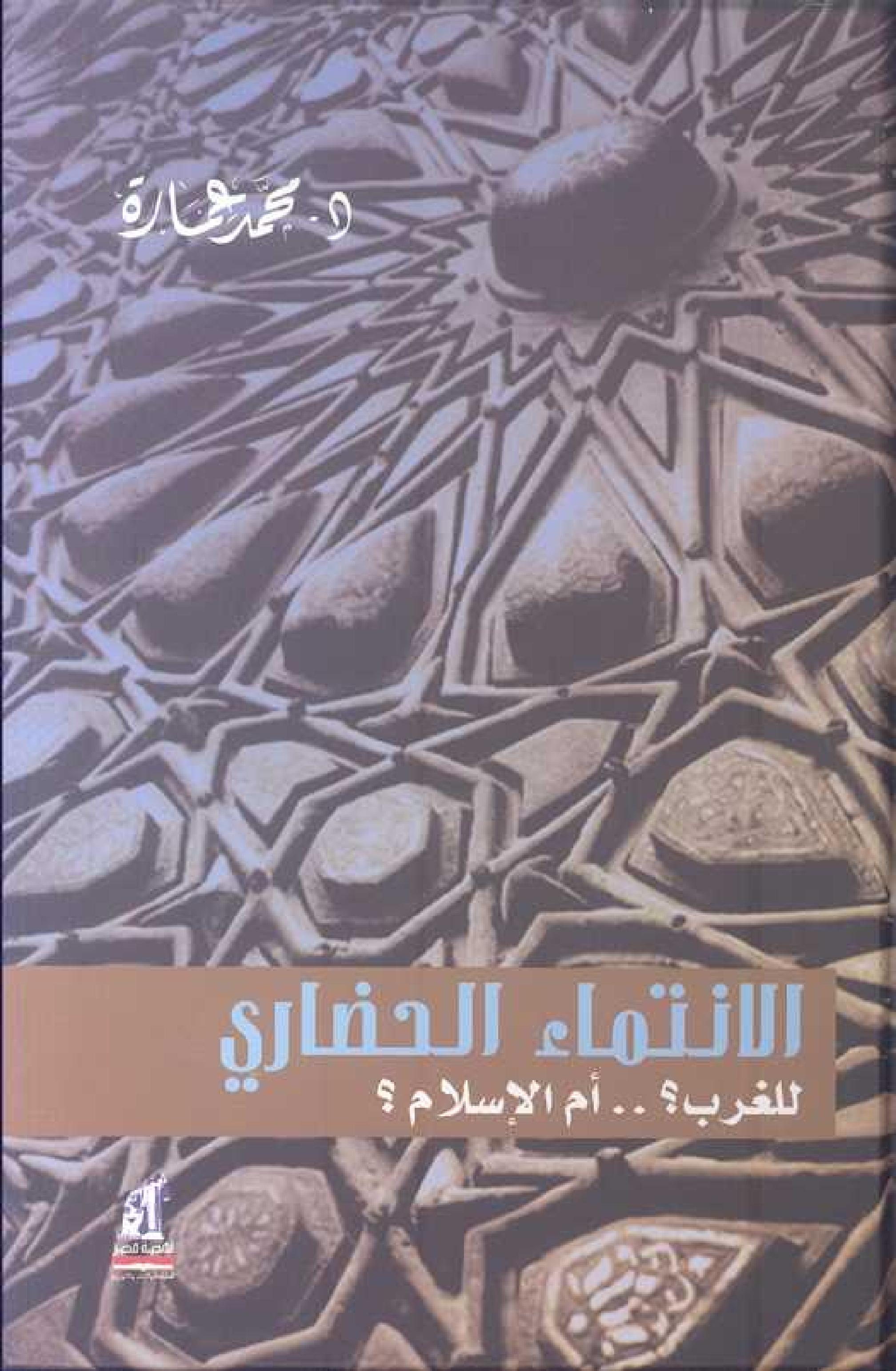


د. محمد عمارة
الانتماء الحضاري
للغرب؟ .. أم الإسلام؟

الانتِماءُ الحَضَاريُّ

للغَربِ؟ ..أم الإسلامِ؟

تأليف

د. محمد عمارة



اسم الكتاب: الانتماء الحضاري للغرب؟ أم الإسلام؟

المؤلف: د. محمد عمارة

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

تاريخ النشر: الطبعة الأولى - يناير 2009م

رقم الإيداع: 2008 / 7168

الترقيم الدولي: ISBN 977-14-4273-2

الإدارة العامة للنشر: 21 ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
ت: 33466434(02)-33472864(02) فاكس: 33462576(02) ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر: publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - السادس من أكتوبر
ت: 38330287 (02) - 38330289 (02) - فاكس: 38330296 (02)
البريد الإلكتروني للمطابع: press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي: 18 ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة - ص.ب: 96 الفجالة - القاهرة
ت: 25909827 (02) - 25908895 (02) - فاكس: 25903395 (02)

مركز خدمة العملاء: 25909827 (02)
البريد الإلكتروني لخدمة العملاء:
customerservice@nahdetmisr.com
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طريق الحرية (رشدي)
ت: 5462090 (03)

مركز التوزيع بالمنصورة: 13 شارع المستشفى الدولي التخصصي - متفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام
ت: 2221866 (050)

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الانتماء الحضاري بالنسبة للأمم والشعوب، كالنَّسب بالنسبة للأفراد..

وكما أن الفرد الذي يجهل نسبه.. أو تغيم عليه روابط النسب التي تحدد انتماءه إلى أهله وذويه، يدخل في عداد اللقطاء.. فكذلك حال الأمة إذا هي انتسبت إلى غير هويتها، أو فقدت «البصمة الحضارية» التي تمثل السمات والقسمات المعبرة عن تميّزها وامتيازها عن غيرها من الأمم والشعوب.. فتصبح ـ عندئذ ـ أمة لقيطة «تابعة» ممسوخة.. فاقدة لعزة الخصوصية والاختصاص.. وميزة التميز والامتياز..

ولقد بلغ الاهتمام بهذا الأمر في النسق الفكري الإسلامي أن أصبح الحفاظ على النسب واحداً من المقاصد الخمسة الكبرى للشريعة الإسلامية.. مثل الحفاظ على النفس والدين والعقل والمال..

ولأن الإسلام دين الفطرة.. ولأن الفطرة الإنسانية السوية تنزع إلى الحفاظ على النسب والانتماء، كان الحفاظ على النسب الصريح فطرة عربية قديمة، سبقت ظهور الإسلام، حتى صار «حفظ الأنساب» فناً من فنون الحياة العربية، يتخصص فيه المتخصصون في القبائل والحواضر قبل شروق شمس الإسلام..

ثم انتقلت هذه الفطرة العربية إلى الشريعة الإسلامية، فغدت مقصدًا من مقاصدها الخمسة الكبرى.. وكتبت في تراث الإسلام الموسوعات الضخمة التي تحدد الأنساب، وتحافظ على انتماء الأفراد والقبائل والجماعات..

ولقد زادت الشريعة الإسلامية في إحكام الحفاظ على فطرة تميز النسب وصراحته، عندما شددت على تحريم الزنا ـ الذي يؤدي إلى اختلاط الأنساب.. ويفرز اللقطاء ـ وعندما منعت التبني الذي يؤدي ـ هو الآخر ـ إلى لون من الاختلاط والشيوع في الأنساب.. فكما أن للرجل ـ في جوفه ـ قلبًا واحدًا.. وكما أن الزوجة لا تكون أمًّا.. كذلك الأدعياء لا يمكن أن يكونوا أبناء صرحاء بأي حال من الأحوال ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللائِى تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ (٤) ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِى الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ . . .﴾ [الأحزاب: 4، 5].

وكما جعلت الشريعة الإسلامية الحفاظ على النسب واحدًا من مقاصدها الخمسة العظمى.. جعلت الجهاد ـ بما في ذلك الجهاد القتالي ـ في سبيل الدفاع عن الأهل ـ الذين ينتسب إليهم الإنسان ـ بابًا من أبواب الشهادة في سبيل الله!.. فجاء في الحديث النبوي الشريف: «مَنْ قُتل دون ماله فهو شهيد، ومَن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومَن قُتل دون دمه فهو شهيد، ومَن قُتل دون أهله فهو شهيد» [رواه الترمذي].

فالحفاظ على الأهل.. والحفاظ على الدم ـ وهو أهل ـ كالحفاظ على الدين ـ الذي هو أعز ما يُطلب ـ وكالحفاظ على المال الذي هو زينة الحياة الدنيا.. وبه تستقيم الحياة ـ جميعها أبواب للحفاظ على التميز والامتياز.. والفطرة السوية للناس الأسوياء..

إن النسب ـ في الفطرة الإنسانية السوية ـ سبيل للولاء والانتماء.. ولهذا شبهت الشريعة الإسلامية ـ في تطبيقاتها النبوية ـ الولاء بالنسب، عندما جاءت الأحاديث النبوية الشريفة لتقول: «الولاء لُحمة كلُحمة النَّسَب» [رواه الدارمي].. فالنسب هو لُحمة الانتماء إلى الأهل، به يتميز الإنسان ويمتاز.. وكذلك حال الانتماء الحضاري بالنسبة للأمم والشعوب.

* * *

وإذا كان فقيه الشريعة الإسلامية، وأبو القانون المدني الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا [1313 ـ 1391هـ، 1895 ـ 1971م] قد قال:

«إن الشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق.. فهما شيء واحد، وإذا تحدثت عن أحدهما فكأنني أتحدث عن الآخر.

والإسلام دين ومدنية.. وإن أمتنا ذات مدنية أصيلة، وليست الأمة الطفيلية التي ترقع لمدنيتها ثوبا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون!»[1].

(1) [إسلاميات السنهوري باشا] دراسة وتحقيق: د.محمد عمارة. طبعة دار الوفاء 2006م.

فإن قوى الهيمنة الغربية قد سعت إلى محو انتماء أمتنا الحضاري إلى الإسلام، وعملت على إلحاقنا بالمركز الحضاري الغربي؛ لتجعلنا ـ في الحضارة ـ تابعين ولقطاء!.

وهذا السعي الغربي لطمس هويتنا الحضارية، وإلحاقنا بالمركز الحضاري الغربي، هو سعي قديم، وموغل في أعماق التاريخ!

■ فقبل الإسلام، غزا الغرب الإغريقي والروماني والبيزنطي الشرق لمدة عشرة قرون ـ من «الإسكندر الأكبر» [356 ـ 323 ق.م] ـ في القرن الرابع قبل الميلاد ـ إلى «هرقل» [610 ـ 641م] ـ في القرن السابع للميلاد ـ.

وإبان هذه القرون العشرة مارس الغرب في الشرق كل ألوان القهر الحضاري.. ففرض الثقافة الهلينية بدلاً من الثقافات الوطنية الشرقية.. وفرض الحروف اليونانية على اللغة الهيروغليفية المصرية.. واضطهد النصرانية الشرقية في عهد وثنيته.. واستمر اضطهاده لها حتى بعد أن تنصر عندما انحاز للمذهب الملكاني ضد النصرانية اليعقوبية الشرقية.

ولقد كان الهدف من وراء هذا «التغريب» والقهر الحضاري هو مسخ الخصوصية الحضارية الشرقية، وتحقيق تبعية الشرق للحضارة الغربية الغازية، ليتأبد النهب الاستعماري لخيرات الشرق، الذي هو الهدف الأكبر لهذا الاستعمار.

■ فلما ظهر الإسلام.. وأزالت فتوحاته التحريرية قوى الهيمنة الغربية عن أوطان الشرق وضمائر شعوبه.. عاد هذا الغرب - مرة ثانية - يريد اختطاف الشرق من هذا التحرير الإسلامي.. فشن حروبه الصليبية التي دامت قرنين من الزمان [486 - 690هـ، 1096 - 1291م].

■ فلما نهضت دول الفروسية الإسلامية - الزنكية [521 - 648هـ، 1170 - 1250م].. والأيوبية [567 - 648هـ، 1171 - 1250م].. والمملوكية [648 - 784هـ، 1250 - 1382م] - بإزالة القلاع الصليبية، وحررت الشرق - مرة ثانية - من الاستعمار الاستيطاني الصليبي.. جاء الغرب الاستعماري - مرة ثالثة - في غزوته الحديثة: ليعيد المحاولة من جديد - محاولة المسخ الحضاري للشرق، والنسخ لنسبه الإسلامي، وإلحاقه - حضاريًا - بالمركز الغربي.. الذي يريدونه مركزًا حضاريًا وحيدًا لكل الأمم والشعوب!

■ ولقد عنّ لهذا الغرب الاستعماري، إبان الحرب الاستعمارية العالمية الثانية [1939 - 1945م] أن يصكّ للشرق العربي الإسلامي اسمًا جديدًا ينفي هويته العربية الإسلامية، ويجعل منه مجرد «جغرافيا» تُسمَّى باسم موقعها الجغرافي من المركز الغربي، ليكون هذا الشرق بمثابة الرقيق الذي يُعْرَف ويُعَرَّف بحسب علاقته بالسيد الذي يتبعه! - فـ«الجغرافيا» الأقرب للمركز الغربي هي «الشرق الأدنى».. و«الجغرافيا» الأبعد من المركز الغربي هي «الشرق الأقصى».. و«الجغرافيا»

الواقعة بينهما هي «الشرق الأوسط»!.. وذلك دونما اعتبار أو إشارة إلى هوية المكان والأمة التي تحيا في هذا المكان.. هوية العروبة والإسلام!..

وأيضًا.. ليسهل قبول الجسم الغريب عن الهوية الحضارية العربية الإسلامية ـ الكيان الصهيوني ـ الذي زرعه الغرب الاستعماري في قلب وطن العروبة وعالم الإسلام!..

* * *

إذن.. فهي معركة «قديمة.. جديدة»، تلك التي دارت ـ ولا تزال دائرة ـ حول «نسب» هذه الأمة.. وانتمائها الحضاري.. للغرب هذا الانتماء؟.. أم إلى الإسلام؟..

وتلك هي الرسالة التي تقدمها صفحات هذا الكتاب.. الذي نسأل الله أن ينفع به.. إنه ـ سبحانه ـ خير مسئول وأكرم مجيب.

القاهرة في: محرم 1429هـ

فبراير 2008م

د. محمد عمارة

(1)
أولى محاولات الاحتواء والاختراق

عندما قاد «بونابرت» [1769 ـ 1821م] الحملة الفرنسية على مصر [1213هـ 1798م] كانت تراوده أحلام إقامة الإمبراطورية الشرقية، التي تعيد ـ في العصر الحديث ـ مشروع «الإسكندر الأكبر» [356 ـ 323ق.م] ـ في القرن الرابع قبل الميلاد.

وكان يدرك أن سر بقاء ذلك الاحتلال الغربي ـ الإغريقي.. الروماني.. البيزنطي ـ للشرق عشرة قرون، إنما هو اعتماد هذا المشروع على «الثقافة.. والفكر» مع السلاح ـ أي الاعتماد على «القوة الناعمة» مع «القوة الخشنة»، في محاولة لاحتلال العقل الشرقي وتطويعه واحتوائه.. وذلك لتأييد وتأبيد احتلال الأرض ونهب الثروات.. فإذا اتحدت هوية الشعوب المستعمَرة مع هوية المستعمرين، وإذا أصبح انتماء هذه الشعوب المستعمَرة إلى حضارة المستعمرين، هنا يكون الفتح الأكبر، الذي يذيب المستعمَرين في المستعمرين، فتتحقق كل مقاصد الاستعمار، دونما حاجة إلى الجيوش والنفقات!.

ولذلك، سعت الغزوة الإغريقية القديمة في إحلال ثقافتها الهلينية وفلسفتها اليونانية وقانونها الروماني ومذهبها النصراني الملكاني محل مقومات الهوية الشرقية، فلما رفضت شعوب الشرق ذلك الإحلال والنسخ والمسخ والتشويه لهويتها الحضارية، كان

القهر الحضاري والثقافي والسياسي والديني واللغوي الذي مارسته هذه الغزوة في الشرق لأكثر من عشرة قرون.

بل لقد حاول «بونابرت» تقليد «الإسكندر الأكبر» في التقرب إلى دين الأغلبية، واختراق ثقافتها.. فكما تقرب «الإسكندر» إلى كهنة «آمون»، وزار معابدهم، وقدم لها القرابين.. لبس «بونابرت» الأزياء الشرقية.. وشارك في الاحتفال بالمولد النبوي.. بل وأعلن أنه مسلم هو وجيشه.. بل أكثر إسلامًا من المماليك!!.. وقال في الإعلان الأول للمصريين:

«إن الفرنساوية مسلمين خالصين، وأنه - [أي بونابرت] - أكثر من المماليك، يعبد الله - سبحانه وتعالى - ويحترم نبيه محمد، والقرآن العظيم»!! (1).

فلما لم تنطل هذه الحيلة على الأغلبية المسلمة في مصر.. وأعلن مؤرخ العصر الشيخ عبد الرحمن الجبرتي [1167 - 1237هـ 1754 - 1822م] - باسم علماء الأزهر - مقالته الشهيرة التي جرد فيها «بونابرت» وجيشه لا من الإسلام فحسب، وإنما من كل دين.. لأنهم علمانيون لا دينيون ووضعيون ماديون دهريون.. وقال عن هذا «الإسلام البونابرتي»:

«لا شك أن هذا خبل في العقل، وغلو في الجهل، أي عبادة - فضلاً عن كثرتها - مع كفر غطى على فؤاده، وحجبه عن الوصول إلى رشاده؟!.. ولو احترم نبينا لاحترم أمته.. إن إسلامهم نصب..

---

(1) د. أحمد حسين الصاوي [المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة] - الملاحق ص105-108 طبعة القاهرة 1986م.

ولقد خالفوا النصارى والمسلمين، وهم دهرية معطلون، وللمعاد والحشر منكرون، وللنبوة والرسالة جاحدون!»[1].

لذلك.. ركز الفرنسيون على الأقليات ـ من نصارى القبط والشوام والأروام ـ وكان «بونابرت» قد أعلن ـ وهو في طريقه من «مرسيليا» إلى «الإسكندرية» ـ أنه سيجند 20,000 من أبناء الأقليات الدينية في الشرق، ليتخذ منهم ركائز لمشروعه الإمبراطوري، وليغير بواسطتهم هوية الشرق.. فبالتغريب، وإحلال النموذج الغربي محل النموذج الإسلامي تتم التبعية والإلحاق والذوبان.

وفي هذا الإطار التقط الجيش الفرنسي مغامرًا نصرانيًا اسمه «المعلم يعقوب حنا» [1745 ـ 1801م] ـ الذي يسميه الجبرتي «يعقوب اللعين»! ـ فجند نحو ألفين من شباب القبط بصعيد مصر.. وشارك «بفيلقه القبطي» مع الجيش الفرنسي ـ الذي قاده الجنرال «ديزيه» في فتح صعيد مصر!.. وتدرج هذا اليعقوب اللعين في صفوف الجيش الفرنسي.. فمنحه الجنرال «كليبر» [1753 ـ 1800م] رتبة «كولونيل».. وأنعم عليه الجنرال «مينو» [1750 ـ 1810م] برتبة «جنرال» في مارس 1801م![2].

ولقد مكنت الحملة الفرنسية لهذه الطغمة المعادية لهوية الأمة، ولانتمائها الحضاري، كي تلحق مصر والشرق بفرنسا

(1) الجبرتي [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] ص34. تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي – طبعة القاهرة 1969م.

(2) الجبرتي [عجائب الآثار في التراجم والأخبار] جـ3 ص148، 149 – تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي، السيد إبراهيم سالم – طبعة القاهرة 1965م.

والنموذج الحضاري الغربي.. ففي «ديوان المشورة» - الذي أقامه «بونابرت» - كانت لهذه الطغمة أغلبية المقاعد!.. كما كانت لها السيطرة الكاملة على جهاز الإدارة والاقتصاد وجبايات الأموال![1].

صنع معهم «بونابرت» ذلك، لا لأنه كان يحترمهم، وإنما لأنه يستخدمهم في تحقيق مقاصده - احتلال الأرض.. ونهب الثروات.. وتحويل الانتماء الحضاري إلى الغرب، بدلاً من الشرق والإسلام -.. وتشهد على هذه الحقيقة رسالة «بونابرت» التي كتبها إلى الحاكم الفرنسي لإقليم «الشرقية» - بدلتا مصر - الجنرال «رينييه» في 10 سبتمبر 1798م.. والتي قال فيها عن نصارى القبط في مصر:

«إنهم لئام في البلاد، ولكن ينبغي مراعاتهم لأنهم الوحيدون الذين في يدهم مجمل الإدارة للبلاد. لقد حصلت منهم على سجلات هائلة حول قيمة الضرائب المفروضة»!!.

كما كتب «بونابرت» إلى «المعلم جرجس الجوهري» [ت 1810م] - زميل المعلم يعقوب - جوابًا على خطاب «الأمة القبطية» إلى «بونابرت» قال فيه:

«تسلمت - أيها السيد - الخطاب الذي وجهته الأمة القبطية إليّ. سوف يسعدني أن أحميها. لكن لديّ الحق - بدون شك - أن أطالب أبناءها بالكثير من الحماسة والإخلاص في خدمة

(1) المصدر السابق جـ5 ص4.

الجمهورية الفرنسية.. وأنوه ببطريرككم، الذي أعرف فضائله وحسن نواياه، وأنوه بحماستكم ومساعدتكم، وأتمنى أيضًا أن أمتدح من الأمة القبطية كلها»!![1].

لقد جاهرت هذه الطغمة ـ التي سقطت في حبال الغواية الاستعمارية ـ بالولاء لفرنسا وجيشها المحتل لمصر.. حتى لقد احتفلوا ـ علنًا ـ بانتصارات هذا الجيش على المصريين والعرب والمسلمين!.. وكما يقول الجبرتي.. فلقد احتفلوا بانتصار الجيش الفرنسي على مدينة «غزة» [1312هـ 1799م]..

«فأظهر النصارى الفرح والسرور، في الأسواق والدور، وأولموا في بيوتهم الولايم، وغيروا الملابس والعمايم، وتجمعوا للهو والخلاعة، وزادوا في الشناعة»!![2].

كذلك مكنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لهذه الطغمة لتعمل على تغريب مصر، وسلخها عن هويتها العربية الإسلامية، وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، وإلحاقها بفرنسا والنموذج الحضاري الغربي..

(1) عادل جندي – مقال عن مراسلات بونابرت – عنوانه (المخططات الخطيرة) – صحيفة (وطني) في 2-7-2006، [ونحن نلاحظ استخدام مصطلح «الأمة القبطية» في هذه المراسلات، لتمييز النصارى الأرثوذكس في مصر – تمييزهم عن الشعب المصري.. وهو المصطلح الذي درج استخدامه بعد ذلك لدى أصحاب المشاريع الطائفية الانعزالية!.. الأمر الذي يستحق الدرس: هل كانت هذه هي بداية استخدام هذا المصطلح؟ أم أن لاستخدامه سوابق قبل هذا التاريخ؟!].

(2) [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] ص117.

وكما يقول الجبرتي:

«فلقد عهد الجنرال «كليبر» ـ الذي تولى قيادة الحملة بعد «بونابرت» ـ إلى المعلم يعقوب حنا بأن يفعل بالمسلمين ما يشاء!.. حتى تطاولت النصارى من القبط ونصارى الشوام على المسلمين بالسب والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يبقوا للصلح مكانًا! وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين»!![1] .. «ولقد ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود ـ [اعتمادًا على المستعمر] ـ فركبوا «الخيول» وتقلدوا السيوف بسبب خدمتهم للفرنسيس، ومشوا بالخيل، وتلفظوا بفاحش القول، واستذلوا المسلمين، مع عدم اعتبارهم للدين، إلى غير ذلك مما لا يحيط به الحساب، ولا يُسطر في كتاب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»![2] ..

نعم.. لقد أعلنوا سلخ مصر عن هويتها العربية الإسلامية.. وطي صفحة انتمائها الحضاري الإسلامي.. أعلنوا: «انقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين»!

فكانت أول محاولة لتغيير الهوية والبوصلة والخريطة تحاولها أقلية من الأقليات في بلد إسلامي في عصرنا الحديث!

ولقد سموا هذا الذي حاولوه «استقلالاً»!.. لكنه كان «استقلالاً» عن الذات والهوية والتاريخ والانتماء الحضاري

(1) [عجائب الآثار] جـ5 ص134.
(2) [مظهر التقديس] ص112.

بتجارة مصر الخارجية، ويضمن لها بالتالي أن يكون لها ما تريد من نفوذ فيها.. إن مصر المستقلة لن تكون إلا موالية لبريطانيا.. ومن ثم فعلى بريطانيا أن تعمل على استقلال مصر، وهذا الاستقلال لن يكون نتيجة وعي الأمة، ولكنه سيكون نتيجة تغيير جبري تفرضه القوة القاهرة على قوم مسالمين جهلاء ـ [!!!] ـ. وللدفاع عن هذا الاستقلال.. فإن المصريين يمكنهم أن يعتمدوا على قوات أجنبية تعمل لحسابهم، يتراوح عددها بين 12,000 و15,000 جندي، يكفون تمامًا لصد الترك عن الصحراء، ولسحق المماليك داخل مصر.. إن أي حكومة في العالم أفضل من الاستبداد التركي»![1].

فالوصية «اليعقوبية» ـ وصية يعقوب اللعين ـ هي باستقلال مصر عن ذاتها الحضارية، وهويتها الإسلامية، وانتمائها العربي.. وإخضاعها لنفوذ إنجلترا، لتكون موالية لبريطانيا التي تستأثر بتجارتها الخارجية.. هذا «الاستقلال» الذي تفرضه القوات الأجنبية على المصريين «المسالمين الجهلاء» ـ الذين يدفعون نفقات الجنود الأجانب الذين يحرسون «الاستقلال» لحساب الإنجليز!!

* * *

وبعد هلاك المعلم يعقوب على السفينة الإنجليزية التي حملته مع جيوش الحملة الفرنسية.. ذهب أتباعه الذين صحبوه إلى

(1) [المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة] ص123-125. ملحق رقم6.

«مرسيليا» ـ بقيادة «نمر أفندي» ـ وكتبوا إلى «بونابرت» يعرضون عليه العمل على تغيير انتماء مصر الحضاري وهويتها العربية الإسلامية.. وذلك بإحلال القانون الفرنسي محل الشريعة الإسلامية في مصر.. فبعد حديثهم عن «الولاء لبونابرت»، **تعهدوا «بالتشريع لمصر التشريعات التي ترضى عنها فرنسا!!»**.. وقالوا لبونابرت:

«إن الوفد المصري، الذي فوضه المصريون الباقون على ولائهم لك، سيشرِّع لمصر ما ترضاه لها من نظم عندما يعود إليها من فرنسا»![1].

كما كتبوا إلى وزير الخارجية الفرنسي «تاليران» [1745 ـ 1838م] عارضين تسخير الكنيسة المصرية ـ الأرثوذكسية ـ في تسهيل اختراق الكنيسة الفرنسية ـ الكاثوليكية ـ لإفريقيا.. وهو المشروع الذي أخفق في تحقيقه الملك الفرنسي «لويس الرابع عشر» [1638 ـ 1715م].. فقالوا:

«إن الجمهورية الفرنسية اليوم ـ إذا أرادت ـ يمكنها ـ عن طريق الأمة المصرية التي ستكون موالية لها ـ مدّ نفوذها نحو أواسط إفريقيا.. وبذلك تحقق ما عجزت عن تحقيقه الملكية الفرنسية»[2].

* * *

(1) المصدر السابق. ص129، 130 – ملحق رقم7.

(2) المصدر السابق. ص131، 132 – ملحق رقم8 – [وتاريخ هذه المذكرة 23 سبتمبر 1801م – 15 جمادى الأولى 1216هـ].

تـلك إشـارات إلى وقـائـع أولى محـاولات تـغـيير هـويـتـنـا الحضـارية الإسلامية في العصر الحديث.. وذلك بإحلال التشريع والـثـقـافـة والانـتـمـاء الغربي محل مقومات الـهـويـة الحضـاريـة الإسلامية.. ليصبح الغرب هو القبلة.. والنموذج.. والأسوة.. فتتأبد التبعية والإلحاق والذوبان والنهب الاستعماري للخيرات.

* * *

(2)

الانتماء الحضاري عند رفاعة الطهطاوي

وإذا كان هذا المشروع «اليعقوبي اللعين» قد قُبر.. وطوته اليقظة المصرية التي قادها محمد علي باشا الكبير [1184 ـ 1265هـ 1770 ـ 1849م].. والتي أثمرت مصر الحديثة.. فإن أحلام التغريب والإلحاق لم تغادر عقول المستعمرين ومشاريعهم ومحاولاتهم في يوم من الأيام..

وإذا كانت مصر الحديثة قد سعت لتجديد مدنيتها الإسلامية بالعلوم التطبيقية الغربية ـ التي هي «مشترك إنساني عام» ـ وذات أصول وجذور إسلامية ـ فلقد حاول الغرب دائمًا وأبدًا أن يدس قانونه وثقافته وفلسفته الوضعية اللادينية.. وأن يحتل بها العقل المصري والعربي والمسلم، لتحقيق التغريب للهوية والتغيير للانتماء الحضاري.

ولقد كان التمييز بين العلوم التطبيقية والطبيعية والدقيقة ـ المحايدة ـ وبين الثقافة والفلسفة والإنسانيات، هو ميدان المعركة التي دارت بين العقل المسلم والعقل الاستعماري الغربي على امتداد سنوات الاحتكاك الحضاري طوال ذلك التاريخ.. منذ الحملة الفرنسية وحتى هذه اللحظات!..

■ فرفاعة رافع الطهطاوي [1216 ـ 1290هـ 1801 ـ 1873م] ـ الذي كان أول عين للشرق على الغرب.. والذي طبع ثقافة مصر

الحديثة بطابعه.. حتى قال أمير الشعراء أحمد شوقي [1285 ـ 1351هـ 1868 ـ 1932م] مخاطبًا ابنه:

يا بن من أيقظت مصرًا معارفه

أبــوك كــان لأبــنــاء الــبــلاد أبــا

رفاعة هذا ـ عندما ذهب إلى باريس سنة 1826م.. وعندما واجه في مصر ـ بعد عودته ـ بواكير تسلل القانون الفرنسي الوضعي إلى المحاكم التجارية في المنازعات مع التجار الأجانب.. بعد زيادة المخالطات والمعاملات ـ.. نراه قد ميز بين علوم الغرب التطبيقية ـ التي سماها العلوم الحِكْمِيَّة المدنية ـ وبين ديانة الغرب الوضعية ـ دين الحداثة الوضعي ـ وفلسفته اللادينية.. وقانونه الوضعي وتحسينه وتقبيحه بالعقل المجرد ـ بعيدًا عن الشرع ـ.. فدعا إلى التتلمذ على الغرب في العلوم التطبيقية العملية المحايدة.. مع رفض ثقافته وفلسفته وقانونه الوضعي.. واختيار البديل الإسلامي، مع الدعوة إلى تجديده ليتوافق مع الوقت والحال».

نعم.. صنع الطهطاوي ذلك عندما وصف باريس ـ وكل المدن الغربية ـ ذلك الوصف العبقري الذي ميز فيه بين «المشترك الإنساني العام» وبين «الخصوصية الحضارية» المتمثلة في الدين والفلسفة والثقافة.. فقال:

أيــوجــد مــثــل بــاريس ديــار

شــمــوس الــعــلــم فــيــهــا لا تــغــيب

وليل الكفر ليس له صباح

أما هذا، وحقكم، عجيب!

فهذه المدينة، كباقي مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة، مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية.

إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المُحسِّنة والمُقبِّحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون: «إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب»، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية».

وبعد رفض الطهطاوي لهذا النموذج الغربي - الوضعي اللاديني - أعلن الانحياز للنموذج الإسلامي والمرجعية الحضارية الإسلامية - في الانتماء.. وفي الإصلاح والنهوض - فقال:

«إن تحسين النواميس الطبيعية لا يُعتد به إلا إذا قرره الشرع.. والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية من الموانع والشبهات، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه. وليس لنا أن نعتمد على ما يحسِّنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه.

والذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع.. ومرجعها الكتاب العزيز.. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان، والعقول، والأنساب، والأموال، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامه.

فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى.

ولا عبرة بالنفوس القاصرة الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينًا وتقبيحًا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود.. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة.. ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي يخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة.

وإن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة.

ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية.

إن بحر الشريعة الغراء، على تفرّع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي

والري، ولم تخرج أحكام السياسة عن المذاهب الشرعية.. لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع.

وإن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط ـ بعد ولي الأمر ـ بهذه العصابة ـ [عصبة طلاب الأزهر وعلمائه] ـ التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر:

أ ـ السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة.

ب ـ معرفة سائر المعارف البشرية «المدنية» التي لها مدخل في تقدم الوطنية»[1].

فكان مشروع الطهطاوي ـ الذي اصطبغت به مصر الحديثة ـ دفاعًا عن الانتماء الحضاري للإسلام.. ورفضًا للنموذج الوضعي واللاديني للحضارة الغربية.

* * *

(1) [الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي] جـ1 ص544، 369، 370، 533 و جـ2 ص159، 160، 79، 32، 477، 386، 387. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، طبعة بيروت 1973م.

(3)

الإحياء الإسلامي عند جمال الدين الأفغاني

■ وعندما زاد عدد الأجانب بمصر والشرق.. وزاد نفوذهم - بعد عصر محمد علي - في دوائر الفكر والثقافة والسياسة والإعلام.. وعلا صوت المؤسسات الثقافية والإعلامية التي أقامها خريجو مدارس الإرساليات التنصيرية بلبنان - والتي رعتها سلطات الاحتلال - عندما علا صوتها بإحلال النموذج الغربي محل النموذج الإسلامي.. كان تصدي جمال الدين الأفغاني [1254 ـ 1314هـ، 1838 ـ 1897م] وتلميذه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ، 1849 - 1905م] لهذه الدعوات..

فكتب الأفغاني عن ضرورة الانتماء إلى الهوية الإسلامية، والنهوض بواسطة النموذج الإسلامي.. ونبه على خطأ وخطر أن نقلد أوربا فنبدأ من حيث انتهى الأوربيون.. وقال:

«إنه لا ضرورة في إيجاد المنعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التي جمعها أو سلكها بعض الدول الغربية. ولا ملجئ للشرقي في بدايته أن يقف موقف الغربي في نهايته، بل ليس له أن يطلب ذلك. وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه - [من دعاة التحديث على النمط الغربي] - فقد أوقر - [أعجز] - نفسه وأمته وقرًا وأعجزها وأعوزها.

لقد شيد العثمانيون عددًا من المدارس على النمط الجديد، وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون إليه من العلوم والمعارف والآداب، وكل ما يسمونه «تمدنًا»، وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني.

فهل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك، وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة؟!

نعم، ربما وجد بينهم أفراد يتشدقون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية ـ [القومية] وما شاكلها.. وسموا أنفسهم زعماء الحرية!.. ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش والآنية، وسائر الماعون، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الأجنبية، وعدُّوها من مفاخرهم.. فنفوا بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم!.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم!.. وهذا جدع لأنف الأمة يشوه وجهها، ويحط بشأنها!.

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم!.

إن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها، وإنما هم حملة ونقلة!.. لا يراعون فيها النسبة بينها

وبين مشارب الأمة وطباعها.. وهم ربما لا يقصدون إلا خيرًا، إن كانوا من المخلصين!.. لكنهم يوسعون بذلك الخروق حتى تعود أبوابًا.. لتداخل الأجانب فيهم تحت اسم «النصحاء»، وعنوان «المصلحين»، وطلاب الإصلاح، فيذهبون بأمتهم إلى الفناء والاضمحلال، وبئس المصير!

إن نتيجة هذا التقليد للتمدن الغربي عند هؤلاء الناشئة المقلدين ليست إلا توطيد المسالك والركون إلى قوة مُقلّديهم، فيبالغون في تطمين النفوس، وتسكين القلوب، حتى يزيلوا الوحشة التي قد يصون الناس بها حقوقهم، ويحفظون بها استقلالهم، ولهذا، متى طرق الأجانب أرضًا لأية أمة ترى هؤلاء المتعلمين - المقلّدين - فيها أول من يُقبلون عليهم ويعرضُون أنفسهم لخدمتهم.. فكأنما هم منهم! ويعدون الغلبة الأجنبية في بلادهم أعظم بركة عليهم..»![1].

وبعد هذا النقد اللاذع - إلى حد الاتهام بالعمالة - للمقلدين للنموذج الغربي في التمدن والتحديث.. ذهب جمال الدين الأفغاني بعد «التخلية» إلى «التحلية».. فتحدث عن «البديل الحضاري الإسلامي» المنطلق من مرجعية الدين الإسلامي في النهضة والإصلاح، فقال:

«إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سعادتها، وعليه مدارها.. ولقد أكسب الدين عقول البشر ثلاث عقائد، وأودع

---

(1) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص533، 191-197. دراسة وتحقيق. د.محمد عمارة. طبعة القاهرة 1968م.

نفوسهم ثلاث خصال، كل منها ركن لوجود الأمم وعماد لبناء هيئتها الاجتماعية وأساس محكم لمدنيتها. وفي كل منها سائق يحث الشعوب والقبائل على التقدم لغايات الكمال والرقي إلى ذرى السعادة، ومن كل واحدة وازع قوي يباعد النفس عن الشر، ويمنعها عن مقارفة الفساد، ويصدها عن مقاربة ما يبيدها ويبددها.

العقيدة الأولى: التصديق بأن الإنسان مَلَك أرضي، وهو أشرف المخلوقات.

والثانية: يقين كل ذي دين بأن أمته أشرف الأمم، وكل مخالف له فعلى ضلال وباطل.

والثالثة: جزْمُه بأن الإنسان إنما ورد هذه الحياة الدنيا لاستحصال كمال يهيئه للعروج إلى عالم أرفع وأوسع من هذا العالم الدنيوي.

فلم تبق ريبة في أن الدين هو السبب المفرد لسعادة الإنسان.. ولو قام الدين على قواعد الأمر الإلهي الحق، ولم يخالطه شيء من أباطيل من يزعمونه ولا يعرفونه. فلا ريب أنه سيكون سببًا في السعادة التامة والنعيم الكامل، ويذهب بمعتقديه جواد الكمال الصوري والمعنوي، ويصعد بهم إلى ذروة الفضل الظاهري والباطني، ويرفع أعلام المدنية لطلابها، بل يفيض على التمدين من ديم الكمال العقلي والنفسي ما يظفرهم بسعادة الدارين.

لا أطيل عليك بحثًا، ولا أذهب بك في مجالات بعيدة من البيان، ولكني أستلفت نظرك إلى سبب يجمع الأسباب، ووسيلة تحيط بالوسائل:

أرسل فكرك إلى نشأة الأمة التي خملت بعد نباهة، واطلب أسباب نهوضها الأول.. إنه دين قويم الأصول، محكم القواعد، شامل لأنواع الحكم، باعث على الألفة، داعٍ إلى المحبة، مزَكٍّ للنفوس، مُطهر للقلوب من أدران الخسائس، منور للعقول بإشراق الحق من مطالع قضاياه، كافل لكل ما يحتاج إليه الإنسان من مباني الاجتماعات البشرية، وحافظ وجودها، ويتأدى بمعتقديه إلى جميع فروع المدنية.

فإن كانت هذه شرعة تلك الأمة، ولها وردت، وعنها صدرت، فما تراه من عارض خللها، وهبوطها عن مكانتها، إنما يكون من طرح تلك الأصول ونبذها ظهريًا.. فعلاجها الناجع إنما يكون برجوعها إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته.. ولا سبيل لليأس والقنوط، فإن جراثيم ـ [أصول] ـ الدين متأصلة في النفوس.. والقلوب مطمئنة إليه.. وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة يسري نَفَسها في جميع الأرواح لأقرب وقت.. فإذا قاموا، وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا في سيرهم منتهى الكمال الإنساني.

ومن طلب إصلاح أمة شأنها ما ذكرنا بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططًا، وجعل النهاية بداية، وانعكست التربية،

(4)
الإصلاح بالإسلام عند الشيخ محمد عبده

■ وعلى ذات الدرب سار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده.. الذي انتقد مادية المدنية الغربية، فقال:

«إن هذه المدنية هي مدنية الملك والسلطان، مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج، مدنية الختل والنفاق، وحاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم، و«الليرا» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك».

ولقد تعجب الأستاذ الإمام من فلاسفة هذه المدنية المادية، «الذين اكتشفوا كثيرًا مما يفيد في راحة الإنسان وتوفير راحته، وتعزيز نعمته، ثم أعجزهم أن يكتشفوا طبيعة الإنسان، ويعرضوها على الإنسان حتى يعرفها فيعود إليها! لقد صقلوا المعادن حتى كان الحديد اللامع المضيء، أفلا يتيسر لهم أن يجلوا ذلك الصدأ الذي غشي الفطرة الإنسانية، ويصقلوا تلك النفوس حتى يعود لها لمعانها الروحي؟!

لقد حار الفيلسوف «هنري سبنسر» [1820 - 1903م] في حال أوربا، وأظهر عجزه مع قوة العلم! فأين الدواء؟!.. إنه الرجوع إلى الدين.. الدين هو الذي كشف الطبيعة الإنسانية، وعرّفها إلى أربابها في كل زمان، لكنهم يعودون فيجهلونها»![1]

---

(1) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ3 ص205، 495. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة بيروت 1972م.

وبعد هذا النقد لمادية المدنية الغربية، تلك المادية التي أعجزت أهل هذه الحضارة عن اكتشاف التدين الفطري للإنسان.. تحدث الإمام محمد عبده عن وسطية الإسلام، التي جعلته دين الفطرة الإنسانية السوية.. الأمر الذي يجعله السبيل الأول للنهوض الحضاري والإصلاح الاجتماعي.. فقال:

«لقد ظهر الإسلام، لا روحيًا مجردًا، ولا جسدانيًا جامدًا، بل إنسانيًا وسطًا بين ذلك، آخذًا من كلا القبيلين بنصيب، فتوافر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره، ولذلك سمى نفسه: دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية..

لقد جاء الإسلام كمالاً للشخص، وألفة في البيت، ونظامًا للمُلك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه»[1].

ثم تحدث الإمام محمد عبده عن الإسلام كسبيل مفرد للتقدم والنهوض والإصلاح.. فقال:

«إن أهل مصر قوم أذكياء.. يغلب عليهم لين الطباع، واشتداد القابلية للتأثر، لكنهم حفظوا القاعدة الطبيعية، وهي: أن البذرة لا تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يتغذى من عناصر الأرض، ويتنفس بهوائها، وإلا ماتت البذرة، بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها، ولا على البذرة وصحتها، وإنما العيب على الباذر.

(1) المصدر السابق. جـ3 ص287، 225، 266.

أنفس المصريين أشربت الانقياد إلى الدين حتى صار طبعًا فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذرًا غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا ينبت، ويضيع تعبه، ويخفق سعيه، وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية ـ من عهد محمد علي إلى اليوم ـ فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فسادًا ـ وإن قيل إن لهم شيئًا من المعلومات فما لم تكن معارفهم وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم.

إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلمَ العدول عنه إلى غيره؟!»[1].

هكذا انتقد الإمام محمد عبده المدنية الغربية، رافضًا أن يكون انتماؤنا إليها.. وتحدث عن تميز النموذج الحضاري الإسلامي بالوسطية الجامعة بين الدين والدولة والدنيا والآخرة.. وأكد على أن الإسلام ونموذجه الحضاري هو سبيل الإصلاح والتقدم والنهوض.

(1) المصدر السابق، جـ3 ص109، 231.

(5)
السنهوري باشا وبعث المدنية الإسلامية

■ فلما قبض الاستعمار على السلطة في البلاد الإسلامية التي خضعت للاحتلال.. وفرضت سلطات الاحتلال القانون الوضعي - قانون نابليون - مغيرة بذلك قسمة من قسمات الهوية الحضارية للأمة.. برزت المشاريع الإسلامية المدافعة عن الانتماء الحضاري الإسلامي في المدنية والقانون والعمران..

لقد فرض الاستعمار الإنجليزي على القضاء الأهلي المصري قانون نابليون منذ 1883م.. وفي مواجهة هذا الاختراق تخلقت المشاريع الفكرية المقاومة لهذا الانحراف، والمزكية للبديل الإسلامي.. ومن هذه المشاريع الفكرية مشروع الفقيه الإسلامي والقانوني البارز، والقاضي العادل الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا [1313 - 1391هـ 1895 - 1971م] الذي جعل رسالته في الحياة: بعث الشريعة الإسلامية لتتخطى أعناق القرون، ولتعود المصدر الوحيد للتشريع والتقنين.. وتجديد الفقه الإسلامي.. وجعل المدنية الإسلامية هوية الشرق وانتماءه الحضاري، وطريقه إلى التقدم والنهوض.. ومن صياغاته الفكرية - في هذا الباب - ما سطره قلمه عندما قال:

« يقول الشرق لأبنائه: إن نهضتي هي نهضة دين.. ودول الشرق لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام.. ولقد

كنت أحلم صغيرًا بالجامعة الإسلامية.. وكلما تقدمت في السن ازداد إيماني وتعلقي بقيام الشرق الإسلامي.. وبجمعية أمم شرقية إلى جانب جمعية الأمم الغربية.. فالشرق بالإسلام والإسلام بالشرق.. إنهما شيء واحد، وإذا تحدثت عن أحدهما فكأنني أتحدث عن الآخر..

والشريعة الإسلامية هي شريعة الشرق، منتزعة من روح الشرق وضميره، أوحى بها الله إلى عبد شرقي، في أرض شرقية.

والإسلام دين ودولة.. هو دولة إلى جانب الدين، ومُلْك إلى جانب العقيدة، وقانون إلى جانب الشعائر.. إنه دين الأرض كما هو دين السماء.. ولقد وضع نبي الإسلام - ﷺ - قواعد لحياة اجتماعية وحياة سياسية، وأسس دولة إلى جانب دين.. وأقام الوحدة الدينية للأمة العربية والوحدة السياسية للجزيرة العربية، فهو مؤسس الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين.

وأريد أن يعرف العالم: أن الإسلام دين ومدنية.. وأن المدنية الإسلامية أكثر تهذيبًا من المدنية الأوربية.. والرابطة الإسلامية يجب أن تُفهم بمعنى المدنية الإسلامية، وأساس هذه الرابطة: الشريعة الإسلامية.. وعلى الذين يقولون: إن على بلادنا أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كل أحسنه، أن يدركوا ضعف هذا الرأي، الذي ينسى أصحابه أن لبلادنا مدنية إسلامية أصيلة.. وليست هي البلاد الطفيلية التي ترقع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون!..

لقد أعطى الإسلام للعالم شريعة هي أرسخ الشرائع ثباتًا.. شريعة تفوق في كثير من تفاصيلها الشرائع الأوربية.. وهي ـ في نظر المنصفين ـ من أرقى النظم القانونية في العالم.. وصالحة لأن تكون دعامة من دعائم القانون المقارن.. وإن استقاء تشريعنا المعاصر من مصدر الشريعة الإسلامية هو الذي يتفق مع تقاليدنا القانونية ويستقيم مع النظر الصحيح..

وإذا كان لنا هذا التراث العظيم، فكيف يجوز لنا أن نفرط فيه؟!.. إنها شريعة مرنة، صالحة لأن تلبس لباس الزمن الذي تعيش فيه.. إنها شريعة الشرق، ووحي أحكامه.. وفيها من العناصر التي لو تولتها الصياغة فأحسنت صياغتها، لصنعت منها نظريات ومبادئ لا تقل في الرقي والشمول وفي مسايرة التطور عن أخطر النظريات الفقهية التي نتلقاها اليوم عن الفقه الغربي الحديث.. إنها تراثنا التشريعي، الذي إذا وطأنا أكنافه، وعبّدنا سبله، كان لنا من هذا التراث الجليل ما ينفخ روح الاستقلال في فقهنا وفي قضائنا وفي تشريعنا، ثم لأشرفنا نطالع العالم بهذا النور الجديد، فنضيء به جانبًا من جوانب الثقافة العالمية في القانون..

إن الكتاب والسنة هي المصادر العليا للفقه الإسلامي، فيها المبادئ العامة التي ترسم للفقه اتجاهاته، دون أن تكون هي الفقه ذاته.. فالفقه الإسلامي هو فقه صميم، من عمل الفقهاء، والصياغة الفقهية فيه، وكذلك أساليب التفكير القانوني واضحة ظاهرة.. وهو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي.. إن مشروع

دراسة هذا الفقه الإسلامي المجيد والعتيد، في ضوء القانون المقارن. قد انغرس في نفسي، وأصبح جزءًا من حياتي، يكبر معها ولكنه لا يشيب ولا يهرم. إنه الأمل المقدس الذي تنطوي عليه جوانحي، ويهفو له قلبي، ولا يبرح ذاكرتي منذ سن الشباب.. وإذا ما اكتمل لهذا الفقه تطوره، أمكن وقتئذ أن تصبح الثقافة المدنية ثقافة إسلامية.. ويمكن عندئذ تحقيق الهدف الذي قصدت إليه، وهو: أن يكون للبلاد العربية قانون واحد يشتق رأسًا من الشريعة الإسلامية»[1].

هكذا تحدث السنهوري باشا ـ حديث العالم الخبير في الفقه الإسلامي وفي القانون الدولي ـ عن انتماء الشرق إلى الإسلام: الدين.. والدولة.. والمدنية.. والشريعة.. والفقه.. فالشرق بالإسلام والإسلام بالشرق.. وهما شيء واحد..

وهكذا رفض استعارة النموذج الحضاري الغربي.. واستنكر التسول على مائدة المدنية الأوربية.. داعيًا إلى الانتماء إلى «النور الإسلامي» وإلى أن تضيء به جانبًا من جوانب الثقافة العالمية في المدنية والقانون.

* * *

(1) انظر في ذلك [إسلاميات السنهوري باشا] جـ1، 2 دراسة وتحقيق وجمع وتصنيف: د.محمد عمارة – طبعة دار الوفاء 2006م.

(6)

الانتماء للإسلام ـ لا للغرب.. أو الفرعونية ـ عند هيكل باشا

وكانت هناك قيادات فكرية ظنت ـ بسبب «الاجتهاد الخاطئ» ـ أن تاريخنا الحضاري والديني مماثل لتاريخ الغرب.. وأنه قد عرف ذات المشكلات ـ ومن ثم فإن نهضته تتطلب ذات الحلول.. ولذلك، فإن النموذج الحضاري الغربي صالح لأن يكون سبيلنا إلى النهوض الحديث..

ولقد بشرت هذه القيادات الفكرية ـ ردحًا من الزمن ـ بأخذ هذا النموذج الغربي ـ العقلي منه.. والروحي ـ.. ثم اكتشفت ـ في مرحلة من مراحل اجتهاداتها.. ونضجها الفكري ـ أن هناك مغايرة بين تاريخنا الحضاري والديني وبين تاريخ الغرب.. فصرفت النظر عن هذا الذي بشرت به ردحًا من الزمن.. وانصرفت إلى وجهة أخرى ـ في بحثها عن الانتماء الحضاري ـ وهي الانطلاق من النموذج الفرعوني القديم، فأخذت تدعو إلى إحياء التراث الفرعوني ليكون المنطلق للنهوض المصري الجديد والحديث.. ثم عادت فاكتشفت ـ خلال هذه الاجتهادات ـ أن هذه الحقبة من التاريخ الفرعوني قد تمت القطيعة معها ـ بعد استيعاب الصالح منها فيما أعقبها من مراحل حضارية ـ ومن ثم فلم تعد صالحة للاستلهام ولا للإحياء.. وهنا أدركت ـ هذه

القيادات الفكرية ـ أن النموذج الإسلامي ـ بسبب من تميزه عن النموذج الغربي.. وبسبب استيعابه للصالح من المواريث الحضارية الشرقية القديمة ـ هو وحده الصالح للاستلهام.. وهو القابل للتجديد.. وهو المناسب ليكون مصدر الانتماء.. ثم إنه لا يزال حيًا في وجداننا وفي ثقافتنا، تعيشه جماهير أمتنا.. لم يصبه الانقطاع الذي أصاب النموذج الحضاري الفرعوني القديم.. وعند ذلك أعلنت هذه القيادات ـ في شجاعة أدبية محمودة ـ أن انتماءنا الحضاري إنما هو إلى الإسلام وحضارته وتاريخه.. وليس إلى الفراعنة ولا إلى الغربيين..

ولقد كان الدكتور محمد حسين هيكل باشا [1305 ـ 1375هـ 1888 ـ 1956م] نموذجًا متميزًا بين أصحاب هذه المسيرة الفكرية، وأصحاب هذه الاجتهادات.. ولقد كتب عن هذه المسيرة في الاجتهادات الفكرية حول الانتماء الحضاري صفحات وضاءة.. انتقد فيها:

1 ـ الفكرة القومية الغربية ـ التي بشر بها زمنًا ـ ثم اكتشف مجافاتها لفكرة الأمة الإسلامية الواحدة، المؤسسة على التوحيد الإسلامي.. فقال:

«إن الفكرة الإسلامية، المبنية على التوحيد، تخالف ما يدعو إليه عالمنا الحاضر من تقديس القوميات، وتصوير الأمم وحدات متنافسة، يحكم السيف وتحكم أسباب الدمار بينها فيما تتنافس عليه.

ولقد تأثرنا، معشر أمم الشرق، بهذه الفكرة القومية، واندفعنا ننفخ فيها روح القوة، نحسب أننا نستطيع أن نقف بها في وجه الغرب الذي طغى علينا وأذلنا، وخيل إلينا، في سذاجتنا، أننا قادرون بها وحدها على أن نعيد مجد آبائنا، وأن نسترد ما غصب الغرب من حريتنا وأهدر من كرامتنا الإنسانية.

ولقد أنسانا بريق حضارة الغرب ما تنطوي هذه الفكرة القومية عليه من جراثيم فتاكة بالحضارة التي تقوم على أساسها وحدها، وزادنا ما خيَم علينا من سُجف الجهل إمعانًا في هذا النسيان.

على أن التوحيد الذي أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة في الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه. ولذلك، لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقي الخطر الذي دفعت الفكرة القومية الغرب إليه فأدامت فيه الخصومة، بسبب الحياة المادية التي جعلها الغرب إلهه..»[1]

2 ـ وانتقد النزعة العلمانية ـ التي طالما بشّر بها، ودافع عنها إبان رئاسته لتحرير صحيفة [السياسة] التي كانت منبر الدفاع عن كتاب الشيخ علي عبد الرازق [1305 ـ 1386هـ 1887 ـ 1966م] [الإسلام وأصول الحكم] سنة 1925م.. وهو الكتاب الذي أعلن أنه: «يا بُعد ما بين السياسة والدين!».. وزعم «أن محمدًا ـ ﷺ ـ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة

(1) د. محمد حسين هيكل [في منزل الوحي] ص22–26. طبعة القاهرة 1967م.

مُلك ولا حكومة.. ولم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يُفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى مُلك.. وظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان.. لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله الرسل.. ولم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس.. وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه.. كانت ولاية محمد على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم.. هيهات هيهات لم يكن ثمة حكومة ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة ولا أغراض الملوك والأمراء»[1].

نعم.. بعد أن كان هيكل باشا فارس الدفاع عن هذه العلمانية - وعن علمنة الإسلام - إذا به يثوب إلى الموقف الفكري المناقض لهذا الموقف.. فيكتب مدافعًا عن تميز الإسلام بأنه دين ودولة وحضارة.. وتميز رسوله - ﷺ - بأنه - دون الخالين من الرسل - نبي وسياسي ورجل دولة.. وتميز تاريخنا الإسلامي عن التاريخ الحضاري الغربي بالبراءة من الكهانة والدولة الدينية الكنسية.. ولقد كتب هيكل باشا - معلنًا هذا التحول الفكري - فقال:

«لقد أقام محمد دين الحق، ووضع أساس حضارة هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم. فبعد الهجرة إلى المدينة، بدأ طور جديد

---

(1) علي عبد الرازق [الإسلام وأصول الحكم] ص64-80. طبعة القاهرة 1925م.

من أطوار حياة محمد، بدأ الطور السياسي، الذي لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل.. فلقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس عن طريق الجدل ومن طريق المعجزة ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوي السلطان أن ينشروا هذه الدعوة. فأما محمد، فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه، وأن يكون الرسول والسياسي والمجاهد والفاتح..

والدين والحضارة اللذان بلّغهما محمد للناس بوحي من ربه يتزاوجان، حتى لا انفصال بينهما..

وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية.. فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع في تفكير الغرب وتاريخه..»[1].

3 ـ وانتقد الانتماء للحضارة الفرعونية ـ الذي بشّر به بعد تحوله عن دعوة الانتماء للحضارة الغربية.. فقال:

«.. ولقد انقلبت ـ [أي بعد مرحلة الانبهار بالغرب] ـ ألتمس في تاريخنا البعيد، في عهد الفراعين، موئلاً لوحي هذا العصر، ينشأ فيه نشأة جديدة، فإذا الزمن وإذا الركود العقلي قد قطعا ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذرا لنهضة جديدة».

ورَوَأت.. [أي نظرتُ] ـ فرأيت أن تاريخنا الإسلامي هو وحده البذر الذي ينبت ويثمر، ففيه حياة تحرك النفوس وتجعلها تهتز

(1) د. هيكل باشا [حياة محمد] ص236، 238، 239، 516، 519. طبعة القاهرة 1981م.

وتربو. ولأبناء هذا الجيل في الشرق نفوس قوية خصبة تنمو فيها الفكرة الصالحة لتؤتي ثمرها بعد حين..»[(1)].

وبعد هذه المعاناة.. والمراجعات الفكرية ـ العميقة.. والشجاعة ـ والتحول عن النموذج الحضاري الغربي ـ بأعمدته: القومية.. والعلمانية ـ وعن الانتماء الفرعوني.. حدث أن أصدقاء هيكل باشا ـ وزملاءه في التغريب ـ انتقدوه. وقالوا ـ على لسان صديقه الحميم الدكتور طه حسين ـ إنه قد انقلب عن التجديد والتقدم إلى السلفية والتقليد.. وأنه بعد أن كان يقود الجماهير أصبحت تقوده الجماهير! فما زاده هذا النقد إلا إيمانًا بما انتهى إليه نظره واجتهاده..

ولقد أعلن «نقده لهذا النقد».. فقال:

«..وأقف هنا لأدفع زعمًا حسب الذين زعموه أنه مَغْمَزٌ غمزوني به بعد تأليف كتابي [حياة محمد]. لقد حسب هؤلاء أنني انقلبت بكتابة السيرة رجعيًا، وكنت عندهم قبلها في طليعة المجددين.. لكني أسائل أصدقائي، أحرار الرأي، عن غايتنا جميعًا حين ننتج؟ ألسنا نبتغي التقدم خطوة جديدة في سبيل الكمال؟

ولقد طالما التمسنا في شرقنا أسباب النهوض بعلمنا، لنقف إلى جانب الإنسانية المهذبة، لا ينكس الخجل رءوسنا، ولا يحز في نفوسنا ذلك الشعور الممض بأنا دون الغرب مكانًا.

(1) [في منزل الوحي] ص22–26.

ولقد خُيِّل إليَّ زمنًا، كما لا يزال يخيل إلى أصحابي، أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى هذا النهوض. وما أزال أشارك أصحابي في أنّا ما نزال في حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله.

ولكني أصبحت أخالفهم في أمر الحياة الروحية، وأرى أن ما في الغرب منها غير صالح لأن ننقله، فتاريخنا الروحي غير تاريخ الغرب، وثقافتنا الروحية غير ثقافته. خضع الغرب للتفكير الكنسي على ما أقرته «البابوية» المسيحية منذ عهدها الأول، وبقي الشرق بريئًا من الخضوع لهذا التفكير، بل حوربت المذاهب الإسلامية التي أرادت أن تقيم في العالم الإسلامي نظامًا كنسيًا ـ أهولَ الحرب، فلم تقم لها فيه قائمة أبدًا[1].

بذلك بقي الشرق مطهرًا من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الغرب الروحي وإلى ثوراته السياسية التي نشأت عن هذا الاضطراب، وبقي المسيحيون المقيمون في الشرقَ في جوار المسلمين في طمأنينة لا يَصْلَوْنَ من نيران الثورات والحروب الأهلية ما كان يصلاه إخوانهم في الغرب.

كان الخروج على الكنيسة المسيحية في الغرب إعلانًا للثورة على السلطان، وكانت الثقافة الروحية لذلك في قبضة رجال الدين، يبرمون من أمرها ما يشاءون إبرامه، وينقضون ما يشاءون نقضه.. أما والإسلام لا يعرف الكنيسة، وأقرب الناس

(1) الإشارة إلى مذاهب الشيعة، التي ألّهت الأئمة.. وجعلت الإمامة شأنًا إلهيًا.

فيه إلى الله أتقاهم، ولا فضل فيه لعربي على عجمي إلا بالتقوى. فقد بقيت الثقافة الروحية في الشرق حرة طليقة لم تقيد إلا حين قعد الجهل بالناس ففترت الأذهان وخمدت القرائح وجمدت القلوب.

لم تعرف عصور الازدهار الإسلامي قيدًا لحرية الفكر ما كان صاحبه بريء القصد يبتغي برأيه سبيل الحق، ولم يعرف المسلمون أن الذنوب يغفرها غير الله.

كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب الروحية لننهض بهذا الشرق؟ وبيننا وبين الغرب في التاريخ وفي الثقافة الروحية هذا التفاوت العظيم؟!.

لا مفر، إذًا، من أن نلتمس في تاريخنا وفي ثقافتنا وفي أعماق قلوبنا وفي أطواء ماضينا هذه الحياة الروحية نحيي بها ما فتر من أذهاننا وخمد من قرائحنا وجمد من قلوبنا.

إن التوحيد، الذي أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة في الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليقة أن تضل السبيل، وإلى أن الأمة التي لا ماضٍ لها لا مستقبل لها. ومن ثم كانت الهوة التي ازدادت عمقًا بين سواد الأمم في الشرق والدعوة إلى إغفال ماضينا والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته. والحياة

المعنوية هي قوام الوجود الإنساني للأفراد والشعوب. ولذلك لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية. لم ألبث حين تبينت هذا الأمر أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية..

فأين هذا من تملق الجمهور أو متابعته التماسًا لرضاه.. كما يزعم الذين يغمزون؟!

لقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتي ثقافة الغرب المعنوية والروحية، لنتخذها جميعًا هدى ونبراسًا. ولكني أدركت، بعد لأي، أنني أضع البذر في غير منبته، فإذا الأرض تهضمه ولا تتمخض عنه، ولا تبعث الحياة..

هذا كلام واضح بيِّن..

ومن عجب أن يخفى على أصحابي، فلا يرونه. وأن يكون خفاؤه سبب تثريبهم عليَّ!.

ولكن، لا عجب، فقد خفي هذا الكلام عني سنوات، كما لا يزال خفيًا عن كثيرين منهم!!»[1].

* * *

ويعد هذا النقد الشجاع، الذي قدمه هيكل باشا، لا لمسيرته الفكرية وحده إزاء قضية الانتماء الحضاري، ونموذج النهضة.. وهل هو الغرب؟ أم الإسلام؟.. وإنما للمسيرة الفكرية لشريحة مؤثرة من النخبة والصفوة، التي انبهرت بالنموذج الغربي..

(1) [في منزل الوحي] ص22–26.

وظنت أنه مرجعية الانتماء وسبيل النهوض، ثم عادت ـ بعد النضج ـ إلى الايمان بأن انتماءنا الحضاري إنما هو إلى الإسلام.. المتميز عن النموذج الغربي تمام التميز.. وأن هذا الإسلام ـ عند تجديده ـ هو سبيل هذه الأمة إلى النهوض والإقلاع الحضاري من المأزق الذي وقعت فيه..

بعد هذا الدرس البليغ في المراجعات الفكرية واصل الدكتور هيكل باشا إبداعاته الفكرية على هذا الطريق..

* * *

(7)
الكفر بالشرق.. والذوبان في الغرب عند سلامة موسى

فلما عمَّت بلوى الاستعمار.. وعلا صوت التغريب.. ووجدت دعوات تغيير الهوية والانتماء الحضاري لها بعض الركائز في الثقافة والإعلام ـ من مثل سلامة موسى [1305 ـ 1377هـ 1888 ـ 1958م].. الذي بلغ الذروة في «الصراحة» التي نافست «الوقاحة»! فدعا إلى الكفر بالشرق ـ دينًا ولغة وحضارة وتاريخًا ـ وإلى الإيمان بالغرب.. وجهر بضرورة الانسلاخ عن كل مقومات الشرق، والاندماج في أوربا شكلاً ومضمونًا.. فقال:

«كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة، توضحت أمامي أغراضي.. فهي تتلخص في أنه: يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأوربا. فإني كلما زادت معرفتي بالشرق، زادت كراهيتي له، وشعوري بأنه غريب عني، وكلما زادت معرفتي بأوربا، زاد حبي لها، وتعلقي بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها.

فأنا أزاول حرفة الأدب، لكي أدأب في وعظ أمتي بوجوب كفها عن ممارسة العادات التي اكتسبتها من آسيا، ووجوب اصطناعها عادات أوربا.

أريد من التعليم أن يكون تعليمًا أوربيًا، لا سلطان للدين عليه ولا دخول له فيه.. وأريد من الحكومة أن تكون كما هي في

أوربا، وأن يعاقب كل من يحاول أن يجعلها مثل حكومة هارون الرشيد [149 ـ 193هـ 766 ـ 809م] أو المأمون [170 ـ 218هـ 786 ـ 833م].

وأريد من الأدب أن يكون أدبًا أوربيًا. أبطاله فتيان مصر وفتياتها، لا رجال الدولة العباسية ولا رجال الفتوحات العربية.

ثم أريد أن تكون ثقافتنا أوربية. أما الثقافة الشرقية، فيجب أن نعرفها لكي نتجنبها، لما نرى من آثارها في الشرق، آثار العبودية والذل والتوكل على الآلهة!!.

ولست أجهل أن آسيا قد حكمت مصر نحو ألف عام، وبسطت عليها حضارتها وثقافتها، بل ودست دمها في دماء أبنائها. ولكننا نحمد الأقدار ـ [!!] ـ أننا ما زلنا في السحنة والنزعة أوربيين، إذ نحن أقرب في هيئة الوجه ونزعة الفكر إلى الإنجليزي أو الإيطالي. وكذلك الحال في سوريا وشمال إفريقيا العربي، فإن سكان هذه الأقطار أوربيون سحنة ونزعة. فلماذا إذن لا نصطنع جميعًا الثقافة والحضارة الأوربيتين، ونخلع عنا ما تقمصناه من ثياب آسيا؟!

إننا لسنا شرقيين، وإنما جاءنا هذا الاسم من أننا كنا تابعين للدولة الرومانية الشرقية عندما انفصلت من الدولة الرومانية الغربية.

وإن الاعتقاد بأننا شرقيون قد بات عندنا كالمرض. ولهذا المرض مضاعفات، فنحن لا نكره الغربيين فقط، ولا نتأفف من

طغيان حضارتهم فقط، بل يقوم بذهننا أنه يجب أن نكون على ولاء للثقافة العربية، فندرس كتب العرب، ونحفظ عباراتهم عن ظهر قلب، كما يفعل أدباؤنا المساكين أمثال المازني والرافعي، وندرس ابن الرومي، ونبحث عن أصل المتنبي، ونبحث عن علي ومعاوية ونفاضل بينهما، ونتعصب للجاحظ، ونحاول أن نثبت أن العرب عرفوا الفنون.. وكل ذلك إنما يدفعه في أنفسنا كراهتنا للغرب، وأنفتنا من جهته، واعتقادنا أننا شرقيون من جهة أخرى..

إنه ليس علينا للعرب أي ولاء، وادمان الدرس لثقافتهم مضيعة للشباب، وبعثرة لقواه.. إن العرب أمة قديمة.. ونحن أرقى منها.. ويجب أن يكون لها أثريون يدرسونها كما يدرسون أشور وبابل..

يجب أن نرتبط بالغرب، ونصطنع ما عند الغربيين من رقص وألحان وموسيقى.. أما الشعر العربي، فقد سئمنا قوافيه الرتيبة التي تشبه دق الطبل عند السودانيين.

وان اللغة العربية الفصحى هي لغة ميتة ـ حتى في زمن ظهور القرآن ـ.. وان تعليمها في مصر لا يزال في أيدي الشيوخ الذين ينقعون أدمغتهم نقعا في الثقافة العربية، أي في ثقافة القرون المظلمة، فلا رجاء لنا بإصلاح التعليم حتى نمنع هؤلاء الشيوخ منه، ونسلمه للأفندية الذين ساروا شوطا بعيدا في الثقافة الحديثة. ونحن إنما ننزع للغة العرب القديمة، لما تأصل في أذهاننا من ذلك الفرض السخيف، وهو أننا شرقيون، يجب

علينا أن نحافظ على كرامة العرب وندافع عن تاريخهم. وهذا الاعتقاد في شرقيتنا يجر علينا عددًا من الكوارث قد لا يكون الولاء للغة أهونها.

إن اللغة العربية الفصحى تبعثر وطنيتنا المصرية، وتجعلها شائعة في القومية العربية. فالمتعمق في اللغة الفصحى يُشرب روح العرب، ويُعجب بأبطال بغداد القدماء.. فنظره متجه أبدًا نحو الشرق، وثقافته كلها عربية شرقية.. مع أننا، في كثير من الأحيان، نحتاج إلى الاتجاه نحو الغرب.. وليس من مصلحة الأمة المصرية أن ينزع شبابها نحو الشرق..

إننا يجب أن ننظر إلى لغة النابغة أو المتنبي كما ننظر إلى اللغة الروسية أو الإيطالية، لأنها ليست لغتنا، ولسنا نستفيد بدرسها.. ونحن نريد العامية لغة الهكسوس، لا الفصحى لغة القرآن والتقاليد العربية.

لقد شرع نابليون يغرس فينا الحضارة الأوربية، ويزيل عنا كابوس الشرق.. وعندنا أفندية قد تفرنجوا.. لكن هناك شيوخًا مأفونين يعدون التفرنج رذيلة، مع أنه عين الفضيلة.. وإنه ما من أمة تنهض إلا وتنسلخ من قديمها.. وكل ما هو باق من القديم سيئ لا يزال يؤذينا.. مثل وزارة الأوقاف، والمحاكم الشرعية، والمجالس الملية، والبطركيات العديدة.. والأزهر، الذي يشتغل بثقافة قديمة بائدة في عصر حديث.. فهو أداة الثقافة المظلمة، ثقافة القرون الوسطى.. ولذلك لا أتردد في القول بإلغاء الأزهر والاكتفاء بالجامعة المصرية..

وإذا كانت الرابطة الشرقية سخافة؛ لأنها تقوم على أصل كاذب فإن الرابطة الدينية وقاحة شنيعة فنحن أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا.. إننا في حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان.. ويجب أن نفصل الدين عن الدولة، ونلغي تعليمه في المدارس.

وإن الرابطة الحقيقية التي تربطنا هي رابطتنا بأوربا.. يجب أن نرتبط بأوربا، وأن يكون رباطنا بها قويًا، نتزوج من أبنائها وبناتها، ونأخذ عنها كل ما يجد فيها، وننظر للحياة نظرها، ونجعل أدبنا يجري وفق أدبها، بعيدًا عن منهج العرب، ونجعل فلسفتنا وفق فلسفتها، ونؤلف عائلاتنا على غرار عائلاتها.. ونرسل أولادنا إليها ليتعلموا علومها ويتخلقوا بأخلاقها، فالرابطة الغربية هي الرابطة الطبيعية لنا..

إن الإنسان الأوربي أرقى إنسان ظهر في العالم للآن.. والأمة الإنجليزية هي أرقى أمة في العالم.. جسمًا.. وعقلاً.. وخلقًا.. والحضارة الأوربية ـ على ما فيها من عيوب ـ هي آخر درجات التطور الاجتماعي، ومن البلاهة البالغة أن يظن أحد الشيوخ أن حضارة بغداد أو القاهرة أو الأندلس كانت تبلغ في السمو عُشرًا أو جزءًا من مائة مما تبلغه الحضارة الأوربية الآن.. فلنولي وجوهنا شطر أوربا..

وقد يكون اصطناع القبعة أكبر ما يقرب بيننا وبين الأجانب ويجعلنا أمة واحدة والقبعة هي رمز الحضارة، يلبسها كل رجل متحضر.. إننا سنبقى في نظر أنفسنا ونظر الأوربيين شرقيين

حتى نتخذ القبعة لرجالنا ونسائنا، ونعلن انسلاخنا من الشرق.. ولغرامي بالحضارة الأوربية أحث بني وطني أن يلبسوا القبعة، لأنها تبعث فينا العقلية الأوربية..

هذا هو مذهبي، الذي أعمل له طول حياتي، سرًا وجهرًا، فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب، وفي كل ما أكتب أحاول أن أغرس في ذهن القارئ تلك النزعات التي اتسمت بها أوربا في العصر الحديث، وأن أجعل قرائي يولون وجوههم نحو الغرب، ويتنصلون من الشرق»[1].

هكذا تكلم سلامة موسى، فبلغت «صراحته» حد «الوقاحة».. وكانت له فضيلة الإعلان عن كثير مما يبطن المنافقون من المتغربين!

وبهذا الإعلان أدرك عقلاء الأمة أن معركة الهوية والانتماء الحضاري قد غدت أخطر معارك الفكر والثقافة في القرن العشرين.. لأنها معركة «البقاء» لحضارة متميزة، أو «الفناء» في الأوربيين المستعمرين!

* * *

(1) سلامة موسى [اليوم والغد] ص5-7، 9، 179، 38، 183، 184، 190، 186، 74، 177-179، 194، 204، 205، 182، 187، 188، 200، 201، 178، 189، 203، 35-38، 205، 82. طبعة القاهرة 1928م.

(8)
طه حسين والانتماء للمدنية الأوربية

■ وإذا كان سلامة موسى قد مثل قمة الغلو في تغريب الهوية والانتماء والولاء.. فلقد جاء كتاب الدكتور طه حسين [1306 - 1393هـ 1889 - 1973م] (مستقبل الثقافة في مصر) الذي طبع سنة 1938م - أي بعد عشر سنوات من كتاب سلامة موسى [اليوم والغد] - جاء لتحقيق ذات المقاصد.. ولكن بلغة هادئة.. ومنطق مناسب لأدب الأستاذ العميد!

لقد وقعت مصر مع الاحتلال الإنجليزي معاهدة سنة 1936م.. التي أطلق عليها البعض: «معاهدة الشرف والاستقلال».. بينما رآها البعض: «معاهدة الاستقلال المنقوص»..

وفى أعقاب توقيع هذه المعاهدة، كتب الدكتور طه حسين كتابه هذا ليقرر فيه: أن «الاستقلال السياسي» عن الاحتلال الإنجليزي، لا يعني «الاستقلال الحضاري» عن أوربا! فنحن أوربيون في العقل والثقافة والحضارة والولاء والانتماء.. هكذا كنا في الماضي السحيق.. وهكذا يجب أن نظل حتى بعد الاستقلال السياسي عن الاستعمار والاحتلال!

نعم.. صدر كتاب الدكتور طه حسين ليحمل هذه «الدعوى» و«الدعوة».. وليقول: إن العقل الشرقي قد كان ولا يزال وسيظل عقلاً يونانيًا.. وإن الإسلام والقرآن لم يغيرا من يونانية عقلنا الشرقي كما لم تغير النصرانية وإنجيلها من يونانية العقل الأوربي!

بل ذهب الدكتور طه ـ في هذا الكتاب ـ إلى أننا ملزمون بأن نسير سيرة الغرب في الحكم.. والإدارة.. والتشريع! وأننا لا نستطيع إحياء مقوماتنا السياسية والقانونية الموروثة! وأننا لا بد أن نأخذ النموذج الحضاري الغربي بكامله ـ بحلوه ومره، بخيره وشره، بما يُحَب منه وما يكره، وما يُحمد فيه وما يُعاب!!

هكذا قرر الدكتور العميد ذات المقاصد التي سعى إليها سلامة موسى.. ولكن دون «فجاجة» ولا «استفزاز».. وذلك عندما قال:

«إن العقل الشرقي هو كالعقل الأوربي، مرده إلى عناصر ثلاثة:

1 ـ حضارة اليونان، وما فيها من أدب وفلسفة وفن.

2 ـ وحضارة الرومان، وما فيها من سياسة وفقه.

3 ـ والمسيحية، وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان.

وأن السبيل واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس فيها تعدد، وهي أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم.. في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يُحَب منها وما يُكْرَه، ما يُحمَد منها وما يُعاب..

وأن الإسلام قد تقبل الحضارة اليونانية، فلمَ لا يتقبل الحضارة الفرنسية؟ والحضارة الغربية والفرنسية قائمتان على أساس واحد هو الحضارة اليونانية اللاتينية، وهو في نهاية الأمر الحضارة الكلاسيكية.

لقد التزمنا أمام أوربا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع.. ولو أننا هممنا أن نعود أدراجنا، وأن نحيي النظم العتيقة، لما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، ولوجدنا أمامنا عِقابًا لا تُجاز ولا تُذَلل، عقابًا نقيمها نحن، لأننا حراص على التقدم والرقيّ وعِقابًا تقيمها أوربا، لأننا عاهدناها أن نسايرها ونجاريها في طريق الحضارة الحديثة.. التزمنا هذا كله أمام أوربا، وهل كان إمضاء معاهدة الاستقلال ومعاهدة إلغاء الامتيازات - [سنة 1938م] - إلا التزامًا صريحًا قاطعًا أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوربيين في الحكم والادارة والتشريع؟!»[1].

وفي نص آخر، ذهب الأستاذ العميد إلى تفنيد دعوى تيار الإحياء والتجديد - تيار الإمام محمد عبده - بضرورة النهوض بالإسلام، وتجديد موروثنا وتطويره ليلبي حاجاتنا النهضوية المعاصرة.. فقال:

«لا شك أن الشيخ محمد عبده قد هز العالم الإسلامي بأسره، وأيقظ العقل الشرقي، وعلّم الشرقيين أن يحبوا حرية الفكر.. ولا ريب أيضًا في أنه أتاح لكثير من المسلمين أن يتطلعوا بأمل راسخ إلى يوم يتحقق فيه التوفيق بين العلم والدين، بين التقاليد الشرقية والحضارة الغربية..

(1) د. طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] جـ1 ص29، 45، 36، 37. طبعة القاهرة 1938م.

ولكن العالم الإسلامي قد أصابه التغير منذ ذلك العهد. ولم يعد محمد عبده مواكبا للعصر. لقد صارت كل أفكار محمد عبده بشأن العلم والدين بالية، فهي ليست بالأفكار التي مضى عليها زمن طويل، ولكنها لم تعد تتواءم مع انطلاق الشرقيين إلى الحرية الكبرى.

وقليل هم المسلمون الذين يهتمون بالتوفيق بين إيمانهم والمعارف التي حصّلوها، وهم يندفعون بابتهاج نحو الحضارة الغربية، ويتخذونها مثلاً أعلى.

يضاف إلى ذلك، أن مذهب محمد عبده، في حد ذاته، لم يكن صالحًا للبقاء، فقد كان يعتمد على تفسير النصوص للتوفيق بين عبارات القرآن ذاتها وحقائق العلم كما نعرفها اليوم.

لقد صار المتمسكون بآراء محمد عبده وقاسم أمين يُعدون محافظين، بل ويُدرجون أحيانًا بين المتخلفين»[(1)]!

ذلك هو أخطر ما قرره وكتبه طه حسين في قضية الانتماء الحضاري..

* * *

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يطرق فيها طه حسين هذا المبحث.. ويتخذ فيها هذا الموقف ـ الدعوة للانتماء لحضارة

(1) د. طه حسين [من الشاطئ الآخر: طه حسين في جديده الذي لم ينشر سابقًا] ص36، 37، 62 ـ وهي نصوص ترجمها عن الفرنسية ونشرها: عبد الرشيد الصادق محمودي ـ طبعة بيروت 1990م

الغرب ـ فقبل نحو عشرين عامًا من صدور كتابه [مستقبل الثقافة في مصر].. كان قد أصدر كتابه [قادة الفكر] سنة 1925م.. وفيه بشَّر بهذه الدعوة، عندما صور الإسكندر الأكبر [356 ـ 323ق.م] في صورة «المفكر الأكبر» الذي احترف فتح العقول.. لا فتح البلاد واستعمارها.. ومن ثم فإن علينا أن نلتحق بالحضارة الإغريقية التي جاءنا بها هذا الإسكندر!

ولقد استخدم طه حسين «خياله الأدبي» في رسم هذه الصورة الجذابة للإسكندر الأكبر، ولحضارته ـ التي دعانا للانتماء إليها ـ فقال:

«إن الأوربيين اتخذوا القاعدة الآتية في حياتهم، وهي أن ليس إلى فهم الحياة الحديثة على اختلاف وجوهها من سبيل إلا إذا فهمت مصادرها الأولى، ومصادرها الأولى هي الحياة اليونانية من جهة والرومانية من جهة أخرى. أو قل هي الحياة اليونانية، لأن حياة الرومان كانت في أكثر وجوهها متأثرة بالحياة اليونانية.

وإذا كنا أخذنا في العصر الحديث نسلك سبيل الأوربيين، لا في حياتنا العقلية وحدها، بل وفي حياتنا العملية على اختلاف فروعها أيضًا، فليس لنا بد من أن نسلك سبيل الأوربيين في هذه الحياة التي استعرناها. أقول: إننا أخذنا في هذا العصر الحديث نسلك السبيل الأوربية في كل فروع الحياة، ونعدل عن حياتنا القديمة عدولاً يوشك أن يكون تامًا.. ما أحسب أننا نكتفي من هذه الحياة بتقليد القردة، وإنما أعلم أننا نريد أن نتخذها حياة لنا عن فهم وبصيرة، وإذن فلنفهمها قبل كل شيء، ولنتبين ـ إذا كان الأمر كذلك ـ كيف كانت حال الفكر في تلك العصور اليونانية الخصبة..

لقد كان الإسكندر قائد فكر قبل كل شيء، وبعد كل شيء، وفوق كل شيء... ولم يكن يريد أن يفتح الأرض وحدها، وانما كان يريد أن يفتح معها العقل، بل قل إنه إنما كان يفتح الأرض تمهيدا لهذا الفتح العقلي، بل لا نستعمل كلمة «الفتح» فلم يكن الإسكندر فاتحا بالمعنى الذي فهمته الأجيال المختلفة، لم يكن صاحب حرب وقهر وغلب، وانما كان صاحب مودة ومحبة واخاء وتسوية بين الناس...»[1].

هكذا رسم الخيال الأدبي الخصب لطه حسين ـ سنة 1925م ـ هذه الصورة المثالية للإسكندر الأكبر.. صورة «الفاتح للعقول.. صاحب المودة والمحبة والإخاء والتسوية بين الناس».. وغفل وأغفل الإشارة ـ حتى مجرد الإشارة ـ للمطامع الاستعمارية التي قادت الإسكندر إلى هذه الفتوحات.. وللمعارك الدامية التي خاضها في الشرق.. وللقهر الحضاري الذي أسست له هذه الفتوحات الإغريقية في البلاد الشرقية.. والذي دام عشرة قرون حتى أزالته فتوحات الإسلام والمسلمين..

صنع طه حسين كل ذلك، ليقول لنا إن انتماءنا الحضاري هو للغرب.. ليس فقط في العصر الحديث.. وإنما منذ ذلك التاريخ اليوناني القديم..

* * *

(1) د. طه حسين [قادة الفكر] طبعة القاهرة 1925م – والنقل عن: عبد الله إبراهيم – صحيفة [الحياة] لندن في 29-12-2007م.

(9)
الانتماء الحضاري بين سيد قطب وطه حسين

فلما صدر كتاب طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] سنة 1938م.. وفصَّل فيه هذا التوجه - الذي بدأه في كتاب [قادة الفكر] سنة 1925م - كان طبيعيًا أن يثير الكثير من الجدل - بل والمعارك الفكرية - في الحياة الثقافية والعقلية.. وكان طبيعيًا أن يتصدى لدعواه هذه الكثيرون من الكُتَّاب والمفكرين والأدباء..

وكان من أبرز من تصدى له بالنقد «الهادئ.. والرصين.. والعبقري» الأستاذ سيد قطب [1324 - 1386هـ 1906 - 1966م].. الذي نشر نقده لكتاب طه حسين في (صحيفة دار العلوم) - العدد الرابع - إبريل سنة 1939م - تحت عنوان [نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين]..

وفي هذا النقد ميَّز سيد قطب - في كتاب طه حسين - بين:

1 - «المباحث المعقدة» التي عرض فيها طه حسين لانتماء مصر الحضاري، والتي حاول فيها إثبات أن العقل المصري هو عقل يوناني منذ نشأته الفرعونية.. ولا يزال كذلك حتى بعد التدين بالإسلام.. ويجب أن يظل كذلك مستقبلاً!

2 ـ وبين حديث طه حسين ـ في كتابه ـ عن «الدولة والتعليم العام».. وهو القسم الذي لم يكن مثار جدل فكري كبير في نقد سيد قطب لهذا الكتاب..

* * *

ولأن «المباحث المعقدة» ـ في كتاب طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] ـ هي الأخطر، لأنها تدور حول الانتماء الحضاري لمصر والعرب والمسلمين ـ أي تدور حول «المصير» ـ ولأنها لا تزال مثارة ومثيرة حتى الآن.. كان تركيزنا عليها ـ في هذه الدراسة التي نقدمها، والتي نتبعها بنقد سيد قطب لكتاب طه حسين.

■ ونحن نلاحظ أن سيد قطب ـ مع أدبه الشديد في الحوار مع طه حسين، ومع احترامه الشديد له ـ قد استخدم ـ في تفنيد آرائه حول «المباحث المعقدة» ـ مباحث الانتماء الحضاري لمصر ـ ألفاظًا مثل «الرشاقة والخفة!! وشدة الحماسة وارتداء ثوب الخطيب!! والحنق الظاهر! والتهكم والاستهزاء!»، بينما تحدث عن القسم الخاص بالتعليم ـ في الكتاب ـ فنوه بـ«الخصائص الطيبة للدكتور» في «العذوبة والصفاء النفسي، والصراحة الجميلة، والشجاعة الأدبية العالية، والتحليق الروحي الجميل، والهدوء الذي لا التواء فيه ولا تعقيد..».. الأمر الذي يجعل قارئ هذا الجزء من الكتاب ـ كما يقول سيد قطب: «يسير مع الدكتور في استرواح ولذة مرة، وفي إعجاب وحماسة مرات»..

■ ولقد لفت سيد قطب الأنظار إلى الموقف الوطني لطه حسين، الذي يريد لأبناء مصر تعليمًا وطنيًا.. لا تعليمًا أجنبيًا، كما أراد الإنجليز الذين أفسدوا هذا التعليم.

■ كما لم يتردد في النقد الرقيق لما خالف فيه الدكتور من تفاصيل الحديث عن التعليم..

فهو ينتقد دعوة الدكتور إلى التوسع في تعليم اللغات الأجنبية، بإضافة الطليانية والألمانية واللاتينية واليونانية والفارسية والعبرية إلى الإنجليزية والفرنسية ـ أي ثماني لغات أجنبية ـ بعد المرحلة الابتدائية!

■ وهو يؤيد طه حسين في تقليص استقلال الأزهر، ويدعو إلى إشراف الدولة على معاهده الابتدائية والثانوية وكلية اللغة العربية، كي لا يبث المدرسون ـ من خريجيها ـ الرجعية في ذهن التلاميذ!

■ ويؤيده في ضرورة إصلاح قواعد العربية ونحوها وصرفها، وإصلاح الإملاء ليوافق النطقُ الكتابة.. وكذلك إصلاح دروس البلاغة.. ومناهج دراسة الأدب.. ويفيض في ذلك كثيرًا.. وإن اختلف مع الدكتور في تقدير درجة السوء التي عليها حال تدريس هذه العلوم والفنون..

كما يختلف معه في نقده الشديد لدار العلوم وخريجيها، وفي تفضيله خريجي الآداب على خريجي دار العلوم..

كذلك يسخر سيد قطب من دعوة الدكتور طه إلى تجديد «نحو البصرة والكوفة، كما تتجدد العلوم الطبيعية»! مستنكرًا التسوية بين العلوم اللسانية القائمة على أسس ثابتة لا تزيد وبين العلوم الطبيعية المتجددة دائمًا بالاكتشافات..

هذا هو موقف سيد قطب من الجزء الأخير ـ الخاص بالتعليم ـ في كتاب طه حسين..

* * *

أما الجزء الأول ـ جزء «**المباحث المعقدة**» ـ الخاصة بالانتماء الحضاري لمصر ـ فهو الذي قدم حوله سيد قطب ملاحظاته العبقرية حول قضية الانتماء الحضاري، والتي تنم عن وضوح الرؤية والانتماء الحضاري الإسلامي لسيد قطب منذ هذه المرحلة المبكرة في إبداعه الفكري والأدبي.

وعلى سبيل المثال:

1 ـ ينقض سيد قطب ـ بالوقائع التاريخية ـ دعوى الدكتور طه حسين: أن مصر القديمة كانت يونانية الهوى إلى الحد الذي رضيت فيه بالمستعمرات اليونانية على أرضها.. ويثبت عكس هذه الدعوى، مدافعًا عن وطنية المصريين، وحبهم لوطنهم، وغيرتهم عليه وعلى استقلاله.

2 ـ ويبرهن سيد قطب على أن الانقسام السياسي بين الأقطار الإسلامية لم يحل دون وحدة العقلية الإسلامية للأمة التي جزأتها السياسة أقطارًا وأقاليم وأوطانًا، كما كان الحال في

المشرق العباسي والمغرب الأندلسي.. وحدة في العقل والحضارة، مع تعدد في الحكومات داخل «دار الإسلام».

3 ـ وإذا كان طه حسين قد اجتهد ليجعل العقلية المصرية أوربية غربية، لأنها ـ بالطبع ـ ليست هندية ولا صينية شرقية ـ فإن سيد قطب ينكر ويستنكر منطقية هذا التقسيم.. ويرى العقلية المصرية مصرية، فلا هي بشرقية الشرق الصيني ـ الهندي، ولا هي بالإغريقية الأوربية.. وإنما هي مصرية شرقية.. وشرقية مصرية..

4 ـ كذلك ينكر سيد قطب واحدية العقل الشرقي ـ في الهند والصين واليابان ـ وواحدية العقل الغربي ـ عند شعوب الثقافات الأوربية ـ.. فالذي يحدد طبيعة العقل الحضاري ليست الجغرافية وحدها..

5 ـ وينفي سيد قطب دعوى طه حسين أن الإسلام لم يغير العقلية المصرية لأنها كانت يونانية الفلسفة.. ويرى أن الفلسفة قد تؤثر في الخاصة والنخبة وقطاع من الصفوة.. لكن الذي يطبع عقلية الأمة ويصبغها هو الدين، بنظامه الروحي وقوانينه ونظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي خواص إسلامية مغايرة تمامًا للفلسفة اليونانية..

6 ـ كذلك ينفي سيد قطب أوهام التأثيرات الفلسفية اليونانية في العقلية المصرية القديمة.. ويقول:

«إن الفلسفة اليونانية لم تغزُ مدينة الإسكندرية، إلا في أحيان قليلة، وظلت «منف» - [العاصمة الوطنية لمصر القديمة] - محتفظة بفرعونيتها، حتى جاء الرومان فكرهتهم وأعرضت عنهم ما وسعها الإعراض..».

ثم يؤكد سيد قطب أن هذا لم يكن حال مصر ولا موقفها مع الإسلام، الذي دخلت فيه بكل كيانها، وتشربته حتى امتزج بها وامتزجت به.. وبعبارته:

«.. ثم جاء الإسلام، فاعتنقته - مصر - راضية، وتأثرت به مع سائر البلاد..».

7 - كذلك يلفت سيد قطب الأنظار إلى أثر «الروح العربية - وهي من أقوى الأرواح في أمم العالم» - في تميُّز العقلية المصرية.. فالتميز العقلي - عنده - إنما يقوم على دعامتي «الإسلام» و«العروبة»..

8 - كذلك ينقض سيد قطب دعوى طه حسين: مماثلة الإسلام للمسيحية.. ومماثلة القرآن للإنجيل - ومن ثم عدم تغيير الإسلام والقرآن للعقل المصري، كما لم تغير المسيحية وإنجيلها يونانية العقل الأوربي.. وينبه إلى تميُّز الإسلام عن المسيحية في «طبيعة الإله»، وفي علاقة هذا الإله بالنبي وقومه.. فهذه الطبيعة وهذه العلاقة هما في الإسلام غيرهما في المسيحية.. ومن ثم فإن تأثير الإسلام في عقلية الأمم التي اعتنقته مغاير لتأثير المسيحية في الشعوب التي اعتنقتها.. فالدينان يختلفان في «أهم أسس الأديان»..

فالمسيحية ورسولها قد وقفا فقط عند «الروحانية الشفيفة»، بينما مثل الإسلام ورسوله وسنته منهاجًا شاملاً للحياة، ومن ثم فاعلاً فيها وصابغًا لها..

9 ـ وعلى حين ماثل طه حسين بين القرآن والإنجيل، لينفي تأثير أي منهما في عقلية الشعوب التي تلقتهما، وآمنت بهما.. يرى سيد قطب تميُّز القرآن ـ ومثله التوراة ـ عن الإنجيل.. فلقد حوى «القرآن والتوراة ـ بعد اللاهوت ـ نظمًا وشرائع وحدودًا دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية، بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله..».

فالمسيحية وإنجيلها، لم تؤثر في أوربا سوى التأثير الروحي بينما كان تأثير الإسلام والقرآن متجاوزًا الحياة الروحية إلى التشريع والاقتصاد والسياسة.. ومن ثم غيَّر العقل وطبعه بطابع جديد.. لقد ظلت دنيا أوربا ـ بعد المسيحية ـ يونانية.. بينما كان الإسلام دينًا ودنيا للذين اعتنقوه..

10 ـ وعلى حين انحاز طه حسين إلى نظرية واحدية الحضارة والعقلية.. وهي النظرية التي تكرِّس تبعية الأطراف للمركز الأوربي.. فلقد انحاز سيد قطب لنظرية التعدد والتمايز بين الحضارات والعقليات والثقافات.. ولذلك، دعا سيد قطب إلى التمايز بيننا وبين أوربا في «مناهج الثقافة» و«أنواع التعليم النظري».. أما «العلوم التطبيقية فهي ملك للجميع»..

11 ـ وعندما يستدل طه حسين بأخذ مصر الحضارة الغربية في العصر الحديث على أن عقلية مصر ـ تاريخيًا ـ هي عقلية أوربية. ينقض سيد قطب هذا «الدليل» من كلام طه حسين نفسه، الذي قال: إن اليابان الحديثة قد أخذت بالحضارة الأوربية.. مع أن عقلية اليابان ـ في رأي الدكتور ـ هي عقلية شرقية، لا أوربية!!

كذلك ينقض سيد قطب دلالة الأخذ عن أوربا على وحدة العقلية بين الآخذ والمأخوذ عنه ومنه، بما كتبه الدكتور عن تركيا ـ الأتاتوركية ـ التي قال عنها إنها هي التي أخَّرت أخذ مصر عن أوربا خمسة قرون.. فيقول له سيد قطب: إن تركيا هذه هي التي «تنشط الآن في الأخذ عن أوربا»! فأين وحدة العقلية الحضارية بين الآخذ والمأخوذ عنه؟!

إن أخذ أمة عن أخرى إنما هو ثمرة للتفاعل بين الأمم والحضارات، يأخذ الأقل تطورًا عن الأكثر تطورًا، دون وحدة في العقلية بين الآخذ والمأخوذ عنه.. وتلك سنة دائمة في العلاقات بين الحضارات.. أخذ العرب عن الإغريق.. وأخذت أوربا عن العرب والمسلمين، ونأخذ نحن والصين واليابان اليوم عن أوربا.. وليس بين الصين واليابان وبين الأوربيين ـ وفق مذهب الدكتور ـ وحدة في العقلية الحضارية..

12 ـ يصف سيد قطب الحضارة الأوربية بأنها «حضارة مادية»، وأن بينها ـ لذلك ـ وبين «عقائدنا وتقاليدنا وضمائرنا»

تناقضات تحدث في نفوس الآخذين عنها وفي أرواحهم «قلقًا واضطرابًا».

13 ـ ويستشهد سيد قطب ـ في نقده للحضارة الأوربية ـ بقول كاتب أمريكي عنها:

«إنها في نزاع واضطراب مع الإنسانية»..

14 ـ كما ينتقد سيد قطب دعوة طه حسين إلى «أن نندمج في أوربا اندماجًا».. ويطرح ـ بدلاً من هذا الشطط ـ الحل القائم على «التفاعل بين الحضارتين والعقليتين».. حل التوسط والوسطية، الذي يميز بين «الثقافة» ـ التي هي عمران النفس الإنسانية ـ وفيها خصوصيتنا الحضارية التي يجب الحفاظ على تراثنا فيها ـ مع تجديده ـ وبين «المدنية» التي تشمل العلوم والفنون التطبيقية، وفيها يتمثل المشترك الإنساني العام بين الحضارات والعقليات.. وبعبارة سيد قطب:

«إن أيسر ما يحقق رغبة الدكتور ـ [طه حسين] ـ في الأخذ بالحضارة الأوربية، ويحقق رغبتنا في الإبقاء على مميزاتنا الذاتية، أن نحلل هذه الحضارة إلى عنصرين: الثقافة والمدنية، ونأخذ كلاً منهما بآخر تعريف وضعه لهما العلماء: فنعتبر الثقافة شاملة لديننا وفنوننا ونظمنا الخلقية وتقاليدنا وخرافاتنا كذلك.

وهذه يجب أن نحتفظ فيها بماضينا، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي.

ونعتبر المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية، وتلك نأخذها من أوربا أخذًا.

وهذا ما صنعته اليابان - التي يضربها الدكتور لنا مثلاً أعلى - فما تزال الثقافة اليابانية باقية على أصولها، في الوقت الذي أخذت بآخر مُثُل المدنية الأوربية وزادت فيها..».

15 - ويكشف سيد قطب عن التناقض الذي وقع فيه الدكتور طه حسين.. فهو - في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] - يرى ضرورة الأخذ بالحضارة الأوربية: خيرها وشرها.. ثم نراه يعود - بعد كتابته هذا الكتاب - فيكتب - في العدد التاسع من مجلة [الثقافة] - تعليقًا على كتاب [سندباد عصري][1] - فيقول:

«إن الذوق العام يختلف باختلاف البيئات. فهناك أشياء يقبلها الذوق العام الأوربي، وينبو عنها الذوق العام المصري، وليس على مصر من ذلك بأس، فليس من الضروري أن نُشبه الأوربيين في كل شيء، ولا أن نقلدهم في كل شيء..».

16 - ويرد سيد قطب على سخرية الدكتور طه حسين واستهزائه بقول من يقولون بمادية الغرب وروحانية الشرق، بما كتبه الأستاذ الفاضل أحمد أمين [1304 - 1373هـ 1886 - 1954م] - صديق طه حسين وزميله - عن هذه القضية: مادية الغرب وروحانية الشرق.

(1) من تأليف الدكتور حسين فوزي [1318-1409هـ 1900-1988م] - صدرت طبعته الأولى سنة 1938م.

فالغرب مادي، لأنه لا يؤمن إلا بالمادة، ويرى أن الفكر والعقل والظواهر النفسية والعواطف ليست إلا شكلاً من أشكال المادة.. لأنه ـ [الغرب] ـ لا يؤمن بوجود فاعل وراء هذه المادة..

أما الشرق، فإنه روحاني، لأنه يؤمن ـ بجانب العالم المادي ـ بوجود إله وعالم آخر.. فالفكر الإنساني في الروحانية الشرقية ليس مجرد ثمرة للمادة الصماء..

* * *

تلك هي أبرز القضايا المتعلقة «بالمسائل المعقدة» في كتاب الدكتور طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر].. كما عرض لها سيد قطب بالنظر.. والنقد.. والتفنيد..

* * *

(10)
الإياب الفكري للدكتور طه حسين

بقي أن نقول:

إن الدكتور طه حسين قد تجاوز الكثير من الآراء والاجتهادات التي تبناها في مرحلة انبهاره بالنموذج الحضاري الغربي - وإن كان هناك من لا يزالون متخندقين في مواقع هذه الآراء والاجتهادات.. بل ومتخندقين في الكتابات التي تجاوزها طه حسين!!

فهو - على سبيل المثال - :

■ بعد أن شكّك - بكتابه [في الشعر الجاهلي] سنة 1926م - في «الصدق التاريخي» لقصص القرآن الكريم حول الرحلة الحجازية لأبي الأنبياء الخليل إبراهيم - عليه السلام - وزوجه هاجر وابنهما إسماعيل - عليهم السلام -.. وإقامتهم قواعد البيت الحرام..

واعترافه الصريح بهذا التشكيك.. وقوله:

«لقد انتهيت إلى رفض قدر كبير من هذا الشعر الجاهلي.. وفي إطار ذلك المسعى شككت في بعض المعتقدات التي ذُكرت في القرآن أو في الأحاديث النبوية. وكانت الصدمة قاسية والاستنكار واسع النطاق..»[1].

(1) د. طه حسين [من الشاطئ الآخر] ص63.

عـاد طـه حسين فـحذف الأسطر الـثـمـانـيـة والـعشرين الـتـي تضمنت هذا التشكيك من هذا الكتاب.. وزاد فيه.. وغيّر عنوانه إلى: [في الأدب الجاهلي].. ولم يُعِد طبع كتابه الأول طوال حياته.

ثم عاد ـ بعد ذلك ـ في كتابه [الفتنة الكبرى] ـ ليتخذ الموقف الإيجابي.. وليكتب عن القرآن الكريم، فيقول:

«لقد قلت في بعض أحاديثي عن نشأة النثر عند العرب:

إن القرآن ليس شعرًا، ولا نثرًا، وإنما هو قرآن، له مذاهبه وأساليبه الخاصة في التعبير والتصوير والأداء.

فيه من قيود الموسيقى ما يخيل إلى أصحاب السذاجة أنه شعر، وفيه من قيود القافية ما يخيل إليهم أنه سجع، وفيه من الحرية والانطلاق والترسل ما يخيل إلى بعض أصحاب السذاجة الآخرين أنه نثر.

ومن أجل هذا خدع المشركون من قريش، وكذبوا في ذلك تكذيبًا شديدًا.. ومن أجل هذا خدع كذلك بعض المتتبعين لتاريخ النثر، فظنوا أنه أول النثر العربي، وتكذبهم الحقائق الواقعة تكذيبًا شديدًا، فلو حاول بعض الكتاب الثائرين ـ وقد حاول بعضهم ذلك ـ أن يأتوا بمثله لما استطاعوا إلا أن يأتوا بما يضحك ويثير السخرية»[1].

وعندما يكتب طه حسين ذلك ـ وهو أحد بلغاء العصر.. والخبير بأسرار التركيب والإعجاز في الأساليب العربية ـ فيُخرج القرآن

(1) د. طه حسين [الفتنة الكبرى] جـ1 – عثمان – ص32 – طبعة القاهرة 1984م

الكريم من الإطار الإنساني إلى إطار الوحي والإعجاز الإلهي.. فإنه يتجاوز - قطعًا - عما سبق واقترفه من التشكيك في الصدق التاريخي لبعض قصص القرآن الكريم..

■ وهو، بعد أن كان داعية للعلمانية - بل ولعلمنة الإسلام - وفصله عن السياسة والدولة والحكومة والملك.. والتسوية بينه وبين المسيحية في ترك ما لقيصر لقيصر، والاكتفاء بما لله.. ووصف هذه المقولة النصرانية «بالكلمة البالغة».. بعد أن كان هذا هو موقفه فيما كتبه مع الشيخ علي عبد الرازق - صديقه وزميله - في [الإسلام وأصول الحكم] سنة 1925م.. واعترافه الذي قال فيه:

«لقد قرأت كتاب الشيخ علي، قبل طبعه، ثلاث مرات، وعدّلت فيه كثيرًا»![1].

عاد - سنة 1953م - ليقف - بجلاء وحزم - مع حاكمية القرآن على الدستور والقوانين في المجتمع.. وليقول - في محضر مداولات لجنة وضع الدستور -:

«إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج، عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام، وإنه ليس هناك مقتض يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن.. وإنه إذا وجد نص ديني صريح.. فالحكمة والواجب يقتضياننا ألا نعارض النص، وأن

(1) د. محمد الدسوقي [طه حسين يتحدث عن أعلام عصره] ص70، 71. طبعة دار المعارف - سلسلة «اقرأ» - القاهرة 1992م.

نكون من الحكمة ومن الاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم، ولا في ضمائرهم، ولا في دينهم، وإذا احترمت الدولة الإسلام فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلاً.. ولا يكون الإيمان إيمانًا ببعض الكتاب وكفرًا ببعضه الآخر..»[1].

فبعد العلمانية.. وفصل الدين عن السياسة والدولة والحكومة.. عاد طه حسين ليدعو إلى الالتزام - في الدستور والقانون والمجتمع - بنص القرآن.. فلا نعدل عن نص القرآن.. ولا نعارضه.. وإنما نحترمه جملة وتفصيلاً.. حتى لا يكون إيماننا به إيمانًا ببعض الكتاب وكفرًا ببعضه الآخر..

■ وبعد عامين من تاريخ هذا الموقف الجديد - للدكتور طه حسين - جاءت المناسبة التي تصاعد فيها موقف طه حسين إزاء الانتماء الإسلامي إلى ذروة جديدة، تجلى فيها «الموقف الحميمي» إزاء الإسلام..

ففي شهر جمادى الأولى 1374هـ - يناير 1955م - زار الدكتور طه حسين المملكة العربية السعودية رئيسًا للجنة الثقافية للجامعة العربية، التي عقدت دورتها التاسعة في جدة.. وذلك على رأس كوكبة من المثقفين والأدباء العرب - وكان يصحبه في هذه الرحلة صديقه العلامة الشيخ أمين الخولي [1313 - 1385هـ 1895 - 1966م]..

---

(1) لجنة مشروع الدستور – محضر لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة – الجلسة السابعة – ص81–121 – طبعة وزارة الإرشاد القومي – القاهرة – بدون تاريخ.

وفي خطاب طه حسين بالمؤتمر انفتح قلبه فتحدث عن مهبط الوحي ومشرق الإسلام، فقال:

«سادتي.. لقد سبق لي أن عشت بفكري وقلبي في هذه الأماكن المقدسة زهاء عشرين عامًا، منذ بدأت أكتب [على هامش السيرة] حتى الآن..

ولما زرت مكة والمدينة، أحسست أني أعيش بفكري وقلبي وجسدي جميعًا. عشت بعقلي الباطن وعقلي الواعي.. استعدت كل ذكرياتي القديمة، ومنها ما هو من صميم التاريخ، ومنها ما هو من صميم العقيدة. وكانت الذكريات تختلط بواقعي فتبدو حقائق حينًا، ورموزًا حينًا، وكان الشعور بها يغمرني، ويملأ جوانح نفسي.

والآن أريد أن أقول لكم الحق كل الحق الذي لا نصيب لسرف فيه من قريب أو بعيد:

إن لكل مسلم وطنين، لا يستطيع أن يشك في ذلك شكًا قويًا أو ضعيفًا، وطنه الذي نشأ فيه، وهذا الوطن المقدس الذي أنشأ أمته وكوّن عقله وقلبه وذوقه وعواطفه جميعًا.

هذا الوطن المقدس الذي هداه إلى الهدى، والذي يسره للخير، والذي عرّفه نفسه، وجعله عضوًا صالحًا مصلحًا في هذا العالم الذي نعيش فيه.

أعترف - أيها السادة - بأني حين شرفني مجلس الجامعة العربية لاختياري مشاركًا في اللجنة الثقافية للجامعة، ترددت في

قبول هذا الشرف. لأن فيه أعباء لا ينهض بها إلا أولو العزم، ولكني لم أكد أسمع أن الدورة ستنعقد في هذا الوطن الكريم العزيز، حتى أقبلت غير متردد ولا محجم، بل أقبلت يدفعني هذا الشوق الطبيعي الذي تمتلئ به قلوب المسلمين جميعًا، مهما تكن أوطانهم، ومهما تكن أطوارهم.. فهذا الوطن العزيز الكريم وطن العروبة ووطن الإسلام. لهذا الوطن أقدمت على قبول هذا الشرف وأنا أستعين الله أن يتيح لي أن أنهض بأعبائه، وهي أعباء ثقال لا شك في ثقلها».

هكذا صعد طه حسين ـ على معراج التحول الفكري ـ إلى القمة..

فبعد أن كان ينكر أي دور للإسلام في تكوين العقل المصري والشرقي.. وأي دور له في السياسة والدولة والحكومة والوطن.. ها هو يرى الإسلام وطنًا مقدسًا.. بل هو «الوطن المقدس لكل المسلمين على اختلاف الأوطان التي نشأوا فيها.. وهو الذي كوّن الأمة الإسلامية.. وكوّن العقل والقلب والذوق والعواطف جميعًا، بالنسبة لكل المسلمين عبر الزمان والمكان».

ويزيد من خطر هذه الذروة من ذرى التحولات الفكرية التي صعد إليها الدكتور العميد.. أنها لم تكن فقط موقفًا «فكريًا» أثمره «عقل» طه حسين.. وإنما كان موقفًا جامعًا أثمره العقل والقلب والذوق والعواطف بالنسبة لطه حسين..

■ وبعد الفراغ من المؤتمر ـ في جدة ـ ركب طه حسين ـ وبصحبته الشيخ أمين الخولي ـ السيارة قاصدين البيت الحرام ـ بمكة المكرمة ـ لأداء العمرة..

وشهد مرافقوه ـ طوال الطريق ـ كيف كان الرجل متنقلاً بين تلاوة آيات من القرآن الكريم، وبين التلبية: لبيك اللهم لبيك.. لبيك لا شريك لك لبيك.. إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك. لبيك».

وكيف كان يقطع هذا الاستغراق الصوفي ليسأل عن المكان الذي تمر به السيارة أو تحاذيه، ليعيش ذكريات تاريخ الإسلام ورسوله ـ ﷺ ـ.. حتى إذا قالوا له: إنهم بمحاذاة «الحديبية» ـ حيث نزل الرسول ﷺ ـ وصحابته سنة 6هـ معتمرين ـ طلب طه حسين من السائق أن يتوقف، ثم ترجل، وقبض من تراب الحديبية قبضة فشمها، ثم تمتم ـ ودموعه تنساب على التراب ـ قائلاً:

ـ «والله إني لأشم رائحة محمد ـ ﷺ ـ في هذا التراب الطاهر».

وعلى مدى نصف ساعة ـ في محاذاة الحديبية ـ بذل مرافقوه جهدهم كله في تهدئة روعه!.. وكفكفة دموعه! ثم واصل الركب سيره إلى مكة المكرمة حتى دخلوا الحرم من باب السلام، وطه حسين لا يكاد يخفي زلزلة إيمانه عن رفيقه ـ [الشيخ أمين الخولي] ـ.. فتوجها إلى الكعبة، فاستلم الحجر وقبّله.. ولم يغادر مكانه، بل ظل يتنهد ويبكي ويُقبِّل الحجر حتى وقفت مواكب المعتمرين الطائفين انتظارًا لأن يغادر هذا الأديب الكبير المكفوف مكانه، ولكنه ـ كما يقول الشيخ أمين الخولي ـ أطال البكاء والتنهيد والتقبيل، ونسي نفسه، فتركه المعتمرون الطائفون في مكانه، وأجهشوا معه في البكاء والتنهيد..»!![1].

(1) مجلة [الحج والعمرة] – مكة المكرمة – حسين محمد بافقيه – المقال الافتتاحي – العددان 1، 2– محرم وصفر 1426هـ.

هكذا كانت الرحلة الحجازية لطه حسين ـ 1374هـ ـ 1955م معراجًا إلى ذروة الانتماء ـ العقلي والقلبي والعاطفي ـ للإسلام: الدين.. والحضارة.. والثقافة.. و«الوطن المقدس» الذي أشرق بنور الإسلام، فولدت من رحمه أمة الإسلام ولادة متميزة في الدين والدنيا عن غيرها من الأمم والشعوب.

* * *

■ أما عن كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] ـ الذي مثّل قمة الدعوة إلى انتماء العقل المسلم إلى الحضارة الغربية ـ القديمة والحديثة ـ فلقد امتنع طه حسين ـ طوال حياته ـ عن إعادة طبع هذا الكتاب ـ دون سائر كتبه، التي كان يُعاد طبعها بانتظام!.

ولما سُئِل عنه ـ في حديثه إلى صحيفة [الأهرام] أول مارس سنة 1971م ـ قال:

«ده كُتِب سنة 1936م. قدم قوي. عاوز يتجدد. ويجب أن أعود إليه، وأصلَح فيه بعض حاجات. وأضيف».

فكان ذلك إعلانًا عن مراجعته لبعض ما جاء في هذا الكتاب.. وخاصة «المسائل المعقدة» التي دار حولها الجدل في ذلك التاريخ..

* * *

(11)
وعن سيد قطب

وإذا كان هذا الذي قدمناه عن المسيرة الفكرية للدكتور طه حسين مناسبًا ـ وضروريًا ـ في هذا المقام.. فإننا نحسب أن تعريفًا بالأستاذ سيد قطب هو ضروري بين يدي دراسته عن كتاب [مستقبل الثقافة في مصر].. فمن هو هذا العلم.. العالم.. الشهيد؟

إنه: سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي [1324 ـ 1386هـ 1906 ـ 1966].. واحد من أكثر الكُتَّاب والمفكرين الإسلاميين والساسة الذين شغلوا ويشغلون تيارات وحركات الصحوة الإسلامية المعاصرة.. ويثيرون الجدل الكثير والشديد..

وُلد في صعيد مصر ـ ببلدة موشا، التابعة لأسيوط ـ لأسرة مستورة الحال ماديًا، ووطنية الانتماء سياسيًا.. ذات أصول هندية..

وفي السادسة من عمره دخل المدرسة الأولية بالقرية ـ أربع سنوات ـ حفظ فيها القرآن الكريم..

وفي سنة 1921م انتقل إلى القاهرة، ليكمل تعليمه.. وبعد حصوله على شهادة «الكفاءة» اشتغل مدرسًا بالمدارس الأولية، وواصل دراسته في «تجهيزية دار العلوم»، ثم التحق «بمدرسة دار العلوم العليا»، وتخرج منها سنة 1933م.. فانتقل إلى التدريس الابتدائي بدمياط.. فبني سويف.. فحلوان..

وفي سنة 1944م أصبح مفتشًا بالتعليم الابتدائي.. ثم انتقل إلى الإدارة العامة للثقافة في سنة 1945م..

وفي القاهرة أتقن سيد قطب الإنجليزية، وتأثر بآدابها.. وكانت له موهبة فنية وشعرية وأدبية وملكة نقدية فذة نمت بتتلمذه على الأستاذ عباس محمود العقاد [1306 ـ 1384هـ 1889 ـ 1964م] ـ بعد فترة عابرة من الإعجاب بالدكتور طه حسين[1] ـ حتى أصبح من «مريدي» العقاد، وأقرب تلاميذه إليه..

ثم استقل سيد قطب برأيه عن أستاذه، نازعًا إلى الاعتراف من المتابع لا من الأستاذ!..

ولقد عرفت انتماءاته السياسية مراحل متميزة.. من «حزب الوفد» إلى «الهيئة السعدية» إلى «الإخوان المسلمين»..

وعرفت حياته الفكرية، هي الأخرى، مراحل متميزة.. ففي البداية كان شاعرًا وأديبًا وناقدًا، خاض العديد من المعارك النقدية ضد كثير من أعلام الأدب والنقد في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.. وفي هذه المرحلة لم تكن عبقريته الإسلامية قد اكتمل نضجها.. وإن كان انتماؤه الحضاري الإسلامي قد تألق في نقده لكتاب طه حسين..

وفي سنة 1945م بدأ أولى دراساته الفنية الإسلامية [التصوير الفني في القرآن]..

(1) أي أن سيد قطب قد كتب نقده لطه حسين وهو مدرس بالابتدائي.. ولعل هذا الموقف أن يكون من أسباب تحوله عن الإعجاب بطه حسين إلى الإعجاب بالعقاد.. الذي كان يكتب الإسلاميات والعبقريات في ذلك التاريخ.

وفي سنة 1948م بدأت علاقاته الفكرية ـ «التنظيمية» ـ بفصائل التغيير والإصلاح والتجديد، ذات النزعة الإسلامية.. فشارك في رئاسة تحرير مجلة «الفكر الجديد» ـ التي كانت تصدرها جماعة الإخوان المسلمين ـ وكتب فيها ـ عدد يناير سنة 1948م ـ مشروعًا لتقنين الفكر الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي.. وبدأ يسهم في تحرير صحيفة «الاشتراكية» ـ لسان الحزب الاشتراكي ـ.. و«اللواء الجديد» ـ لسان اللجنة العليا للحزب الوطني ـ..

ولقد صحب هذا التطور الفكري تطور في معايير النقد الأدبي والفني لديه، فانتقد ـ في سنة 1949م ـ استلهام توفيق الحكيم [1316 ـ 1407هـ، 1898 ـ 1987م]، في مسرحيته «أوديب»، الأساطير الإغريقية وعقائدها الوثنية المنافية للإسلام، ودعاه إلى أخذ «قوالب» الغرب الفنية دون «مضامينه» العقدية والفكرية..

وفي نهاية سنة 1948م سافر في بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مدتها عام، للاطلاع على التربية وأصول المناهج، فشاهد الوجه المادي والتحلل الخلقي والإفلاس القيمي للحضارة الغربية ـ ذات الليبرالية.. الرأسمالية المتوحشة ـ رغم إنجازاتها المادية العملاقة.. فنما عزمه على «العمل الإسلامي»، ليس الفكري فقط، بل تحقيق «شيء أكبر»!..

ولقد شهد ـ وهو بأمريكا ـ فرحة الدوائر الصليبية باغتيال الشيخ حسن البنا [1324 ـ 1368هـ 1906 ـ 1949م] في 12 فبراير

سنة 1949م فأدرك عمق العداء الغربي - والأمريكي - للإسلام عندما يكون منهاجًا شاملاً للحياة.. وكتب عن الإسلام الذي تريده أمريكا - «الإسلام الأمريكاني» - يقول:

«إن الإسلام الذي يريده الأمريكان، وحلفاؤهم في الشرق، ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية.

إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيُعَلِّم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية كالاستعمار وباء، فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء..

الأمريكان وحلفاؤهم، إذن يريدون للشرق «إسلامًا أمريكانيًا»، يجوز أن يُستفتى في منع الحمل، ويجوز أن يُستفتى في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يُستفتى في نواقض الوضوء، ولكنه لا يُستفتى أبدًا في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يُستفتى أبدًا في أوضاعنا السياسية والقومية، وفيما يربطنا بالاستعمار من صلات، فالحكم بالإسلام، والتشريع بالإسلام، والانتصار للإسلام، لا يجوز أن يمسها قلم ولا حديث ولا استفتاء»[1] في الإسلام الأمريكاني.

(1) سيد قطب [أمريكا من الداخل] والنقل عن: د. جابر قميحة - صحيفة «آفاق عربية» القاهرة في 27-12-2001م.

وفي سنة 1949م صدر لسيد قطب أول أعماله الفكرية - الاجتماعية الإسلامية - الهامة: [العدالة الاجتماعية في الإسلام].

وكان عام 1951م - بالنسبة لمرحلته الإسلامية - متميزًا، ففيه صدر له كتاب [معركة الإسلام والرأسمالية] وكتاب [السلام العالمي والإسلام].. وفيه - وهذا هام - بدأ تفسيره للقرآن الكريم - [في ظلال القرآن] -.. وبدأ يكتب في مجلة الإخوان [الدعوة].. ولقد عبر عن هذه «النقلة النوعية» بقوله: «لقد ولدت سنة 1951م»!..

وفي سنة 1952م كتب في مجلة [الرسالة] مقالاً بعنوان: «عدونا الأول: الرجل الأبيض».. تعبيرًا - في تطوره الفكري - عن توازي الوعي بتميز الخيار الحضاري الإسلامي بالوعي بمخاطر النموذج الغربي على النهضة الإسلامية..

وحتى قيام ثورة 23 يوليو 1952م، كان سيد قطب - بالنسبة للالتزام الحركي - لا يزال من «أصدقاء الدعوة الإسلامية».. لكنه انضم - تنظيميًا - للإخوان المسلمين عقب الثورة، وأشرف على قسم نشر الدعوة في الجماعة.

وفي مرحلة الوفاق بين الثورة والإخوان - ولهم في التمهيد للثورة وفي قيامها وحمايتها الدور الأكبر - دافع سيد قطب عن الثورة، في كتابات كثيرة، واختير مستشارًا لمجلس قيادة الثورة للشئون الثقافية والعمالية، وعين سكرتيرًا مساعدًا «لهيئة التحرير» - تنظيمها السياسي الأول - الذي تأسس في يناير سنة 1953م -

وعقب الخلاف بين الإخوان والثورة ـ بعد توقيع اتفاقية الجلاء في 27 يوليو 1954م ـ رأس سيد قطب تحرير مجلة «الإخوان في المعركة» ـ وهي مجلة الجماعة السرية، المناوئة للثورة.. ودخل السجن عقب أكتوبر 1954م.. وحكم عليه بالأشغال الشاقة خمسة عشر عامًا.. لكن الرئيس العراقي عبد السلام عارف [1921 ـ 1966م] ـ الذي كان معجبًا بتفسير سيد قطب للقرآن ـ [في ظلال القرآن] ـ طلب الإفراج عنه، فصدر له «عفو صحي» في مايو 1964م.. بعد عشر سنوات من السجن والتعذيب، انتقلت بفكره «نقلة نوعية»، فحكم على المجتمعات الإسلامية كلها بالجاهلية والكفر.. بل وحكم بارتداد «الأمة» وانقطاع الإسلام منذ قرون.. وكتب ـ في [معالم في الطريق] ـ يقول: «إن وجود الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة» والمطلوب: جعلهم «مسلمين من جديد»![1]

وعن هذه المرحلة عبرت كتبه: [هذا الدين] و[المستقبل لهذا الدين] و[معالم في الطريق] والإضافات التي أدخلها على [الظلال] و[العدالة الاجتماعية]..

وبعد خمسة عشر شهرًا من الإفراج عنه، أُدخل السجن من جديد ـ في أغسطس 1965م ـ متهمًا بقيادة تنظيم جديد يتبنى نظرية فكره الجديد.. فحوكم.. وأعدم ـ في 26 أغسطس 1966م ـ تاركًا من الآثار الفكرية 24 كتابًا.. وديوان شعر.. و110 قصائد..

(1) انظر كتابنا [الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري] ص153 طبعة دار الشروق 1991م.. وكتابنا [مقالات الغلو الديني واللاديني] ص26 طبعة مكتبة الشروق الدولية 2004م و[معالم في الطريق] ص8، 173 طبعة دار الشروق 1980م

وثلاث قصص للأطفال.. وأربع صور قصصية.. وكتاب خواطر ـ بالاشتراك مع إخوته ـ وروايتين.. وسيرة ذاتية.. و487 مقالة.. وعددًا من المقدمات التي كتبها لعدد من الكتب.. وتاركًا بابًا جديدًا لفصيل جديد من فصائل الصحوة الإسلامية المعاصرة، يرفض كل الواقع.. ويدعو لتغييره بالقوة..

لقد سار سيد قطب على درب الاستشهاد، مؤمنًا بما قدمت يداه.. بل لقد تنبأ بذلك عندما كتب في [معالم في الطريق]:

«وتتبدل الأحوال، ويقف المسلم موقف المغلوب المجرد من القوة المادية، فلا يفارقه شعوره بأنه الأعلى، وينظر إلى غالبه من علٍ ما دام مؤمنًا، ويستيقن أنها فترة وتمضي، وأن للإيمان كَرَّة لا مفر منها..

وهبها كانت القاضية، فإنه لا يحني لها رأسًا. إن الناس كلهم يموتون، أما هو فيستشهد، وهو يغادر هذه الأرض إلى الجنة، وغالبه يغادرها إلى النار، وشتان شتان، وهو يسمع نداء ربه الكريم: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى الْبِلَادِ (١٩٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ (١٩٧) لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 196 ـ 198]».[1]

* * *

(1) [معالم في الطريق] ص170. طبعة دار الشروق 1400هـ 1980م. وانظر كذلك د. محمد حافظ دياب [سيد قطب: الخطاب والأيديولوجيا] طبعة القاهرة 1987م.

هذا هو سيد قطب - الذي كتب أبلغ رد على كتاب الدكتور طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] سنة 1939م - وهو في الثالثة والثلاثين من عمره.. والذي دفع حياته، فمات شهيدًا في سبيل رأيه سنة 1966م.. وهو في الستين من عمره.. والذي ظل موضع الاحترام والإجلال من خصومه وأنصاره على حد سواء..

* * *

وتلك إشارات إلى قصة فكرنا الحديث مع قضية [الانتماء الحضاري: للغرب؟ أم الإسلام؟].. والموقف من «الهوية الحضارية»: شرقية إسلامية هي؟.. أم أوربية غربية؟..

والآن..

إلى النص الذي كتبه الأستاذ سيد قطب.. وحاور به الدكتور طه حسين حول هذه القضية.. التي لا تزال تثير الجدل حتى هذه اللحظات.. قضية: [الانتماء الحضاري: للغرب أم الإسلام؟].

والله نسأل أن يهدي اللاحقين كما هدى السابقين - في هذه القضية - إلى كلمة سواء.. إنه - سبحانه - أفضل مسئول وأكرم مجيب.

* * *

(12)
النص - المحقق - لدراسة سيد قطب

نقد كتاب
«مستقبل الثقافة في مصر»
لطه حسين[1]

(1) نشر الأستاذ سيد قطب هذه الدراسة النقدية بـ[صحيفة دار العلوم] - العدد الرابع - إبريل 1939م، وشغلت الصفحات من 28 إلى 79.
ثم أعاد الأستاذ الدكتور الطاهر مكي نشرها - أخيرًا - بذات الصحيفة - عدد 17 - من الإصدار الرابع - ص6 - 47، في رجب 1422هـ أكتوبر 2001م - ولقد تمت مراجعتها على الأصل لاستكمال السقط وتلافي الأخطاء، وتمت الترجمة لأهم الأعلام الذين ورد ذكرهم في متنها.

تمهيد

لا شك أن كتاب الدكتور طه حسين بك عن [مستقبل الثقافة في مصر] هو كتاب الموسم، وهو لهذا جدير بالعرض والنقض، جدير بالبحث والمناقشة.

وليس هو كتاب الموسم فحسب، ولكنه الكتاب الأول من نوعه بعد الاستقلال[1] الذي يرسم سياسة كاملة للثقافة النظرية؛ ابتداء من التعليم الأولي، إلى نهاية التعليم الجامعي، ملاحظًا ما يجب أن يتوافر لخطوات التعليم المتوالية من التناسق والانسجام، متمشيًا في مراحله كلها بروح واحدة، وعقلية واحدة ترمي إلى هدف، وتصل إلى غاية، وليس هذا بالعمل اليسير.

وقد آثرت أن أقول: إنه يرسم سياسة كاملة للثقافة النظرية. مع أنه قد ألمَّ بالدراسة في كليات الهندسة والزراعة والطب والتجارة والعلوم التطبيقية عامة؛ ولكن من الحق أن يقال: إنه لم يتحدث عنها، لأن الدكتور نفسه لم يقصد إلى أن يتحدث عنها، بل آثر أن يدعها لمن هم أعلم بها، وأكثر دراية بشئونها.

ولم يرسم هذا الكتاب الضخم سياسة التعليم فحسب، أو سياسة الثقافة المدرسية فحسب، ولكنه تجاوزها إلى ما بعد

(1) أي بعد عقد معاهدة 1936م بين مصر وإنجلترا.. التي اعترفت فيها إنجلترا باستقلال مصر، مع وجود عسكري لإنجلترا في مصر، يتم التفاوض حوله مستقبلاً.

مراحل التعليم كلها، إلى ثقافة المجتمع وعواملها: إلى المسرح والخيالة والمذياع والصحافة، وتجاوزها إلى الأدب والأدباء والجو الأدبي، وإلى واجب الدولة والهيئات للبحث العلمي والنشاط الفكري، وإلى كل ما يتصل بكلمة «ثقافة» بأوسع معانيها، وفي أوسع حدودها، ملائمًا بين كل مرحلة والتي قبلها والتي تليها، مما يجعل هذا المؤلف دستورًا جامعًا للثقافة في مصر، كما يريدها مؤلفه.

هذا النحو من البحث جديد في مصر: جديد إن لم يكن بموضوعه ومادته فبشكله وتنسيقه، فالواقع أن الكثير الغالب من هذه الأفكار التي حواها الكتاب خاضت فيه الأقلام والمحاضرات والأحاديث والتقريرات، وتناولته دروس الأساتذة في دار العلوم بالذات في محاضرات التربية وسواها، وبعضها من البداهة بحيث لا يحتاج لأن يتناوله حديث أو محاضرة؛ لأنه من الموضوعات المكشوفة المكرورة، ولكن الجديد فيه بعد هذا وذلك أنه بحث جامع متناسق شامل لمراحل الثقافة كلها، والغاية منها جميعًا.

ونحن قد اعتدنا أن نبحث في كل مرحلة من مراحل التعليم على حدة، وأن نفصل بين الحديث عن الثقافة في المدرسة والثقافة في المجتمع، واعتدنا أن نبحث كل لون من ألوان الثقافة منفردًا، وألا نرسم لأنفسنا وجهة محدودة، وغاية أساسية من هذه الثقافات جميعًا.. واعتدنا تبعًا لهذا كله كثيرًا من الفوضى، وكثيرًا من التخبط في اتجاهاتنا، وكثيرًا من التعارض، وكثيرًا

من التناقض بين غاياتنا القريبة من كل برنامج؛ لأنها غايات متنافرة لم تضمها غاية واحدة واضحة مرسومة للجيل كله، إن لم نقل للأجيال كلها.

والدكتور في هذا العمل الضخم الذي قام به وحده، يخطئ ويصيب، أو على الأقل نرى نحن أنه يخطئ ويصيب، ويجاوز الغاية حينًا، ويقصر عنها حينًا، وتصفو نفسه ويرتفع مداه تارة، وتشوب الغايات القريبة خاطره وتغلبه على استقامة المنطق تارة.. ولكنه بعد هذا وذلك خليق بالاعتراف بعمله العظيم، خليق بتقدير هذا العمل. لأن كل مَن في الوجود يخطئ ويصيب.

وقد آثرت أن تكون (صحيفة دار العلوم) معرضًا لآرائي في هذا الكتاب، فأحب أن أنبه هنا إلى أنني لم أوثرها لأنها مجلة الطائفة التي أنتمي إليها، أو لأنني متأثر فيما أبديه من الآراء هنا بآراء طائفة بعينها، متجه إلى عقليتها العامة - أو ما يظن أنه عقليتها العامة - حين يهاجمها الدكتور في هذا الكتاب.

فالواقع - الذي يعلمه إخواني، والذي أحسب أن الدكتور يعلمه كذلك - «أنني مستقل الفكر عن كل عقلية عامة أو خاصة» وأنني لا أعيش ولا أستطيع أن أعيش في جو الطوائف وأن مدار حكمي على الأشياء ما يمليه عليَّ مذهبي الخاص في الحياة، هذا المذهب الذي أحسبني عبرت عنه أوضح تعبير فيما كتبت في الصحف من آراء في الأدب والنقد، وأقربه ما نشر في مجلة «الرسالة» في خلال ستة أشهر عما «بين القديم والحديث» وما نشر في عددين من صحيفة دار العلوم عن «الدلالة النفسية

للألفاظ والأساليب العربية»، وفي كلا البحثين تظهر هذه العقلية المستقلة، ويبدو هذا المذهب الخاص.

إنما آثرت «صحيفة دار العلوم» لأنها مجلة أساتذة يشتغلون بالثقافة في المدارس خاصة، فالكتاب يهمهم أول ما يهم أحدًا في مصر، ولأنها صحيفة هادئة الطابع، رزينة الاتجاه، وهذه صفات لا تتوافر مجتمعة في صحيفة أو مجلة من صحفنا ومجلاتنا.

وفي هذا الكتاب ما نوافق الدكتور فيه أشد الموافقة. وفيه ما نخالفه فيه أشد المخالفة. وفيه ما يحتمل الأخذ والرد والزيادة والنقصان.

وقد كان هذا التقسيم نفسه صالحًا لترتيب الحديث في هذا البحث. ولكني آثرت أن أسير مع المؤلف في ترتيبه لكتابه، فللدكتور استطرادات جميلة من فصل إلى فصل، ومن موضوع إلى موضوع؛ وله كذلك قفزات ذهنية عجيبة بين المقدمات والنتائج، وبين بعض هذه النتائج وبعضها الآخر؛ وفي تتبع تلك الاستطرادات، وتقصي هذه القفزات متاع عقلي خصب ليس من المستحسن أن يحرم منه القراء!

والآن فلنستخر الله، ونأخذ في الحديث عن كتاب الدكتور.

* * *

مصر شرقية أم غربية؟

للدكتور وجهة عامة في كتابه: أن تكون ثقافتنا في المستقبل ثقافة أوربية خاصة. وأن يكون اتجاهنا في الحياة اتجاهًا أوربيًا خالصًا. وأن نتأثر بأوربا كما تأثرت بها اليابان، في غير تردد ولا تلكؤ، وبلا انتقاء أو تمحيص أو اختيار.

وهو لا يحب أن تكون هذه الوجهة ابتداء، ولا أن تكون جديدة يبتدعها هذا الجيل. لأنها في هذا الوضع تثير اعتراضات يتوقاها هو أشد التوقي، بل يريد لها أن تكون امتدادًا للقديم، واتباعًا للماضي، وهو لهذا يقرر في سبعين صفحة من صفحات الكتاب هذه النظرية: أن مصر أمة غربية وليست أمة شرقية. وأنها كانت غربية منذ عهد الفراعنة حتى اليوم، ولم تكن يومًا ما شرقية، ولم تطق أن تكون يومًا ما شرقية!

وهو يعني بالغرب هنا أوربا، ويعني بالشرق الهند والصين واليابان. ويتجنب أن يذكر غيرها من الأمم إلا تلميحًا إلى فارس وجزيرة العرب، لحكمة سنعلمها فيما بعد!

وفي هذا الفصل أروع قفزات الدكتور الذهنية التي حدثتك عنها آنفًا. بل فيه تتجمع كل هذه القفزات ما عدا قليلاً منها ينسرب فيما بعد في الكتاب كله.

وليس هناك اعتراض جدي على الحقائق الرئيسية التي جاء بها في هذا الفصل. فقد يكون معظمها صحيحًا في ذاته، ولكن الاعتراض على الطرق العقلية التي يسلكها إلى هذه الحقائق.

ولما كان الدكتور عميدًا لكلية الآداب. ومن زعماء الأدب والثقافة في هذا الجيل، فإنه لا يعنينا منه أن يذكر لنا حقائق صحيحة في جملتها، بل يعنينا أكثر أن تكون الطرق العقلية إلى هذه الحقائق صحيحة كذلك، حتى يكون نموذجًا كاملاً لتلاميذه الكثيرين، ولمريديه الكثيرين أيضًا.

ونحن لهذا وحده سنتتبع بشيء من الدقة والتطويل آراءه في هذا الفصل. وإن كنا نعلن مقدمًا أننا معه ـ في شيء من التلطيف والتعديل ـ في الغاية الأخيرة التي رمى إليها من كتابته. إنما المتاع العقلي الطريف في هذه المناقشة وتصحيح بعض الفكرات الجزئية، هو الذي يجذبنا إليها.

■ ويبدأ الدكتور الحديث هكذا:

«ولكن المسألة الخطيرة حقًا، والتي لابد من أن تجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك، وتعصمها من كل لبس، وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف: أمصر من الشرق أم من الغرب؟ وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي، وإنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي»...

«فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء؟ أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء؟ وبعبارة موجزة جلية: أيهما أيسر على العقل المصري: أن يفهم الرجل الصيني أو الياباني أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الإنجليزي؟».

ووضع المسألة في هذا الوضع تتجلى فيه كل مهارة الدكتور في المناقشة: فهو قد قسّم الدنيا قسمين اثنين لا ثالث لهما: قسم تمثله الصين واليابان، وإن شئت فضم إليهما الهند وأندونيسيا، وقسم تمثله فرنسا وإنجلترا وإن شئت فضم إليهما كل دول أوربا وأمريكا.

فلابد للإجابة عن سؤال الدكتور في هذا الوضع أن تكون مصر أمة غربية: لأنها ـ بلا تردد وبدون شك ـ تفهم الإنجليزي والفرنسي أكثر مما تفهم الصيني والياباني في هذا الزمان! وهذا ما قصد إليه الدكتور من توجيه السؤال على هذا المنوال.

ولكن ـ لا ريب ـ أن وجه المسألة يتغير. لو كان الشرق الذي يواجهك به غير الصين واليابان والهند وأندونيسيا. أي لو كان هناك قسم ثالث للدنيا يمثله الشرق العربي والغرب العربي ومصر بينهما حلقة الاتصال.

ثم يزداد وجه المسألة تغيرًا لو كانت الدنيا أكثر أقسامًا حسب عقلياتها المختلفة ـ وهو الواقع ـ فكانت أوربا وأمريكا تنقسمان بحسب العقلية الديمقراطية والعقلية الدكتاتورية ـ وبينهما خلاف أساسي لا شك فيه ـ وكان الشرق ينقسم بحسب أجناسه وهي كثيرة، وحسب طبيعة بلاده وهي متغايرة.. إلى آخر الأقسام التي لابد أن يفطن إليها ويدقق في تمحيصها من يريد وضع مناهج الثقافة حسب العقليات.

■ وعلام يبني الدكتور نظريته في أن مصر أمة غربية؟

إنه يبنيها على حقيقة معروفة تاريخيًا، وهي أن العقل اليوناني اختلط بالعقل المصري وأثَّر الواحد منهما في الآخر طوال عشرة قرون فلنسمعه يقول:

«التلاميذ يتعلمون في المدارس أن مصر عرفت اليونان منذ عهد بعيد جدًا وأن المستعمرات اليونانية قد أقرها الفراعنة في مصر قبل الألف الأول قبل المسيح».

«والتلاميذ يتعلمون في المدارس أيضًا أن أمة شرقية بعيدة عن مصر بعض الشيء، قد أغارت عليها، وأزالت سلطانها في آخر القرن السادس قبل المسيح وهي الأمة الفارسية، فلم تذعن مصر لهذا السلطان الشرقي إلا كارهة، وظلت تقاومه أشد المقاومة وأعنفها، مستعينة على ذلك بمتطوعة اليونان حينًا، وبمحالفة المدن اليونانية حينًا آخر، حتى كان عصر الإسكندر»[1]. وبالتأمل في الجمل التي وضعنا تحتها خطًا، نجد الدكتور لا يخامره الشك في أن المصريين أباحوا المستعمرات اليونانية في مصر لتوافق العقلين المصري واليوناني وحده. وأنهم قاوموا الفرس للاختلاف العقلي وحده كذلك، وأنهم لهذا استعانوا بمتطوعة اليونان وبمحالفة المدن اليونانية.

ولا يريد الدكتور أن يفرض أن النزاع السياسي والوفاق السياسي لا يعنيان دائمًا نزاع العقليات ووفاقها. لا في القديم ولا في الحديث، وأنه إذا صح ـ إلى حد كبير ـ أنه كان هناك

(1) هذا التأكيد للأستاذ سيد قطب.. وما عداه ـ من التأكيدات ـ فهي لنا.

اتصال بين العقلية المصرية والعقلية اليونانية، وكان هناك افتراق بين العقلين المصري والفارسي، فليست الأمثلة التي ذكرها هي التي تثبت هذا أو ذلك.

وأمامنا الآن فيما يثور من المشاكل السياسية ما ينفي مثل هذا المنطق، فاليابان والصين في حرب طاحنة، وهما فريق واحد في رأي الدكتور، وإيطاليا تعادي فرنسا وهما أمتان لاتينيتان - فوق أنهما أوربيتان من فريق عقلي واحد في رأيه كذلك.

وما رأي الدكتور لو قلنا له: إن هذه المستعمرات اليونانية لم تكن مرضية من المصريين وإنما كان يسمح بها بعض الفراعنة المكروهين من الشعب للجنود اليونانية المرتزقة، لتحميهم هم من غضب الشعب؟ وإنما المصريون كانوا ينقمون على هؤلاء الفراعنة تقريبهم للإغريق ويأنفون من الاختلاط بالمرتزقة، ويصفونهم بأقبح الصفات؟

وما رأيه كذلك لو قلنا له: إن بعض الإغريق كانوا في جيش فارس كما كانوا في جيش مصر سواء بسواء؟ بل إذا قلنا له: إنه لم يمهد لاحتلال مصر كما مهدت لها خيانة «فانيس اليوناني» الذي أطلع ملك الفرس على بعض أسرار الهجوم وقدم الرشوة لعرب الصحراء، وأرشد الملك إلى رفع بعض الحيوان الذي يقدسه المصريون على دروع الجنود؟

وما رأيه لو كانت قد حدثت عدة وقائع صغيرة بين الجنود المصريين، والجنود اليونانيين، وبين مصر وبعض المدن الإغريقية، كبرقة التي كانت تابعة للإغريق في عهد «وهاب رع»؟

ومع كل هذا لنفرض أن المصريين رضوا بمستعمرات يونانية في مصر، وثاروا على استعمار فارس. أفلا يرى الدكتور أن القياس مع الفارق ـ كما يقولون ـ وأن مصر قد تصبر على مستعمرات صغيرة لها فيها مصلحة سياسية وهي سيدة نفسها متبرعة بهذه المستعمرات، ولكنها لا تصبر على استعمار كامل يفقدها سياستها العامة وسيادتها الكاملة؛ وأن هذا وذلك لا يدلان على توافق عقل ولا اختلاف، لأنه يقع في كلتا الحالتين على السواء؟ أولا يرى أن الحروب قديمًا وحديثًا لا تثبت النزاع العقلي ولا تنفيه، وأن الثورات على المستعمرين لا ينظر فيها إلا إلى الحرية والسيادة قبل كل اتفاق عقلي أو اختلاف؟ وإلا ففيم كانت ثورة مصر على الحملة الفرنسية؟ وفيم كانت ثورتها على الاحتلال الإنجليزي في العصر الحديث؟ أكانتا للاختلاف العقلي، كما ثارت على فارس، أم هي الحرية تحركها في كل حين؟

وقد صبرت مصر على الاستعمار التركي[1] أطول مما صبرت على الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي، بل لقد كانت في بعض عهودها تحتمي به من الإنجليز. فهل هذا دليل اتفاق عقلي بين المصريين والأتراك؟ الواقع غير هذا عندنا وعند الدكتور.

ويشاء الدكتور أن يمضي بعد هذا في نفي الوحدة العقلية بين مصر والأمم الشرقية حتى التي تتكلم العربية وتدين

(1) كان مألوفًا من سيد قطب وجمهرة من مثقفي ذلك التاريخ وصف الحكم التركي لمصر بالاستعمار. وهو وصف راجعه سيد قطب في مرحلة التزامه – فيما بعد – بالرابطة الإسلامية والجامعة الإسلامية والجنسية الإسلامية التي عبرت عنها الخلافة العثمانية، كدولة إسلامية جامعة.

بالإسلام، فيذكر أن الدين واللغة لا يخلقان وحدة وأن المسلمين منذ أقدم عصورهم فطنوا إلى هذا بدليل أن الدولة الأموية في الأندلس كانت تخاصم الدولة العباسية في العراق.

ولا شك أن الوحدة السياسية هي التي يبرهن عليها هذا المثال، وبديهي أن الوحدة العقلية هي التي نعنيها ويعنيها الدكتور في بحثه، وهي غير الوحدة السياسية بلا جدال. والا فقد كانت الأندلس والعراق على ما بينهما من نفور، تعيشان بعقلية واحدة أو بعقليتين متقاربتين. يظهر ذلك في نتاجهما الأدبي والعلمي، بل يبدو في أن أدب الأندلس تأثر بأدب المشرق تأثرا ظاهرًا ـ على الأقل في بعض صوره ـ فلم ينتفع بالبيئة الجديدة إلا انتفاعا محدودا، في الشكل أكثر منه في الموضوع. والدكتور طه بك عميد كلية الآداب سيد العارفين بهذه الحقيقة الأدبية التاريخية.

ولكنه يمرق من هذه في رشاقة وخفة إلى نتيجة قاطعة هي: أن من السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزءاً من الشرق، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية، كعقلية الهند والصين..!

ولست أدري مَن هو الذي اعتبر عقلية مصر كعقلية الهند والصين؟ ولكني أدري أن مخالفي الدكتور يعتبرونها عقلية شرقية كعقلية مصر ذاتها..! ويرون لهذه العقلية المصرية خصائص تميزها عن العقلية الأوربية، كما تميزها عن عقلية الشرق الأقصى سواء بسواء.

■ وفيم هذا التعميم؟

ومتى كان لأوربا عقل واحد؟ وللشرق الأقصى أو الأدنى عقل واحد كذلك؟ ولِمَ لا نقول: إن لكل أمة عقلاً خاصًا يتطلب ثقافة خاصة، وإن هذه العقول قد تتقارب وتتباعد ولكنها لا تتحد أبدًا.

وإلا فما بال البرنامج الدراسي الإنجليزي يمتاز بالتخفيف والتربية الرياضية عن البرنامج الفرنسي، ويتوسط البرنامج الألماني بينهما؟ ـ وهذه أقل مظاهر الاختلاف ـ وما بال الأدب الإنجليزي غير الأدب الفرنسي والأمريكي مع أن هذا مكتوب باللغة الإنجليزية! وما بال الفن الروسي غير هؤلاء جميعًا في القديم والحديث؟

بل ما بال إيطاليا وألمانيا الأوربيتين تنحوان منحى الدكتاتورية فتتابعهما فيها اليابان في أقصى الشرق، وتلتزم إنجلترا وفرنسا الأوربيتان أيضًا الديمقراطية على اختلاف فيها وتؤمن بها معهما أمريكا، وهي أقرب في الواقع واحتكاك المصالح إلى اليابان منهما، والديمقراطية والدكتاتورية اتجاهان عقليان متقابلان، ويكفي لتقابلهما أن «الدولة للفرد» في الأولى و«الفرد للدولة» في الثانية، ويتبع هذا الوضع كل برامج التعليم وكل مناهج الثقافة، وكل الشرائع والقوانين؟

ثم ما بال العقلية الرومانية قديمًا كانت تخالف العقلية اليونانية وهما متجاورتان ومن حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يفترض له الدكتور عقلية متحدة؟

ثم ما بال الأساطير اليونانية والأساطير المصرية تكادان لا تلتقيان إلا في مشابه قليلة؟ وما بال القصة تنبت وتترعرع بل تزدهر في بلاد الإغريق، ثم لا تكون في مصر القديمة إلا أقصوصة ساذجة؟.. وما بال.. وما بال مع طول اتصال الأمتين كما يقرر التاريخ ويقرر الدكتور؟

أليس في هذا كله ما يبرهن على أن التعميم في النظم العقلية لا يؤدي إلى نتائج مضبوطة، يمكن أن تُبنى عليها توجيهات حاسمة في الثقافة العامة؟

* * *

الإسلام والمسيحية
وأثرهما في أمم البحر الأبيض

ويستطرد الدكتور في هذا الحديث، ويخشى أن يكون الإسلام ـ وهو قادم من صحراء العرب، وهي ليست من حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم يظللها العقل اليوناني ـ قد غيَّر عقلية المصريين «التي هي عقلية يونانية، وقد مرت مناقشة هذا الرأي» فينتهي من هذا الاستطراد إلى نتائج فيها بعض الحق ولكن فيها كثيرًا من القفزات.

فهو يقول لك: إن الإسلام لم يغير هذه العقلية، لأنه اختلط بالفلسفة اليونانية، فأصبح بهذا الاختلاط عنصرًا موافقًا للعناصر المكونة لهذه العقلية لا مضادًا لها؛ ولأن الإسلام شأنه شأن المسيحية: والمسيحية لم تغير العقلية الأوربية حينما عبرت إليها، فما بال الإسلام يغاير المسيحية في هذه الخلة. مع أن القرآن جاء مصدقًا للإنجيل؟

■ فلنناقش هذين الدليلين:

– فأما أن الفلسفة اليونانية امتدت إلى الإسلام فهذا ما لا شك فيه؛ ولكن من قال: إن الأديان تطبع الشعوب بفلسفتها وقضاياها المنطقية؟ إنما المؤثر الأول للأديان هو نظامها الروحي. وهو تبشيرها وإنذارها. وهو الصورة الغامضة التي تنطبع في نفوس أتباعها؛ ثم هو بعد هذا قوانينها ونظمها

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إن كان فيها «كما في التوراة والقرآن» مثل هذه النظم.

وما أظن الدكتور يقول: إن شيئًا من هذا كله في الإسلام يتفق مع الفلسفة اليونانية؛ فالخاصة وحدهم تأثروا بهذه الفلسفة. أما الشعب المصري فقد أثر فيه الإسلام بخواصه تلك، وطبعه بطابعها. بل أثر فيه بروحه العربية الخالصة. والروح العربية من أقوى الأرواح في أمم العالم «كما يقرر ذلك الدكتور نفسه في إحدى محاضراته الأخيرة من محطة لندن اللاسلكية».

ولم تعدُ الفلسفة اليونانية مدينة الإسكندرية إلا في أحيان قليلة. وظلت «منف» محتفظة بفرعونيتها. حتى جاء الرومان فكرهتهم وأعرضت عنهم ما وسعها الإعراض، ثم جاء الإسلام فاعتنقته راضية. وتأثرت به مع سائر البلاد.

– وأما أن المسيحية لم تؤثر في طبيعة العقل الأوربي. فوجب أن يكون الإسلام كذلك، لأن القرآن مصدق للإنجيل. ففي هذا القياس توسع فضفاض في تفسير هذا التصديق.

فالواقع أن الأديان قد تتفق في ناحية أو نواحٍ، ولكنها تختلف من حيث طبيعة عقليتها في نواحٍ. وكل دارس للقرآن وللإنجيل يدرك هذه الفروق: يدركها في طبيعة الإله كما يصورها القرآن وطبيعته كما يصورها الإنجيل، وفي العلاقة بين الإله والنبي وقومه ـ [في] ـ[1] الأول، وبينه وبين النبي وقومه في الثاني. وهذه وتلك من أهم أسس الأديان.

(1) ليست في الأصل.

وإذا جاز لنا أن نعقد صلة بين شخصية النبي والدين الذي يجيء به ـ أو على الأقل أثر هذه الشخصية في التعاليم التي يتركها النبي لقومه غير الكتاب المُنَزَّل، من الأحاديث والسنن، فلابد أن نحسب حسابًا للاختلاف الأصيل الواضح بين شخصية «محمد» الرجل العربي الذي يجمع بين الروحانية الرقيقة الشاعرة، والرجولة القوية الصارمة، والمزاج العملي المعتدل، وشخصية «عيسى» الوديعة السمحة التي لا تتجلى فيها إلا الروحانية الشفيفة.

على أن هناك فارقًا أساسيًا بين الإنجيل والقرآن؛ بل بين الإنجيل في ناحية، والتوراة والقرآن في ناحية. فهذان يحويان بعد اللاهوت نظمًا وشرائع وحدودًا دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية. بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله.

«والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحي والرحمة واللين والتسامح والعفة والزهد، ولكنه لم يشر إلا إشارات عارضة، للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، بل كان يلمح من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى القيود والتقاليد من الكهان اللاويين والكتبة، لأنها أعمال ظاهرية، وهو كان موكلاً بالبواطن وبالأرواح.. فقد أباح لتلاميذه سبت بني إسرائيل، وأحلّ كل ما يدخل إلى الفم لأنه لا ينجس، أما الذي يخرج منه «غش. زور. فسق.. فهو الذي ينجس، وأباح للتلاميذ الإفطار في أيام الصوم اليهودية؛ ولم يرجم الزانية التي جيء له بها معترفة، لأن الذين سيتولون رجمها ـ حسب شريعة موسى ـ

ليس فيهم من هو خالٍ من الذنب. ومن أقواله: سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن، وأما أنا فأقول لكم: لا تقاوموا الشر، بل مَن لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضًا، ومَن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك، فاترك له الرداء أيضًا، ومَن سخرك ميلاً واحدًا فاذهب معه اثنين..»[1].

وكل ما نستطيع الوقوف عليه من شرائع المسيح يتلخص في قوله:

«وقد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تقتل. ومَن قتل يكون مستوجب الحكم؛ وأما أنا فأقول لكم: إن كل مَن يغضب على أخيه باطلاً يكون مستوجب الحكم، ومَن قال لأخيه «رقا» يكون مستوجب المجمع. ومَن قال: يا أحمق يكون مستوجب نار جهنم. فإن قدمت قربانك إلى المذبح وهناك تذكرت أن لأخيك شيئًا عليك فاترك هناك قربانك قدام المذبح واذهب أولاً اصطلح مع أخيك. وحينئذ تعال وقدم قربانك. كن مراضيًا لخصمك سريعًا ما دمت معه في الطريق، لئلا يسلمك الخصم إلى القاضي ويسلمك القاضي إلى الشرطي فتلقى في السجن، الحق أقول لك لا تخرج من هناك حتى توفي الفلس الأخير.

قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزنِ.. وأما أنا فأقول لكم إن كل مَن ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه. فإن كانت عينك اليمنى تعثرك فاقلعها وألقها عنك لأنه خير لك أن يهلك

(1) إنجيل متى الإصحاح الخامس الآيات 38، 39، 40، 41.

أحد أعضائك ولا يُلقى جسدك في جهنم. وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك. لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يُلقى جسدك كله في جهنم».

وقيل: مَن طلّق امرأته فليعطها كتاب طلاق، وأما أنا فأقول: إنّ مَن طلق امرأته إلا لعلة الزنى يجعلها تزني، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزني. أيضًا سمعتم أنه قيل للقدماء لا تحنث بل أوفِ للرب أقسامك.. وأما أنا فأقول لكم لا تحلفوا لا بالسماء لأنها كرسي الله، ولا بالأرض لأنها موطئ قدميه، ولا بأورشليم لأنها مدينة الملك العظيم.. ولا تحلف برأسك لأنك لا تقدر أن تجعل شعرة واحدة بيضاء أو سوداء. بل يكن كلامكم نعم نعم لا لا. وما زاد على ذلك فهو من الشرير»[1].

وحتى هذه التشريعات على قلتها، إنما تتوجه للتطهر الخلقي أكثر مما ترمي إلى حد الحدود وسن القوانين وبيان الفروض.

فالمسيحية حينما امتدت إلى أوربا وصلت إليها نظامًا روحيًا وإرشادًا خلقيًا، ولكنها لم تضع لها أسسًا للتشريع والاقتصاد والسياسة كما وضع القرآن.. حينئذ بقي العقل الأوربي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها. فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية. أما القرآن فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نطاق معين. هو نطاق التشريع القرآني والنظام الدنيوي القرآني.

(1) إنجيل متى الإصحاح الخامس الآيات 31–37.

ومن هنا كان لابد أن يؤثر في هذا العقل ما لا يؤثر الإنجيل. وأن يبقى دائم الأثر حتى تتحلل منه الدولة بالتشريع الروماني والقوانين الفرنسية منذ نصف قرن وهو - مع هذا - لا يزال شديد الأثر في عقلية التشريع المصري.

ولو أن التوراة هي التي عبرت إلى أوربا بدل الإنجيل. لكان لها - ولا شك - أثر أكبر في تغيير طبيعة عقلها العملية الواقعية. أكثر مما أثر الإنجيل لأن فيها تشريعًا وحدودًا ونظامًا اقتصاديًا، لا يوجد في الإنجيل.

ومع هذا فالدكتور لا يقنع بأن اختلاط الإسلام بالفلسفة اليونانية - قد كف أثره في عقلية المصريين إلى درجة تجعلها تظل قريبة من عقلية أوربا. بل لابد أن يؤدي هذا الاختلاط إلى أن «يلغي ما يمكن أن يكون من الفروق بين الأمم التي تعيش في شرق بحر الروم والأمم التي تعيش في غرب هذا البحر نفسه ثم يؤكد هذا بقوله: «ليس بين الشعوب التي نشأت حول بحر الروم وتأثرت به فرق عقلي أو ثقافي ما».

وما أظن أن وجود صلات - بالغة ما بلغت بين العقليات المختلفة - يمكن أن يلغي كل الفروق، بحيث لا يكون هناك «فرق ما»، وأحسب أن الدكتور بعد أن يطلع على ما قدمت سيخفف من هذه التوكيدات، ويطامن من هذا الجزم الشديد.

وفي أثناء حماسة الدكتور لرأيه يقدم لمخالفيه مادة جديدة من البراهين، فهو يقول بعد جملته السالفة التي اقتبسناها: «إنما

هي ظروف السياسة والاقتصاد تديل من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل».

وما من شك أن للظروف السياسية والاقتصادية آثارًا في العقليات العامة. وأنا لا أريد أن أذهب مع «كارل ماركس» إلى نظرية «التفسير الاقتصادي للتاريخ» ولكني لا أغفل الاعتراف بأثر السياسة والاقتصاد في عقليات الأمم، فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة بلادنا وطبيعة البلاد الأوربية كان لابد من الاختلاف العقلي.

وأدنى مراتب هذا الاختلاف، أن الطبيعة في أوربا قاسية شحيحة بالقياس إلى الطبيعة المصرية الوديعة الكريمة. فالطبيعة هناك تخزي أهلها وتنبههم في كل لحظة إلى العمل المتواصل، وقسوتها وشحها يوحيان إليهم أن يدخروا من أيام الرخاء لأيام الإعسار، وأن يكونوا على أهبة في كل وقت لمقاومة الطبيعة الطاغية. ولا يقتصر الادخار على الماديات. فإن توالي الأجيال في هذه البيئة يمدها بأعصاب يختزن فيها قدر من الطاقة الضرورية للتحمل والمقاومة، وضبط النفس والوقوف للصدمة على تفاوت في الأجناس والبيئات - بينما الطبيعة الهينة اللينة في مصر، لا تدع المصري يدخر من الطاقة شيئًا لأنه قادر على لقاء الطبيعة كل آن بقوته الحاضرة، بلا تحفظ ولا ادخار. ومن هنا يسرف المصري في قوته وصحته وماله، لأن الطبيعة لم تعوده أن يحتاج لادخار شيء من القوة أو القوت: البرد محتمل، والحر محتمل، والنهر أليف وديع، وفيٌّ لأهله في كل

عام، والأرض خصبة غنية الظاهر، داجنة أليفة الباطن، لا زلزلة ولا بركان، ولا جدب ولا حرمان.

الرجل المصري القوي، ترى قوته هائجة كلها في عضلاته الظاهرة، والرجل الإنجليزي القوي ترى هذه القوة كامنة في ملامحه وأعصابه: الأول كالجندي يحمل سلاحه وذخيرته كلها بيده، وليس له رصيد مخزون، والثاني أعزل، ولكنه مطمئن إلى أن وراءه مخزنًا كاملاً للسلاح والذخيرة، يأخذ منه عند اللزوم.

المرأة المصرية الجميلة تطالع العين منها كل معاني جمالها صريحة واضحة، وتفرغ لديك كل ذخرها الروحي والعقلي في جلسة واحدة أو عدة جلسات، والمرأة الأوربية الجميلة، قد لا تبهر العين بالحسن، ولكن جمالها كالنبع الذي يعطيك نفسه رشفة رشفة، ثم يزيدك في كل جلسة جديدًا لم يكن في الحسبان.

هذه ناحية واحدة من نواحي الاختلاف بين الطبيعة المصرية والطبيعة الأوربية، تكفي وحدها للتفريق بين مناهج الثقافة، ووراءها كثير غيرها، يتفرع عنها وينظر إليها، ويؤكد ضرورة التفرقة ـ إلى حد ما ـ بين مناهجنا ومناهجهم في كل أنواع التعليم، أو على الأقل في التعليم النظري إذ كانت العلوم التطبيقية ملك الجميع.

* * *

مصر والحضارة الأوربية الحديثة

ويستطرد الدكتور من العصور القديمة إلى العصور الحديثة، فيرى مصر تأخذ بالحضارة الأوربية الحديثة، وحينئذ يجد نفسه قد وفق إلى برهان جديد لا ينقض على أن عقلية مصر عقلية أوربية بدليل أخذها بهذه الحضارة، وإنما كان الحكم التركي هو الذي قعد بها عن متابعة أوربا في نهضتها خمسة قرون.

حسن! ولكن ألا يمكن أن يكون لأخذ مصر بحضارة أوربا في العصر الحديث سبب آخر غير توافق العقليتين؟ وما شأن تركيا إذن وهي التي كانت كما يقول الدكتور هي المانعة لمصر من الأخذ بهذه الحضارة، بينما هي اليوم مشتطة في الأخذ بها، بل ما بال اليابان وهي تأخذ بالحضارة الأوربية في قوة وسرعة؟ أهذا دليل أيضًا لا ينقض على أن عقلية اليابان عقلية غربية في القديم والحديث. وهي التي كانت منذ عشرين صفحة في الكتاب فقط تمثل القسم الثاني من أقسام العقليات الإنسانية؟

أفلا يمكن أن نقول في سهولة ويسر، وبلا تعسف أو شطط: إن الأخذ بالحضارة الأوربية ضرورة زمنية لابد منها، نتيجة أن أوربا سبقتنا في مدارج الرقي، كما أخذت هي بحضارتنا يوم سبقناها في مدارج الرقي، وأن مدنية العالم دواليك، تأخذ هذه من تلك على حسب الظروف. وأن أمم الشرق لهذا السبب تأخذ اليوم بحضارة الغرب على اختلاف عقلياتها، كاليابان والصين نفسها في أقصى الشرق، وإيران وتركيا في وسطه. وسوريا ومصر في أدناه؟

ولكن الدكتور تشتد به الحماسة، فيرتدي ثوب الخطيب ويروح يبرهن لنا عن تأصل الروح الأوربية فينا، وضعف الروح الشرقية، بأن أشد المحافظين فينا اليوم، لن يرضوا بالتخلي عن الحضارة الجديدة، ولن يقبلوا الرجوع إلى العصور الشرقية الأولى في مأكل أو مشرب أو عدة حرب، وهذا دليل أي دليل على أن المصريين لم يكونوا يومًا ما شرقيين!

وأخشى ما أخشاه إن نحن ذهبنا مع استدلال الدكتور إلى نهايته أن نحكم بأن الأوربيين اليوم ليسوا أوربيين!

أليس أهل أوربا اليوم لا يرضون أن يعيشوا عيشة الأوربيين السالفين منذ قرن واحد من الزمان؟

أليس نفورهم هذا كنفور المصريين من حياة الشرقيين القدامى؟

أليس هذا دليلاً على أن المصريين ليسوا شرقيين؟

أليس ذلك دليلاً على أن الأوربيين ليسوا أوربيين؟

▪ أو ما رأي الدكتور؟!

وبعد فلا بد أن نقرر أن في اضطرابنا اليوم بين الحضارة المادية الأوربية التي نأخذ بها، وبين عقائدنا وتقاليدنا وضمائرنا - والدكتور يعترف بهذا الاضطراب ويصور ما يحدثه في النفوس من قلق، ويدعو دعوته لإزالته - هذا الاضطراب ذاته بين الحياة الخارجية التي نهيم فيها، والحياة الداخلية المستكنة في عقولنا وأرواحنا، أكبر دليل على أن عقلية المصريين غير عقلية الأوربيين، وعلى أن هذه الحضارة لا تجد سبيلها ميسرة

في نفوسنا، فتصطدم بها وتثير كامنها، وأنه لابد من مضي زمن طويل قبل أن تطمئن هذه الحيرة، ويسكن ذلك القلق، وتسيغ هذه الحضارة كما أساغها الغربيون.

هذه الحضارة التي يقول عنها كاتب أمريكي: إنها في نزاع واضطراب مع الإنسانية لأن المخترعات وآثارها - وهي من عمل العقل الواعي - قد سبقت العقل الباطن لأوربا نفسها، وأوجدت بيئة شديدة الجدة على الإنسانية، والإنسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة وتتدرج تدرجًا طبيعيًا. وهو رأي له قيمته في تقدير هذه الحضارة: لأنه يقوم على نظرية علمية تكاد تصبح مذهبًا قائمًا.

وليس معنى وجود اختلاف بين العقلية المصرية والعقلية الأوربية، أنه حتم أن يكون عقلنا ضعيفًا وعقل الأوربيين قويًا، وأنه لابد لننجو بأنفسنا من هذه الوصمة أن نندمج في أوربا اندماجًا، كما يريد الدكتور أن يرتب المقدمات والنتائج: ليخيفنا من هذه النتائج، فالقويان يختلفان في أكثر الأحيان، وقلما يختلف الضعيف والقوي في شأن من الشئون!

وأيسر ما يحقق رغبة الدكتور في الأخذ بالحضارة الأوربية، ويحقق رغبتنا في الابقاء على مميزاتنا الذاتية، أن نحلل هذه الحضارة إلى عنصرين: الثقافة والمدنية، ونأخذ كلا منهما بآخر تعريف وضعه لهما العلماء: فنعتبر الثقافة شاملة لديننا، وفنوننا، ونظمنا الخُلقية، وتقاليدنا، وخرافاتنا كذلك.

وهذه يجب أن نحتفظ فيها بماضينا، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي، ونعتبر المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية، وتلك نأخذها من أوربا أخذًا.

وأنا أدرك أن هذه التفرقة ليست سهلة، وإنما تحتاج إلى مجهود عنيف للاحتفاظ بالتوازن، وإلى تركز خلقي واجتماعي لم نصل بعد إليه. ولكن هذا هو ما صنعته اليابان التي يضربها الدكتور لنا مثلاً أعلى، فما تزال «الثقافة اليابانية باقية على أصولها»، في الوقت الذي أخذت بآخر مثل المدنية الأوربية وزادت فيها. وما العقيدة التي تدفع إلى الانتحار من أجل الإمبراطور إلا شاهدًا على بقاء اليابان سليمة من كل مزاج أوربي.

ولحسن الحظ أن الدكتور طه، لم يكد يفرغ من كتابه الذي نحن بصدده، ويقرر فيه ضرورة الأخذ بالحضارة الأوربية خيرها وشرها، حتى كتب في عدد الثقافة التاسع في تعليق له على كتاب «سندباد عصري» يقول: «الذوق العام يختلف باختلاف البيئات، فهناك أشياء يقبلها الذوق العام الأوربي، وينبو عنها الذوق العام المصري، وليس على مصر من ذلك بأس، فليس من الضروري أن نُشبه الأوربيين في كل شيء، ولا أن نقلدهم في كل شيء..» وهذا حسبنا من الدكتور!

أما العزة الأوربية التي يحببها إلينا، ويشوقنا إلى الاستمتاع بمثلها حين نصبح قطعة من أوربا، فهي دعوة كريمة نبيلة، ولكن ليست تقاليد الغرب وحدها هي التي تؤدي إليها، فقد عزَّت اليابان ولا تزال لها مميزاتها الأصلية، وقد كانت للعرب عزَّة قومية، وهم على أخلاقهم الأولى، التي لم تكن أوربية يونانية!

وفي حنق ظاهر راح الدكتور يتهكم ويستهزئ بمن يحاولون إثبات روحانية الشرق، ومادية الغرب، وفسر الروحانية والمادية تفسيرًا يخرج منه بما يؤيد هذا الاستهزاء وذلك التهكم في ست صفحات طوال، وكان بارعًا في سوق الأمثلة إلى حيث يريد.

وهذه مسألة قد كفانا الأستاذ الفاضل «أحمد أمين» ـ صديق الدكتور وزميله ـ مئونة الكلام فيها، فبيّن في هدوء رزين، ماذا يقصد بالمادية والروحية، وذلك في العدد الثاني من مجلة الثقافة، بيانًا نستريح إليه كل الراحة، حيث قال:

«هناك معنى آخر قد يكون أقرب إلى الصواب. وهو أن معنى المادية تفسير ظواهر هذا العالم على أساس المادة من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم وبناء كل وسائل الحياة وكل ظواهر المدنية والحضارة والثقافة على أساس المادة وحدها».

«فليس العقل إلا شكلاً من أشكال المادة الدائمة التغيير والتنوع. وليست أفعال الإنسان مهما دقت إلا نتيجة لمواد الجسم. وليست كل الظواهر النفسية من فكر وارادة وعاطفة إلا نتيجة للمخ المادي من حيث عمله وحجمه وتركيبه.. إلخ».

«أما الروحانية فترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في العالم بل لا يفسرها إلا القول بوجود شيء غير

مادي. شيء روحاني وراء هذا الشيء المادي. فالفكر وظواهر العقل ليست نتيجة المخ المادي.

نعم إن المخ آلة التفكير ولكن يستحيل أن يكون الفكر الإنساني الذي يشعر بشخصيته وبحرية إرادته نتيجة لمادة لا تحس ولا تشعر. مهما كانت حالتها من رقي تركيبها وحسن نظامها».

«فالإيمان بعالم روحاني بجانب العالم المادي من نفس وإله وعالم آخر. هو أوضح خصائص الروحانية، وهذا النوع من النظر هو الذي يسود الشرق، فهو يؤمن بالإلهام الذي لا يعلل. كما يؤمن بالمنطق الذي يعلل. على حين أن النزعة المادية لا تؤمن إلا بسبب ومسبب، وعلة ومعلول، ومقدمة ونتيجة».

وهذا البيان الهادئ الواضح فيه الكفاية للدلالة على الفرق بين طبيعتي الشرق والغرب في تصور الأشياء.

ويمكن أن يضاف إليه من الأمثلة بعض ما تؤدي إليه النظرة المادية في الغرب من بعض النظريات العلمية والفلسفية المتعلقة بالله، لبيان الفرق الهائل بين تصور الفلسفة الشرقية وتصور الفلسفة الغربية في أطوارها الأخيرة لموجد الوجود.

فأما النظرة الشرقية فلا حاجة إلى الإفاضة فيها لأنها معلومة، وأما النظرة الغربية، أو أحدث النظريات الغربية فتمثلها «النظرة الزمنية لله» والتي تقول:

«عند النقد والتأمل الدقيقين نستطيع أن نلمح في تتابع الصفات الحيوية الذي وقع بالفعل في التاريخ نظامًا عامًا يطبع

هذا التتابع بطابع مميز له عن أي تتابع آخر. هذا النظام هو ما نعبر عنه بلفظة «رقي» أو «تقدم»، وقاعدة هذا الرقي هي الانتقال العام من البسيط إلى المركب، ومن العام إلى الخاص، ومن الوحدة والانفراد إلى الاتحاد والائتلاف. أي أن الكون بسننه وتركيبه، سمح ببزوغ سلسلة من الصفات الحيوية تتسق جميعًا في قاعدة عامة هي هذه القاعدة التقدمية، فعندما بزغ وعي الإنسان أو حبه أو عاطفته أو اجتماعيته، لم تبزغ هذه جميعًا في عالم معاكس معادٍ لها ولقيامها، بل نشأت في محيط شديد العطف عليها متين الصداقة لها، أو بالأحرى أنها نشأت لأن الكون أراد لها النشوء..

ونخلص من هذا إلى تصريحين هامين: **أولاً**: أن الحياة وليدة الكون، **ثانيًا**: أن الرقي في الحياة وليد الكون كذلك.

والله في هذا التصور يصبح: ذلك التركيب في صلب الكون الذي سمح بالحياة وبالرقي فيها. إن الحياة حقيقة واقعية، والرقي فيها حقيقة واقعية كذلك، من أجل هذا وجب وجود تركيب خاص للكون يسمح بوقوع هاتين الحقيقتين. هذا التركيب هو **الله**..

ألست تشاهد الحياة في نفسك وفي سواك؟ أليست تلوح لك وهي منتظمة في سلسلة تقدمية متواصلة، من نقيق الضفادع إلى موسيقى بتهوفن؟. كيف أمكن حدوث هاتين الظاهرتين، الحياة ورقيها؟. لابد أنه توفر في الكون تركيب خاص شد أزرها، ولم يكتف بأن جعل من وقوعها أمرًا ممكنًا، بل أحدث هذا الوقوع

فعلاً، هذا التركيب في هذه الخاصة الكونية، هذا الجانب من أجزاء الكون وحركاته.. هو الله»[1].

هذه إحدى النظريات عن «الله» كما يصل إليها العلم الطبيعي الحديث معتمدًا على مذهب النشوئيين[2].

وليس هنا مجال مناقشة هذه النظرية، ولكني أعرضها مقابلة للنظريات الشرقية، التي قد تسير معها في [خطواتها][3] الأولى، ولكنها لا تسمح أن يكون «الله» إحدى خواص الكون، أو جزءًا من الكون، لأنها تفرض الله أكبر من الكون ومغايرًا له.

وقريب من هذه النظرية نظرية: «الله، المادة، الزمن» والتي تصل في نهايتها إلى أن الله هو نتيجة التفاعلات العليا بين المادة والزمن، وهي نظرية رياضية، تصل إلى ما يشبه النظرية الطبيعية السالفة.

وليس ما وراء هذا ما هو أوضح من بيان الافتراق بين الطبيعتين:

فمصر على هذا من أيتهما في نظر الدكتور قديمًا وحديثًا؟ قبل الإسلام وبعده على السواء؟.

* * *

(1) تلخيص الأستاذ شارل مالك عن ألكسندر ومورو عن هوبتهن ووبمان. مقتطف ـ أكتوبر 1932م.

(2) أي القائلين بالنشوء والارتقاء الطبيعيين، من أتباع «داروين» [1809-1882] صاحب كتاب [أصل الأنواع].

(3) في الأصل: في خطورتها.

الدولة والتعليم العام

وإلى هنا تنتهي تلك المباحث المعقدة، ويجاوزها الدكتور إلى ميدان آخر هادئ لا التواء فيه ولا تعقيد، وينطلق مستعرضًا ناقدًا في عذوبة وصفاء نفسي. وصراحة جميلة، وتتجلى كل خصائص الدكتور الطيبة. وكل شجاعته الأدبية العالية في مواجهة عيوب الثقافة في مصر، وبيان أوجه علاجها. ويسير كل قارئ مخلص لوجه مصر مع الدكتور في معظم فصوله التالية، في استرواح ولذة مرة، وفي إعجاب وحماسة مرات.

ويبدأ الدكتور بتصوير اضطراب الثقافات التي تتنازع العقل المصري. حسب اختلاف أنواع التعليم، في المراحل الأولى التي يفترض المنطق والواجب أن تتحد، وأن تكون بهذا الاتحاد نواة العقلية العامة للشعب، وتوحد بين اتجاهاته المشتركة، وشعوره بالوطن، وآماله في مستقبله.

«فهناك التعليم الرسمي الذي تنشئه الدولة وتقوم عليه، وقد رسم له الإنجليز طريقة محدودة ضيقة، فأفسدوه وأفسدوا نتائجه وآثاره أشد الإفساد.. وهناك التعليم الأجنبي الذي قام في مصر مستغلًا بالامتيازات الأجنبية غير حافل بالدولة ولا خاضع لسلطانها، ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ولا معني إلا بنشر ثقافة البلاد التي جاء منها والدعوة لهذه البلاد وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبي خالص. خليق أن يبغض إليهم بيئتهم المصرية، وأن

يهون في نفوسهم قدر وطنهم المصري.. وهناك التعليم الوطني الحر الذي يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعًا لمراقبة الدولة وملاحظتها، فكان يمضي كما يريد أو كما يستطيع. وكان يمتاز بخصال أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ومصدر فساد للخلق، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة.. وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه! تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها. ولا تشرف عليه لأنه مستقل في حقيقة الأمر استقلالاً عظيمًا، وهو التعليم الديني، الذي يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المعاهد في الأقاليم.. وهو بحكم طبيعته، وبيئته، ومحافظة القائمين عليه، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أثقال القرون الوسطى وكثير من أوضاعها، يصوغ التلاميذ والطلاب صياغة خاصة مخالفة للصياغة التي ينتجها التعليم المدني.. وهناك تعليم وسط بين الديني الخالص والمدني الخالص تمثله الآن دار العلوم وقد مثلته مدرسة القضاء حينًا..».

ونحن نتابع باهتمام وإعجاب تصوير الدكتور لاختلاف العقليات التي تنشئها تلك الثقافات، وندرك معه خطر تعدد وجهات المشرفين عليها، ونقدر خطورة هذا التعدد، الذي يصيب الطفل منذ مراحل التعليم الأولى، ونؤمن برأي الدكتور في وجوب إشراف الدولة على هذه المراحل في جميع نواحي التعليم، بحيث يكون التعليم العالي وحده هو الذي يتمتع بالاستقلال، ويكون حرًا في اختيار طريقه إلى المعرفة في حدود القانون العام.

نعم يجب أن تشرف الدولة إشرافًا فعليًا على مرحلة التعليم العام سواء كان ذلك في الأزهر، أو في المدارس الأجنبية أو في المدارس الأهلية؛ لأن ذلك وحده وفي هذا الطور من أطوار مصر هو الكفيل بتوجيه أسس «العقلية» المصرية في النشء الجديد، ويجب أن يكون لوزارة المعارف من المفتشين والمراقبين. ووضع مناهج التعليم في القسمين الأولي والثانوي في الأزهر لا شأن له بهاتين المرحلتين، كما أن استقلال الجامعة مقصور على كلياتها، لا على المدارس التي تغذيها وهي مدارس التعليم العام ولا نرى في هذا ما رآه الأستاذ الكبير الدكتور عبدالسلام بك الكرداني من أن فيه تقوية للمركزية التي يشكو منها الدكتور ونحن معه. فاللامركزية يجب أن تأخذ طريقها بعيدة عن الروح العامة للتعليم.

■ واجب الديمقراطية

بعد ذلك يلخص الدكتور مطالب الشعب من الديمقراطية، في أن تكفل لهذا الشعب جميعًا الحياة والحرية والسلم، ويرتب على هذه الكفالة ضرورة نشر التعليم الأولي، وترقية مستواه الحالي، ويشرح في أسلوب عذب وتحليق روحي جميل ضرورة نشر هذا التعليم في مستواه الراقي الذي يشمل تقويم البلد وجغرافيتها واللغة القومية ومبادئ الحساب والصحة في مستوى أعلى من المستوى الحالي وشيئًا من الأعمال اليدوية.

وقد علَق الدكتور الكرداني بك على هذا البرنامج ففضل العناية بالإكثار من الأعمال اليدوية، ونحن معه في هذا، مع تمسكنا بالقدر الذي يقترحه الدكتور طه من التعليم النظري.

ويستطرد الدكتور طه من هذا وهو يشرح: لماذا يتعلم أبناؤنا تاريخ البلد وجغرافيته استطرادًا عذبًا في بيان معنى الوطن؟ وددت لو أنقله هنا، وودت لو نقل بنصه إلى كتب التربية الوطنية التي تُعَلَّم في المدارس، بدل تلك التعريفات الجافة العقيمة للوطن والأمة، وبدل الكلام السقيم الذي يعللون به هناك حب الإنسان لوطنه، أو الكلام الخيالي الطائر الذي تتضمنه بعض أبيات من الشعر ينقلونها هناك نقلاً.

ونحن مع الدكتور في الواجبات التي يجب أن ينهض بها التعليم الأولي والتي يلخصها في «تكوين عقل الصبي وقلبه، وفي حماية جسمه من الآفات والعلل، وتمكينه من النمو المطرد الذي لا يتعرض لاضطراب ولا فساد».

ونحن معه كذلك فيما يجب إزاء هذا المعلّم الأولي بأن تكوّنه الدولة تكوينًا صالحًا يبتدئ بعد شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا قبلها. وأن تكون الحياة بمدارس المعلمين في بيئة محترمة راقية المعنوية، وأن تمكنه الدولة من الحياة الكريمة وتأجره أجرًا يلائم عمله الخطير. ويختم هذا الفصل بقول جميل يؤيد ما ارتفعت به الشكوى من الكثيرين ممن يهمهم أمر هذا التعليم.

لا أعرف شرًا على الحياة العقلية في مصر من أن يكون المعلم الأولي كما هو الآن عندنا سيئ الحال منكسر النفس، محدود الأمل، شاعرًا بأنه يمثل أهون الطبقات على وزارة المعارف شأنًا».

■ التعليم العام

ويجاوز الدكتور مرحلة التعليم الأولي، فيجد التعليم الابتدائي مضطربًا، لا يستطاع فهم موضعه من التعليم العام، ويراه أثرًا من آثار الاحتلال الإنجليزي، فيقترح أن يندمج في التعليم الثانوي الذي يبدأ بعد التعليم الأولي أو يرافقه في بعض خطواته، ويقترح أن يجعل بين التعليم الأولي والتعليم العام منافذ ومسارب لمن تتضح كفايته لهذا التعليم من تلاميذ المدارس الأولية، فيؤيد بذلك آراء كثير من المخلصين التي أبديت في هذا الموضوع.

وهو من أجل تحقيق هذه الصلة، ومن أجل أسباب أخرى - سنتحدث عنها فيما بعد - يقترح أن تكون السنوات الأربع من التعليم العام عارية من تعليم لغة أجنبية، ونحن نوافقه في هذه الاقتراحات.

ثم يصل الدكتور إلى نظام المجانية الحالي فينكره أقبح الإنكار، ويقترح أن تعقد المسابقات لهذا الغرض في أثناء التعليم الأولي، على أن يفضل في المجانية النابغون من أولاد المعسرين، فإذا فضل منها شيء فللطبقة التي تليهم في المقدرة على الإنفاق، وهو نظام أدنى إلى الإنصاف وإلى إبطال المحسوبيات والظلامات.

ويعمد الدكتور بعد هذا إلى بحث نقطة تضطرب حولها الأفكار في هذه الأيام، وهي: هل يباح التعليم لجميع الراغبين فيه أم

يعمل حساب التعطل والمخاطر الاجتماعية، فيضيق نطاقه إلى القدر الذي تهضمه البلاد؟

ولا يتردد في تسفيه الرأي الثاني بقوة، ويستخدم في هذا التسفيه كل ما أوتي من قوة في المناقشة وإدارة الحديث، ويلوّح بالديمقراطية والدستور اللذين ينفيان نظام الطبقات، وهو ما يؤدي إليه حصر التعليم وتضييقه، ويلوّح بتزييف الحياة النيابية التي لا يصبح لها معنى إلا إذا تعلم الشعب. ويذكر في ذلك كله كلامًا جميلاً، ويحلق في عليين، ويرضي الإنسانية العالية والشعور الراقي.

ومن بين وسائله في التدليل على صواب رأيه، أنه لا يعترف بأن البطالة قد وجدت وجودًا حقيقيًا في مصر. «فما ينبغي أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب في ظل مصر بالحياة الناعمة الميسرة، التي لا يجدونها ولا قريبًا منها في أوطانهم.. وهل من الحق أن الدولة محتاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجورًا باهظة.. وهل من الحق أن الدواوين تضيق بالخريجين؟.. والشيء الذي لا شك فيه أن إعادة النظر في أمر المناصب والموظفين خليقة إذا أخذت بالحزم، أن تقتصد للدولة كثيرًا من المال وأن تفتح للشباب كثيرًا من أبواب العمل، فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئًا، وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون[1] وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله..» وهذا كله صحيح.

(1) في الأصل: يعلمون.

ومن العجيب في أمر الدكتور أنه يطلب هذا التوجيه من المدرسين والمدرسة وهو لا يتحقق ولا يكون صحيحًا إلا إذا كان المدرس خبيرًا بالدراسات النفسية الحديثة متفقًا في التربية وعلم النفس، بينما هو يعارض في أن يزود المدرس بقدر كبير من هذه الثقافات، ويرى أن يقتصر على جانب قليل منها.

ولكن الذي يحيد بالدكتور هذه الحيدة، أن كلية الآداب تتدخل في هذه المسألة وتبدو مصلحتها في الاقتصار على جانب محدود من علوم التربية وهذا يكفي.

■ الديوان والمركزية

ويرتفع الدكتور إلى القمة، وهو يصف ما يجب للمعلم من الثقة والكرامة والاحترام، ويصور أثر المركزية وأثر تدخل الديوان في الغض من هذه الأمور الواجبة، ولا نجد نحن أصدق في تصوير هذه الحالة من قوله:

«والشيء الذي لا شك فيه، والذي يعرفه كل واحد منا ويتحدث به إلى نفسه إذا خلا إليها، وإلى أصدقائه إذا أمن الرقيب، هو أنه لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم، لرأينا فيها شرًا عظيمًا، شرًا مخيفًا يملأ القلوب فزعًا وإشفاقًا. لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شكًا، وريبًا، وبغضًا وازدراء، وخوفًا وإشفاقًا؛ ولتساءلنا بعد ذلك: على أي شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد؟ ثم يقول عن وزارة المعارف:

«إننا لا نعرف وزارة من الوزارات المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين الموظفين، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد، ومن الكيد، والمكر، ومن الارتياب بكل شيء وبكل إنسان، وسوء الظن بكل شيء وبكل إنسان كوزارة المعارف. فيها تجد ما شئت وما لم تشأ من مكر الصديق بالصديق، وكيد الزميل للزميل، وتوقع الشر من كل مصدر، والتماس الخير من كل مصدر، وفيها تجد التنافس بين الطبقات، والتنافس بين الأفراد، والتنافس بين الطوائف، فالمعلمون ينكرون المفتشين، والمفتشون ينكرون المعلمين، كما ينكرون كبار الموظفين، وكبار الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء».

ويتحدث بمثل هذا عن الفنيين في وزارة المعارف، الذين يوافقون كل وزير على سياسته، ولا يعلمون لهم رأيًا فنيًا يدافعون عنه، ويعزو إلى هذا الضعف اضطراب سياسة التعليم، ويرى أن الوزارات الأخرى لا تضطرب هذا الاضطراب، لأن فيها موظفين ذوي آراء ينصحون للوزير، ويثبتون على ما يعتقدونه حقا، ولا يستثني من هذا الضعف إلا ثلاثة ثبتوا على آرائهم. لم ترهبهم سطوة الوزير، وهم الأستاذ نجيب الهلالي بك سنة 1925. ومدير الجامعة الأستاذ لطفي السيد باشا[1]، والدكتور طه حسين بك سنة 1935.

(1) أحمد لطفي السيد باشا [1289–1383هـ 1872–1963م] من طلائع الليبراليين المصريين، اشتغل بالصحافة والسياسة؛ ونحا نحو القومية المصرية في مواجهة الجامعة الإسلامية، وتولى رئاسة الجامعة المصرية، ومجمع اللغة العربية، وترجم بعض الآثار الفلسفية لأرسطو، ويلقبه البعض بأستاذ الجيل

وقد كنت أحب للدكتور وهو يسجل هذه المُثُل المجيدة النادرة في تاريخ وزارة المعارف ألا ينسى اسمين آخرين: أحدهما اسم المرحوم الأستاذ أبو الفتح بك الفقي وموقفه مع صاحب المعالي نجيب بك الهلالي سنة 1935 معروف، والثاني اسم حضرة صاحب العزة صادق بك جوهر وموقفه مع صاحب المعالي زكي العرابي باشا سنة 1936 معروف كذلك.

ومهما يكن من شيء، ومهما يكن اختلافنا أو اتفاقنا مع الدكتور، فيجب أن نسجل له هذه الصراحة المؤلمة في تصوير عيوب وزارة المعارف الأساسية، التي يراها عقبة في سبيل كل إصلاح للتعليم.

ونحن نتابعه في اقتراحه مجلسًا أعلى لوزارة المعارف يشير على الوزير في المسائل العامة، ويختص وحده بتأديب المدرسين، ومجلسًا لكل إدارة من إدارات التعليم يرأسه المدير ويتألف من أعضاء عن الجامعة ومن بعض نظار مدارس هذه الإدارة ومدرسيها.

ولا نوافق الدكتور عبد السلام الكرداني بك على إنكاره لهذه المجالس إلا في أن يكون للمجلس الأعلى الإشارة على الوزير في السياسة اليومية، فنحن مع الأستاذ في أن يكتفي هذا المجلس بالتوجيه في المسائل العامة، ونشترط اختصاصه بتأديب المدرسين.

■ مشكلة الامتحانات

ويحاول الدكتور علاج المشكلة الخالدة في مصر: مشكلة الامتحانات. فيستعرض كعادته عيوب الامتحانات، ويصور في صدق ووضوح أثر هذه العيوب العقلية والخلقية، وضرر تدخل

السلطات التنفيذية تحت ضغط السياسة لخفض الدرجات وتقرير الملاحق. ثم يقترح علاجًا لذلك أخذت به بعض الأمم. وتحدث عنه الأستاذ القباني[1] حديثًا وافيًا في محاضرة له عن الامتحانات: ويتلخص في إلغاء امتحان النقل في مدارس التعليم العام، إلا أن تقضي بذلك الضرورة، ويكتفي بآراء المدرسين بعد أن تمنحهم الوزارة الثقة الكافية لخلق الأمانة في نفوسهم، وعقد امتحانات مسابقة غيرها للدخول في الوظائف.

وهذه اقتراحات متواضعة، إذا قيست بما اقترحه الأستاذ القباني، وما أخذت به فعلاً الأمم من إدخال مقاييس الذكاء في الامتحان، واختبار العقلية لا التحصيل العلمي، وهو ما نطمع إليه في يوم من الأيام.

■ **المعلمون**

ويستطرد في بيان عيوب الامتحان إلى أنه يكف التلميذ عن القراءة وحب الاستطلاع فلا ينسى أن يقول: إن المدرسين كذلك لا يقرءون. ولكنه لا يقسو على المعلمين الحاليين مع أنهم لم يتخرجوا في الجامعة! كما قسا عليهم فيما بعد، بل يصور عذرهم في هذا أجمل تصوير، وهو أنهم لا يجدون وقتًا للقراءة، لأن الدولة ترهقهم بالعمل إلى حد غير معقول، ولأنها تضيق عليهم في حياتهم المادية، ولأن حياتهم المعنوية قاتمة مظلمة، ولأنهم لا يتمتعون بالثقة والكرامة.

(1) إسماعيل القباني [1306 – 1383هـ 1898 – 1963م] من علماء أصول التربية والتعليم.. تولى عمادة معهد التربية.. وتولى وزارة المعارف عقب قيام ثورة يوليو سنة 1952م.

ويأخذ الدكتور بعد هذا في رسم الخطة للتعليم العام، على النحو الجديد الذي اقترحه له من النظام، وفي هذا يشتط خياله، ويغريه المثل الأعلى فيبتعد عما يمكن؛ وتظهر آثار الثقافة الفرنسية وتشبع نفس الدكتور بها، ويبدو متناقضًا أو شبه متناقض مع الدكتور طه بك الذي يدعو إلى تخفيف الامتحانات والكف عن توجيهها، إلى اختبار الذاكرة والتحصيل العلمي.

فهو أولاً: يتوسع في تعليم اللغات الأجنبية توسعًا عجيبًا. حسبك أن تعلم أنه يشمل إدخال لغتين أخريين هما الطليانية والألمانية، وتقرير اللغتين اللاتينية واليونانية، واللغتين الفارسية والعبرية. وذلك منذ السنة الخامسة في التعليم العام أي بعد المرحلة الابتدائية التي يقصرها على اللغة الوطنية.

وهو ثانيًا: يريد تنويع التعليم العام من بعد المرحلة الابتدائية مباشرة إلى ثلاثة أنواع: أحدها: الذي يعتمد على اللغات الحية والذي يتجه بعد الثقافة العامة اتجاهًا رياضيًا أو علميًا. والثاني: التعليم الذي يعتمد على اللاتينية واليونانية، ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسات الأدبية على اختلافها. والثالث: التعليم الذي يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسة الأدبية العربية الخالصة (وهذا هو الذي يدرس العبرية والفارسية).

ولم تدركني الشفقة على الدكتور. ولم أخالفه وأنا أميل إلى موافقته وأجاهد نفسي على نسيان رأيي ومتابعته، إلى حين رأيته يجاهد في مشقة وعنف لتبرير دراسة اللغات الميتة والقديمة في التعليم العام.

وللدكتور في هذه اللغات حجج تبدو مستقيمة، وهي أن الجامعة تضطر إلى تعليمها للطلبة بعد مجيئهم إليها فيتعطلون ولا يبلغون الغاية فيها، وأن الثقافة للعقلية العالية تحتم دراسة اللاتينية واليونانية. وأن الجامعات في العالم كله تعلم اللاتينية، فوجب أن تكون الجامعة المصرية مثلها، وأن اللاتينية ضرورية لإتقان اللغات الحية.

ونحن لا نحاول معارضة الدكتور في وجوب تعلم هذه اللغات في الجامعة. وهو أدرى منا بضرورتها للدراسات العالية. ولكننا لا نستطيع أن نوافق على دراستها في مرحلة التعليم العام، ولو وافقنا ما استطاع البرنامج أن يتسع لها. ما لم يقع في العيوب التي نشكو منها.

والعلاج الذي يقترحه الدكتور للتخفيف وهو تنويع التعليم الثانوي من أوله لست أنا وليس الدكتور هو الذي يحكم عليه بالصلاح أو الفساد، وإنما يجب أن يدلي فيه علماء النفس والتربية بآرائهم، وأظنهم سيقولون: إن مواهب التلميذ واتجاهه لا تتضح في هذه السن وفي هذه الدراسة وضوحًا يجعلنا نطمئن إلى اختيار طريق من طرق التخصص له.

ونحن نشفق أن تكون الثقافة الفرنسية التي ثقفها الدكتور، واكتظاظ البرنامج الفرنسي بالمواد هو الذي أوحى إلى الدكتور من حيث لا يشعر هذه الترجمة الهائلة في برامج التعليم العام. ونحن كذلك نؤثر البرنامج الإنجليزي المخفف من المواد، المعني بالعقلية العامة والرياضة البدنية على البرنامج الفرنسي. فإذا كان لابد فالبرنامج الألماني المتوسط بينهما هو الأصح لنا في فترة الانتقال.

وأنا شخصيًا أنكر كل برنامج يكلف التلميذ من سن السابعة إلى العاشرة أن يشغل بالدراسة النظرية أكثر من أربع ساعات في اليوم بحال من الأحوال، وأنكر كل برنامج يكلفه من سن الحادية عشرة إلى السادسة عشرة أكثر من ست ساعات، أما ما عدا ذلك فللرياضة البدنية، وللفنون الحرة، وللقراءة الشخصية.

ولنتذكر دائمًا أن الجامعة كالمدرسة خلقت للطالب ولم يخلق الطالب لها، فلا يجوز بحال أن تكون مطالب الجامعة فوق المطالب المعقولة للبنية والعقل والطاقة المحدودة للتلميذ، وإذا بدا لهذه الجامعة أن تتمسك بمستوى خاص من الدراسات. فليكن ذلك بإطالة سنواتها هي، أو بتنويع برامجها هي، بحيث توفر للطالب المتخصص الوقت الكافي وتعفيه من بعض المواد التي لا يحتاج إليها في تخصصه.

ونحن نخشى أن يقول بعض الخبثاء: إن الدكتور إنما يحرص على اللغات اللاتينية واليونانية، والعبرية، والفارسية، كما يحرص على إدخال اللغتين الإيطالية والألمانية، لأن بعض

خريجي الجامعة ثقفوا هذه اللغة، فلابد أن يشتغلوا إذن بتدريسها في المدارس!

وإنا لا نكره لخريجي كلية الآداب أو غيرها أن يجدوا عملاً، ولكن ربما حرص هؤلاء الخبثاء على إثبات أن مصلحة هؤلاء الخريجين. لا يجوز أن تعتدي على مصلحة التربية والثقافة!

ولن ننسى هنا أن نعلن موافقتنا التامة للدكتور على تمكين اللغة القومية من الانفراد في السنوات الأولى. فاللغة العربية في الواقع لغة أجنبية بالنسبة للطفل المصري وبيئته. وهو يلاقي في تعلمها عنتا كتعلم لغة أجنبية عنه. فوجب أن يتوفر لها الوقت الكافي.

وقد سبقت جماعة دار العلوم بهذا الرأي في تقرير لها عام 1938 على إثر ضجة من الضجات المفتعلة عن ضعف اللغة العربية في المدارس، فقالت في هذا التقرير ما يأتي بعد ذكر عدة أسباب لتعويق خطوات اللغة العربية في المدارس:

«ولا ننسى ـ إلى جانب ما تقدم ـ أن اللغة الأجنبية تغزو عقل الطفل في سن مبكرة، في المدارس الابتدائية. كما هو معلوم، وتنال من زمن الطفل وجهده نصيبا. كانت اللغة القومية والثقافية العقلية أجدر به وأولى. ولسنا هنا بصدد البحث النفسي المستفيض في استعداد الطفل لتلقي لغة أجنبية في السن المبكرة من الدراسة الابتدائية، ولكننا نشير إلى حقيقة تدرك معكوسة ويتخذ من عكسها أساس لإدخال اللغات ابتداء من السنة الأولى الابتدائية.

ذلك أن المرونة العقلية، التي يظن بعضهم أنها تسوغ هذا التبكير، إنما تكون على أشدها بين الثالثة والسابعة. وتكون مقدرة سمعية تقليدية. أما في سن السابعة فإنها تفتر إلى حد جعل الباحثين لا يرون من الصواب أن يشغل العقل بلغتين في وقت واحد. على أنا نترك هذا البحث فالمربون قد فرغوا من التدليل عليه».

* * *

وددت ألا أتحدث عن هذا الفصل من كتاب الدكتور، فأنا وهو متهمان حين نتحدث بالميل والهوى. ولكن لابد من هذا الحديث، فقد استغرق هذا الفصل من ص303 إلى ص403 في الكتاب. مائة صفحة كاملة لا يجوز أن نتجاوزها مهما يكن الاتهام الذي يوجه إلينا، ونحن لن نسوق الحديث فيها بالعاطفة والهوى، فللقارئ عقل نضع أمامه الحقائق التي نراها وهو الحكم بيننا وبين الدكتور طه حسين بك.

وسنلخص آراء الدكتور في هذه المسألة الشائكة ثم نعلق عليها:

1 ـ أن الأزهر لا ينبغي له أن يساهم في تدريس اللغة العربية بالمدارس العامة، ما لم تشرف الدولة على قسميه الابتدائي والثانوي، حتى تضمن بذلك وحدة الطبيعة العقلية بين جميع المثقفين في البلد، وخشية أن يبث في التلاميذ الصغار مبادئ رجعية تتنافر مع الدراسة المدنية التي يدرسونها، وتوقع ذهن الطالب وضميره في اختلاط وارتباك بين العقليات المختلفة التي تشرف على تثقيفه.

هذا. ولأن خريج الأزهر حين يعين في مدارس الدولة يخضع لسلطتين متناقضتين في آن واحد: فهو خاضع للدولة التي وظفته، وفي الوقت نفسه خاضع لسلطة هيئة كبار العلماء، التي

تملك سحب شهادته منه، فتضطر الدولة للخضوع لهذا الحرمان، لأن شهادته هي التي تخوله التدريس، أو تقع في صدام مع هيئة كبار العلماء. وليست مسألة الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق بعيدة عن الأذهان.

وهذا كله حق، لا لأنه يوافق هوى في نفسي عن قضية اللغة العربية بين دار العلوم والأزهر، ولكن لأنني لا أدري كيف يرد الإنسان على هذه الأسباب المقنعة الوجيهة.

لا بل إننا لنزيد عليه أن إشراف الدولة ـ عن طريق وزارة المعارف ـ لا ينبغي أن يقف عند القسمين الابتدائي والثانوي من الأزهر. بل يجب أن تشترك في إعداد المتخرج في كلية اللغة العربية ـ وإذا أصر الأزهر على بقاء هذه الكلية، ولم تجد الدولة في نفسها من الشجاعة ما تقول له به: نحن لسنا في حاجة إلى كليتك هذه ـ فللأزهر أن يشتغل في كلياته الأخرى التي يعدها لمهام دينية بحتة. ولكن ليس له أن يستقل في الكلية التي تخرج المدرسين لمدارس الوزارة. وإذا كانت وزارة المعارف لا تزال تصر ـ ولها الحق في هذا الإصرار ـ على بقاء دار العلوم ومعهد التربية بعيدين عن الجامعة، فإنها خليقة من باب أولى أن تبعد كلية اللغة العربية عن الأزهر أو على الأقل تشرف عليها إشرافًا فعليًا، قبل أن تسلم خريجيها أبناء الأمة الصغار، يصوغونهم حسبما يريدون.

2 ـ أن اللغة العربية ضعيفة في المدارس، صعبة القواعد معقدة الأساليب، وأن هناك خطرًا كبيرًا ـ إذا لم تصلح هذه اللغة

وتُصلح دراستها في نحوها وصرفها وإملائها ـ أن تنزع الأمة عنها إلى اللغة العامية، وإلى الحروف اللاتينية، وأن الطلبة يجدون في دراسة اللغات الأجنبية متاعًا ولذة لا يجدونهما في اللغة العربية.

ونحن مع الدكتور في صعوبة قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها وإملائها وفي وجوب إصلاح هذا كله، والتخفيف منه إلى القدر المستطاع، وما نأبى هذا الإصلاح.

وإذا كان الدكتور قد أحنقه وقوف بعض الهيئات في سبيل اقتراحات اللجنة التي شكلت لهذا الغرض، فصاح صيحة الخطر. فنحن لم نعارض في مبدأ الإصلاح إنما كانت هناك ملاحظات ومآخذ على طريقة الإصلاح؛ لأن اللجنة لم تحل الصعوبات، ولكنها دارت حولها دون أن تواجهها مواجهة منتجة. فإذا قيض الله لها أو لغيرها أن تهتدي إلى حلول سليمة كان من الواجب الأخذ بها.

ولا أدع هذه الفرصة، قبل أن أقرر أني مع الدكتور في إصلاح دروس البلاغة لأنها في وضعها الحاضر تعتبر عندي مفسدة للذوق الأدبي، وزائدة ثقيلة، فيجب أن ترتقي من هذه القواعد الجافة إلى النقد الفني، وأن تكون دراستها في النص الأدبي وتفسيره وشرح مزاياه الفنية، دون التعريفات؛ وأنني معه كذلك في التخفف من أبواب الصرف إلا اليسير الدائر على الألسنة، وفي إصلاح الإملاء بحيث يوافق النطق الكتابة، وقد سبق أن أبديت هذا الرأي في العام الماضي على صفحات «الأهرام».

وقد درست اللجنة العلمية لجماعة دار العلوم موضوع تيسير اللغة العربية في المدارس العامة، فذهبت إلى اقتراحات تؤدي إلى هذه الغاية نفسها، في أسلوب متحفظ رزين، وهذه هي القواعد العامة التي بنَت عليها برنامجها الذي اقترحته مفصلاً في النحو والصرف:

أ ـ تترك التعاريف النحوية بتاتًا، فإن الأمثلة التي تمر بالسمع وبالنظر وتنال العناية من الشرح والتفهم أجدى في فهم القواعد فهمًا علميًا وفي تعرف وظيفة الكلمة في الجملة وارتباط هذه بما لها من حكم إعرابي أو غير إعرابي وأدنى إلى محاكاة المتعلم لهذه التراكيب، وإلى طبع لسانه على التعبير الصحيح. وهذه الطريقة، طريقة عرض العبارات الصحيحة على المتعلمين هي الطريقة الطبيعية في تعلم اللغات والإلمام بخصائصها.

على أنّا حين نلجأ إلى الأمثلة لتعرف القاعدة لا نبعد عن الأصول المنطقية، فالتعريف بالمثال صحيح متداول في الكتب القديمة والحديثة.

ب ـ يجتنب من الألفاظ الاصطلاحية ما لا داعي إليه، ونوجه ذهن المتعلم إلى وظيفة الكلمة في الجملة وما أفادته من معنى، وإن بعض الألفاظ الاصطلاحية يمكن الاستغناء عنه بعبارات أقرب فهمًا وأيسر منالاً للمتعلم مع الوفاء بالغرض الذي من أجله وضع الاصطلاح.

جـ - إن الغرض من الإعراب هو ضبط أواخر الكلمات، وبيان سبب هذا الضبط، وحسبنا أن نُعبِّر عن هذا بطريقة موجزة، وليكن أساسه فهم وظيفة الكلمة في التركيب.

د - لا داعي للتعرض لإعراب ما ليس لإعرابه أثر عملي في فهم الجمل أو ضبط الكلمات، كأدوات الشرط وصيغتي التعجب ونحو ذلك.

هـ - لا داعي للتعرض لعلامات بناء الماضي والأمر وأحوالهما المختلفة. فإن ضبط الآخر فيها يكاد يكون طبيعيًا في جميع الأحوال، وليس النص على ما بني عليه الفعل إلا تعبيرًا عن الأمر الواضح المحسوس.

و - لا داعي للنص على بناء الحروف، ما دام المتعلم قد عرفها بهذه الحالة الخاصة، فهذا النص إنما هو من قبيل تقرير الواقع الذي لا يحتمل تغييرًا.

ز - القواعد القليلة الورود لا يبحث فيها إلا عند الضرورة على أن يكون ذلك بإيجاز مثل عمل (لات) وحكم المفعول معه.

ح - تترك القواعد التي لا أثر لها في ضبط الكلمات أو طرق اعتناقها، كشروط عمل اسمي الفاعل والمفعول ومواضع الابتداء بالنكرة ومجيء الحال معرفة أو من النكرة إلى غير ذلك.

وهذه الأسس ـ كما يرى الدكتور ـ تحقق غاية من تبسيط النحو والصرف بلا خروج على النحو المعروف، ودون تعارض أو اصطدام.

وأما أن دراسة اللغة العربية في المدارس فاسدة، وأساليبها هي أساليب القرون الوسطى، وأن هناك خطرًا من الانتكاس إلى العامية، وأن اللغات الأجنبية أكثر منها نتاجًا فليسمح لي الدكتور أن أخالفه في ذلك كثيرًا.

ولا يحسب الدكتور أو غيره أنني راض كل الرضا عن دراسة اللغة العربية في مدارسنا، فإن لي عليها مآخذ:

منها: أنها لا تُعنى بخلق الذوق الأدبي الممتاز أو تنميته، ولا تُفسح له الطريق حين يوجد في نفوس الطلاب، بل هي تضايقه وقد تخنقه.

ومنها: أن دراسة الأدب مع ما نالها من الاعتدال بتدريس تاريخ العصر الحديث أولاً والتدرج منه إلى العصور القديمة، فإنها لا تزال ترزح تحت اختيار سخيف للنماذج؛ وقد ابتدأت من عصر كان الأدب فيه منحطًا، لم تدركه النهضة الأخيرة بروحها وحياتها، فهو خليق أن يبث في نفوس التلاميذ مذاهب أدبية منحطة، وأذواقًا فنية رديئة. ومن رأيي أن التلاميذ في المدارس الثانوية لا يصح أن يدرسوا أو يحفظوا إلا العصور الحية والنماذج العالية في الأدب العربي، وأن تترك الدراسة المفصلة إلى الأقسام العالية، حين تضمن أن ذوق التلميذ قد تربى، ولم تعد تؤثر فيه النماذج السيئة.

وليس أخطر على ذوق الشادي في الأدب من أن نبدأه بنماذج من الساعاتي، وعبد الله فكري[1] باشا وأمثالهما. حتى إذا تدرج عاد لعهد البهاء زهير[2] وابن سناء الملك[3] وابن مطروح[4] وأمثالهم.

ومنها أن كتب المطالعة موضوعة على غير أساس فني، وبلا وجهة معينة؛ وإنما هي بضعة موضوعات حشرت حشرًا وجمعت جمعًا؛ ويستوي في هذا جميع الكتب حتى التي اشترك فيها رجال الجامعة. وكان يجب أن توضع على أساس تعليمي، فتتضمن أولاً نظامًا خاصًا لبث المعلومات العامة في نفوس الطلاب بتدرج مقصود؛ وتتضمن ثانيًا نظامًا خاصًا في التعريف بمفردات اللغة في تراكيب مختلفة تشرح خصائصها، بحيث يحوي كل موضوع عددًا من هذه المفردات ومشتقاتها في ثناياه؛ وتتضمن ـ كما اقترح الدكتور ـ قطعًا مترجمة من الآداب الأجنبية المختلفة.

ومن هنا يعلم الدكتور أني معه في كثير من آرائه عن دراسة اللغة العربية. ولكن من العدل أن نقول: إنما هي مآخذ منظور

---

(1) عبد الله فكري [1250-1307هـ 1834-1890م] من مشاهير الكتّاب. تولى نظارة المعارف قبيل الثورة العرابية. وله وصف لرحلته الأوربية [إرشاد الألبا إلى محاسن أوربا].

(2) البهاء زهير [581-656هـ 1185-1258م] من كبار الشعراء، وأصحاب الرسائل الشهيرة، ورجال الإدارة في العصر الأيوبي.

(3) ابن سناء الملك [509-608هـ 1115-1211م] من أشهر شعراء العصر الأيوبي، تميز شعره بالمحسنات البديعية.

(4) ابن مطروح [592-649هـ 1196-1251م] من شعراء العصر الأيوبي. اشتغل بالسياسة، وتولى الوزارة.

فيها إلى المثل الأعلى، وأن الدراسة الحالية - وإن لم تكن قد بلغت هذا المنال - لم تنحط إلى حيث يريد أن يصورها الدكتور.

بل نحن نرتقي من هذا فنقرر أن اللغة العربية قد تقدمت كثيرًا. وهي دائبة التقدم على أيدي مدرسيها الحاليين؛ وهي لا تنحسر عن المجتمع المصري لتخلي مكانها للعامية، بل هي - على العكس - تجلي هذه العامية عن كثير من معاقلها، ولا يعدم الإنسان أن يجد الفصحى الآن تدب إلى الأسواق. والأكواخ والحقول أيضًا، بشكل لم يكن معهودًا قبل ربع قرن فقط، وقد بينت مذكرة جماعة دار العلوم التي سبقت الإشارة إليها هذه النقطة أوضح بيان.

وليس صحيحًا أن التلاميذ يتفوقون في اللغات الأجنبية أكثر من اللغة العربية، فمع ملاحظة ما تقدم من أن اللغة الفصحى هي أيضًا أجنبية بالقياس إلى المصري، فإننا نزيد أنها تلقى من مقاومة لغة البيت والشارع ولغة مدرسي غير العربية، ما لا تلقاه الإنجليزية والفرنسية، وهي مع ذلك أبين أثرًا في الطالب منهما: وكل منصف يعلم أن طالب الشهادة الثانوية لا يستطيع كتابة رسالة باللغة الإنجليزية ولا يحسن قراءة صحيفة إنجليزية، وليس هو كذلك في اللغة العربية، والدكتور العميد يعترف في موضع آخر بأن الطلبة يدرسون لغتين أجنبيتين ولكنهم لا يستفيدون منهما شيئًا. ومن قبل هذا قرر معالي نجيب الهلالي بك في تقريره عن التعليم الثانوي، أن الطلاب لا يعرفون من اللغات الأجنبية إلا مبادئ سطحية.

وقد تابع الدكتور طه بك في هذا الموضوع ما جاء من قبل في كتاب الدكتور حافظ عفيفي باشا [على هامش السياسة] وكلاهما رسم صورة منكرة لدرس اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية. فأما الدكتور عفيفي باشا فمع احترامنا له نقول: إنه انتزع صورته من أيام دراسته هو، وله عذره فهو بعيد عن دائرة المدارس. وأما الدكتور طه بك فمع قربه من المدارس، إلا أن له عذره أيضًا، فهو مشغول بالآداب جميعها ومشغول بالجامعة عن كل ما عداهما!

ويعقد الأستاذ العميد موازنة بين ثقافة الطلاب الأجانب في لغاتهم وآدابها كما وجدهم في فرنسا عند سفره للدراسة في «السوربون» وثقافة الطالب المصري في لغته وآدابها، حيث تنعدم كل أسس الموازنة؛ ويمكن في اختصار أن يقال: إن كل عوامل البيئة هناك مساعدة، وكل عوامل البيئة هنا معاكسة حسبنا هذا.

ويرى الدكتور أن من الجرم ألا يعرف الطلبة المصريون هنا شيئًا عن هوميروس[1]، وبندار[2]، وهوراس[3]، وفرجيل[4]،

(1) هوميروس: أعظم شعراء اليونان، ومؤسس أمتهم ونهضتهم واشتهر بـ «الإلياذة والأوديسا» التي عدت أشهر الملاحم العالمية.

(2) بندار [518-438ق.م] من مشاهير الشعراء الغنائيين عند اليونان، استخدم الأساطير في أشعاره، التي اهتمت بالأبطال والبطولات.

(3) هوراس [القرن الأول ق.م] من أعظم شعراء اللاتين. عاش في عصر أغسطس وبلاطه وكان صديقًا لفرجيل.

(4) فرجيل [70-19ق.م] أعظم شعراء الرومان. اشتهر بملحمة «الإنيادة».

ودانتي[1]، وسرفنتس[2]، وجوته[3]، وفيكتور هوجو[4]، كما يعرف الطلبة الأجانب في فرنسا.

وأنا مع الدكتور في وجوب المعرفة بهؤلاء، وفي إيجاد مترجمات لهم فيما يقرأ طلابنا كما قدمت. ولكني أسأل الدكتور: ألم يسأل نفسه مرة كم يعرف الطلبة الأجانب عن المتنبي[5]، والمعري[6]، وابن الرومي[7]، والشريف الرضي[8] من شعرائنا الأعلام؟ بل كم يعرف الطلبة الفرنسيون مثلاً عن: ملتن[9]،

---

(1) دانتي [1265–1321م] شاعر إيطالي، اشتهر بملحمته «الكوميديا الإلهية».

(2) سرفنتس [1547–1616م] روائي وشاعر وكاتب مسرحي إسباني. تعد روايته «دون كيخوته» من روائع الأدب العالمي.

(3) جوته [1749–1832م] شاعر وكاتب مسرحي وروائي ألماني. من أشهر أعماله «آلام فرتر». وتقع مؤلفاته في نحو مائة وأربعين مجلداً.

(4) فيكتور هوجو [1802–1885م] شاعر وروائي وكاتب مسرحي فرنسي. من أشهر أعماله مسرحية «كرومويل» ورواية «البؤساء».

(5) المتنبي [302–354هـ 915–965م] أحد أشهر شعراء العربية، وأصحاب النزعة الفلسفية. برع في المديح والهجاء، واتصل بالدولة الإخشيدية، وخلدت أشعاره سيف الدولة الحمداني.

(6) أبو العلاء المعري [362–449هـ 973–1057م] شاعر الفلاسفة وفيلسوف الشعراء. له – غير الشعر – رسائل، من أشهرها «رسالة الغفران».

(7) ابن الرومي [211–283هـ 826–896م] بغدادي، من أصول غير عربية، تفرغ للشعر، فغدا من مشاهير شعراء العربية، الذين تميز شعرهم بالرقة والعمق الفلسفي.

(8) الشريف الرضي [359–406هـ 970–1016م] من أشهر الأدباء في بغداد. تولى نقابة الطالبيين. وله إبداعات ومختارات كثيرة من أشهرها «نهج البلاغة» للإمام علي بن أبي طالب.

(9) ملتن [1608–1674م] شاعر إنجليزي، دافع عن حرية الصحافة، وناصر حكومة كرومويل، وتولى بعض المناصب الإدارية فيها. ومن أشهر أعماله الأدبية ملحمة «الفردوس المفقود» وملحمة «الفردوس المستعاد».

وجراي[1]، وكيتس[2]، ووردسورث[3] من غير الفرنسيين، ذلك أنه لفت نظري في الأسماء التي أوردها أنها جميعًا من اللاتين، الذين لا عجب ولا فضل للطالب الفرنسي إذا ألمَّ بهم، كما نلم نحن بشعراء العربية..!

ثم لنعد إلى آراء الدكتور عن قضية اللغة العربية:

3 ـ أن دار العلوم لا تصلح لتخريج مدرسي اللغة العربية؛ لأن خريجيها لا يعرفون لغة أجنبية، ولم يتقنوا العبرية والفارسية، ولأنها لا تخضع في برامجها ونظامها لديوان وزارة المعارف وسلطته المركزية، ولأنها تجمع بين الدراسة العلمية ودراسة علوم التربية، ولأنها لم تجدد شيئًا في نحو البصرة والكوفة، بينما العلوم الطبيعية والرياضية تطورت وتحورت، ولأنها لم تشترك في خلق النهضة الأدبية. ولم يكن منها أحد من المشهورين الذين يقودون الجيل في السياسة أو الأدب أو الاجتماع، ولأن وزارة المعارف دائبة الشكوى من ضعف اللغة العربية في المدارس.

---

(1) جراي [1716–1771م] شاعر إنجليزي، من كبار شعراء القرن الثامن عشر، مثل المرحلة الانتقالية من الكلاسيكية إلى الرومانسية. رفض أن يكون شاعر البلاط الملكي، وعمل أستاذًا للتاريخ القديم بجامعة كيمبردج سنة 1768م.

(2) كيتس [1795–1821م] من أكبر شعراءالرومانسية الغنائية الإنجليز. أكثر من استخدام الأساطير اليونانية في أشعاره، ومن أشهر قصائده «إلى الخريف» و«إلى العندليب».

(3) وردسورث [1770–1850م] شاعر إنجليزي، يعد المؤسس الحقيقي للمدرسة الرومانسية في الشعر. تأثر بالثورة الفرنسية وفلاسفتها. ومن أشهر قصائده «لمحات من الخلود».

ويرتب على هذا كله نتيجته المنتظرة، وهي أن خريجي كلية الآداب أصلح لهذه الدراسة لكل ما سبق، ولأن من تخرجوا في قسم اللغة العربية بها يدرِّسون الآن بالمدارس، ويشهد لهم المفتشون من خريجي دار العلوم أنفسهم بالتفوق. فلننظر في جميع هذه الوجوه.

لا يحسب أحد أننا راضون كل الرضا عن ثقافة دار العلوم، فلا ريب أن جهل المدرس باللغة الأجنبية يقص أجنحته عن التحليق، وعن متابعة آخر البحوث العلمية والنفسية لتجديد نفسه ومعلوماته، وإنما يخفف من حدة هذه الحقيقة كثرة المترجمات الآن، وهي تسمح - إلى حد ما - بتتابع التطورات الفكرية في العالم.

ولا ريب كذلك أن دراسة الأدب ناقصة في هذه المدرسة، ومثلها دراسة التربية وعلم النفس.

وأنا على ثقة أن تصريحاتي هذه ستغضب الكثير من إخواني وأساتذتي ورؤسائي على السواء. ولكن لابد منها، فقد سبق لي أن صرحت بها، وأنا طالب في المدرسة منذ ست سنوات، وقد قدمت بها اقتراحات ضمنتها برامج كاملة للدراسة بالمدرسة إلى صاحب العزة ناظرها، واقترحت أن تكون للمدرسة تجهيزية خاصة، تُدرَّس بها اللغة الإنجليزية منذ أول سنة، وتتوسع في دراسة اللغة العربية وعلوم الدين، فتهيئ بذلك للقسم العالي، على أن تستمر دراسة الإنجليزية في هذا القسم، ويتوسع في دراسة اللغة العبرية، وفي علوم التربية، ويخلق درس النقد الفني بجانب تاريخ أدب اللغة الذي يدرس الآن، وتزاد سنو الدراسة بالقسم

العالي إلى ست سنوات، تنتهي بتقديم رسالة، ويستقل مجلس إدارتها بتسيير نظامها.

هذه كانت مقترحاتي، ولا زلت مصرًا عليها، وهي تتفق مع الملاحظات الثلاث الأُوَل للدكتور، والحق حق من أية جهة جاء.

ولكن هذا شيء، والنتائج التي يرتبها الدكتور شيء آخر. فإن هذا المدرس الناقص لا يزال حتى اليوم أصلح مَنْ تخرجهم المعاهد كلها للتدريس بالمدارس العامة؛ وذلك لأمر واحد بسيط، هو أنه خير من درس اللغة العربية دراسة منظمة صحيحة في المستوى المطلوب.

ولو أن طالب قسم اللغة العربية بكلية الآداب يدرس على هذا النسق، بجانب ما يتوفر له من لغة أجنبية، لكان بلا شك أصلح. ولكن للجو المدرسي وللتقاليد المدرسية قيمة في هذا النحو من الدراسة، لا أحسب الدكتور يغفلها بينه وبين نفسه. وهو يعلم تلك الحقيقة الواضحة التي صرح بها ذات يوم الدكتور منصور بك فهمي [1] - أحد عمداء كلية الآداب - وهي أن طلبة الكلية لا يدرسون اللغة العربية، ولكنهم - على أكثر تقدير - يتثقفون ثقافة عربية؛ وفرق بين التعبيرين، كما لا بد أن يعلم الدكتور.

ولا نريد نحن أن نتابع بعض الخبثاء الذين يقولون: إن الدكتور العميد إنما يكره تدريس النحو في المدارس لهذه العلة نفسها!

(1) منصور فهمي باشا [1303-1378هـ 1886-1959م] فيلسوف وباحث، بدأ حياته مبهورًا بالغرب، ثم انتمى للخيار الحضاري الإسلامي، وتولى العديد من المناصب في الجامعة ودار الكتب المصرية.

أما الثقافات الأدبية وتفوق طلبة كلية الآداب فيها، فليسمح لي الدكتور أن أصارحه بحقيقة وقعت لي: لقد كنت وأنا طالب، شديد الحنق على دار العلوم، شديد النقمة على تقصيرها في حق الثقافات الأدبية، وكنت أتخيل أن هناك على الضفة الأخرى للنيل، وفي مدرجات الجامعات عالمًا آخر من الثقافة الأخرى. وكان هذا التخيل يزيد نقمتي على المدرسة التي لا تلبي كل حاجة نفسي، ومضت أيام، واختلطت بأبناء الضفة الأخرى، وقرأت ما يكتبون، فالحق أقول لك يا دكتور: لقد علمت أنني ظالم لنفسي ولمعهدي وقد هدأت ثورتي وزالت حدتها، وتيقنت يوم ذاك أن أبناء الضفة اليسرى وأبناء الضفة اليمنى للنيل، لا يفترقون كثيرًا إلا في الظواهر والقشور!

ولقد شاء الدكتور أن يسجل لخريجي الآداب اعترافًا من المفتشين، فأحب أن أرجو الدكتور في مراجعة هذه المسألة، فلعل هؤلاء الخريجين خجلوا منه فغيروا له وجه الحقيقة! وأحب أن أذكر له مثلين اثنين. أولهما واحد من هؤلاء عُين في مدرسة ثانوية مدرسًا للغة العربية، وزاره أحد حضرات المفتشين فاقترح أن ينقل إلى المدارس الابتدائية، فنفذ عميد في كلية الآداب الاقتراح بصورة أخرى. وهي إرسال هذا المدرس في بعثة من بعثات الجامعة لدراسة اللغة السريانية!.

وثانيهما مدرس كذلك من هؤلاء كان في الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية، فزاره مفتش كذلك، واقترح عدم صلاحيته للتدريس بالمدارس الابتدائية، فنقله كذلك عميد كلية الآداب معيدًا في كلية الآداب.

يجب يا دكتور أن تبقى دار العلوم، وأن تطالب لها كما نطالب بالإصلاح والاستقلال؛ فتنهض بمهمتها في المستقبل كما نهضت بها في الماضي لمصلحة الجميع..

وأما الجمع بين الدراسة العلمية ودراسة التربية فلننظر رأي الدكتور فيه: فهو في ص348 من الكتاب يستنكر الجمع بين الدراستين. وفي ص367 يرى أن يدرس طلبة كليتي الآداب والعلوم في الكليتين وفي معهد التربية ابتداء من السنة الثالثة ويجمعوا بين الدراستين. وفي ص397 يعود إلى تحريم هذا الجمع في دار العلوم وفي مدرسة المعلمين العليا الملغاة. وفي ص431 يعود إلى تحليله في كلية الآداب ومعهد التربية.

فأنت ترى من هذا أنه حيثما كان الجمع بين الدراستين في دار العلوم فهو محرم أي تحريم؛ ومتى كان في كلية الآداب فهو محلل أي تحليل؛ وليس بمثل هذا تساس شئون التعليم!

وأما أن دار العلوم تدرس نحو البصرة والكوفة، ولا تجدد فيهما كما في علوم الطبيعة فلست أدري أن الدكتور يجذ في هذه الموازنة.. أليس ثمة فارق بين علوم الطبيعة القائمة على المشاهدات والقوانين الطبيعية المجهولة التي تكشف يومًا بعد يوم. وبين العلوم اللسانية القائمة على أسس ثابتة لا تزيد؟

وقد تألفت لجنة لإصلاح النحو بإرشاد الدكتور. فهل تراها صنعت نحوًا غير نحو البصرة والكوفة؟ وقد اشتغل الدكتور

أستاذًا للدراسات العربية عشرين عامًا، وسيطر على كثير من اللجان، بل كثير من الوزارات! فهل تراه صنع نحوًا غير نحو البصرة والكوفة؟ الحق أقول لك يا دكتور: كان خيرًا ألا تعرض لمثل هذا الحديث!

بقي أن دار العلوم لم تشترك في خلق النهضة ولم يكن من خريجيها أحد من زعمائها، وهذه مسألة وفّاها الدكتور «زكي مبارك»[1] حقها في عدد الرسالة (290) وبيَّن فيها مجد الجندي المجهول، الذي يعمل بين الكراسات والتلاميذ، والذي لا يستمتع بمجد، لأن صناعته بلا مجد، والدكتور طه بك نفسه قد أسلف الحديث عن الظروف المنكرة التي تكف نشاط المعلمين.

وما أريد أن أزعم أن هؤلاء المدرسين كانوا خليقين أن يصبحوا زعماء في الأدب والسياسة والاجتماع، لو لم تكن أمامهم هذه الأعباء، أو لم يتفرغوا للأدب كما تفرغ له الزعماء الذين ذكرهم الدكتور؛ فأنا لا أغالط وأداخل ولا أغش نفسي ونفوس القراء، وأنا أعلم أن هؤلاء الزعماء الذين ذكرهم الدكتور: سعد زغلول[2]،

---

(1) زكي مبارك [1313-1371هـ 1895-1952م] كاتب وشاعر وناقد أدبي. حصل على العديد من رسائل الدكتوراه من مصر وباريس. واشتهر بمعاركه الفكرية والأدبية. ومارس التدريس بمصر والعراق. ومن أعماله الأدبية الشهيرة «ليلى المريضة بالعراق».

(2) سعد زغلول باشا [1273-1346هـ 1857-1927م] قائد ثورة سنة 1919م، وزعيم الأمة. تخرّج في الأزهر، وعمل بالمحاماة والقضاء والوزارة - وزيرًا ورئيسًا - ورأس مجلس النواب.

ومحمد عبده [1]، والعقاد [2]، وهيكل [3]، ولطفي السيد، والمازني [4]، وأمثالهم ليسوا من صنع المدرسة؛ ولكنهم من صنع الطبيعة، ومن صنع أنفسهم، ومن صنع القوى المذخورة في ضمير الشعب كله، فليس لمعهد أن يفاخر بهم دون معهد.

ومع أن هذا المقياس: مقياس التأليف والشهرة لا يصلح، فنحن نوافق الدكتور عليه، ونحاسب كلية الآداب به.

لقد بدأت كلية الآداب تخرج منذ عام 1928 في عهدها الجديد، فلنعقد موازنة بين المشتركين في النهضة الأدبية من خريجيها أو من خريجي دار العلوم منذ هذا العام: في العدد، وفي نوع الإنتاج. وقد كنت أريد نشر الأسماء. لولا أنني لست في مقام الإعلان، ولكن قراء الصحف والكتب يعلمون.

(1) الشيخ محمد عبده [1266-1323هـ 1849-1905م] أبرز المجددين للفكر الإسلامي ومناهجه في العصر الحديث، امتدت مدرسته الإصلاحية عبر أقطار العالم الإسلامي. واهتم بفكره الغربيون مع الشرقيين. ويُعد من أبرز مَن تولى منصب الإفتاء في مصر.

(2) عباس العقاد [1306-1384هـ 1889-1964م] من كبار الأدباء والكُتّاب في القرن العشرين. وله إسهامات في الشعر. عمل بالسياسة حينًا. واشتهر بإسلامياته، ومعاركه الفكرية والأدبية.

(3) محمد حسين هيكل باشا [1305-1375هـ 1888-1956م] سياسي ومفكر وكاتب. أبدع في التاريخ والحضارة والتراجم. من أشهر أعماله «حياة محمد» و«في منزل الوحي».

(4) المازني [1306-1368هـ 1889-1949م] أديب وصحفي ومن كُتّاب المقالة. اشتغل بالتعليم زمنًا. وأصبح واحدًا من دعاة التجديد في الأدب والرواية والقصة القصيرة.

على أن خريجي دار العلوم هم الذين تقوم عليهم كلية الآداب من جهة، ويقوم عليهم الأزهر الجديد من جهة، ثم يقوم على ما كتبوا وترجموا علم ناشئ في مصر هو علم التربية وعلم النفس، وإذا استثنينا كتاب التربية الحديثة للأستاذ المخزنجي، وكتاب مشكلات التربية للأستاذ الهاكع وكتابين للأستاذ قنديل، وثلاثة كتب للأستاذ يعقوب فام - لم يبق في المكتبات، إلا مؤلفات هؤلاء الجنود المجهولين!

بقي أن وزارة المعارف دائبة الشكوى من دار العلوم فليتفضل الدكتور طه حسين بك بالرجوع إلى ما كتبه الأستاذ مؤلف [مستقبل الثقافة في مصر] عن الكيد والتنازع الظاهر والباطن في الديوان، ليعرف علة هذه الشكوى، وعلة هذا الإعلان!

* * *

غرض التعليم العالي والبحث العلمي

وهنا يخلص الدكتور مرة أخرى من هذه المشاكل الشائكة، ومن الأغراض الموضعية، فيعود إلى التحليق الذهني، وإلى الصفاء الروحي، وإلى عذوبة العرض وجمال التصوير. فيتحدث عن أغراض التعليم العالي، ويستعرض الآراء المختلفة فيه: من رأي رجل الشارع، إلى المثقفين الممتازين على اختلاف وجهاتهم؛ ويرى أن رجل الشارع أقرب إلى معرفة الغرض من هذا التعليم حين يصوره بأن التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل، وأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح في الحياة من الخاملين الجاهلين، وبأن التعليم العالي يؤهل طلابه لشغل المناصب العالية الممتازة.

وليس كل الغرض منه إذن ـ كما يتصور المثقفون ـ البحث عن العلم للعلم، ولا مجرد الإنتاج التطبيقي في الحياة العملية. وإنما ينبغي أن يكون جامعًا لهذين الغرضين. وعلى هذا الأساس الواضح يبني الدكتور سياسة التعليم العالي بناء قويًا. «فكليات الجامعة إذن تقصّر أشنع التقصير في ذات أنفسها وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا رهبانًا يعكفون في مكاتبهم ومعاملهم على البحث الخالص، كما أنها تقصّر في ذات أنفسها وفي العلم والمعرفة وفي ذات الأمة، إن هي لم تخرج من الشباب

إلا طلاب المنافع والمضطرين في كسب القوت».. ويسرني أن أذكر أنني سمعت هذا الرأي مرات في مدرجات دار العلوم قبل سنة 1932 من أساتذة التربية.

ويطلب الدكتور للدولة أن تفسح صدرها لخريجي الجامعة يشغلون من المناصب ما يناسب دراستهم، ويطلب إليها وإلى الأمة والأفراد تشجيع البحث العلمي الخالص ومنح الجامعة ما تحتاج إليه من المعونة، وينعى بحق على الأثرياء المصريين الذين لم يفكروا بعد في هذا التشجيع الذي يشهد بحيوية الأمة. وإنما كانت أول هبة من يد كريم يوناني لتشجيع درس الحضارة اليونانية في كلية الآداب وهو المسيو «ارستوفرون».

ويعود مرة أخرى لبيان هذا التشجيع، وتنظيم البحث العلمي نفسه فيقترح اقتراحًا غاية في الجودة: وهو ضم جميع الهيئات العلمية المختلفة: «المجمع اللغوي، والعلمي المصري، والجمعية الجغرافية، وجمعية فؤاد الأول للتشريع والاقتصاد، وجمعية فؤاد الأول للحشرات، ومعهد فؤاد الأول للأحياء المائية، وجمعية الأطباء، وجمعية المهندسين، والمجمع المصري للثقافة العلمية، ولجنة التأليف والترجمة والنشر» وأن ينشأ من هذه جميعًا «المجمع المصري» على مثال المجمع الفرنسي «ويمنح ميزانيات هذه الجمعيات المتناثرة، ويكون بذلك بيئة علمية راقية» وهو اقتراح نافع. ما دامت قوائم الجامعة لم تشتد حتى الآن في البحوث الطبية، ومواردها محدودة لا تسمح لها بالتوسع.

ويتناول الدكتور حياة الطلبة الصحية والاجتماعية، والبيئة الجامعية، فيصور أسباب النقص فيها بكل تمهل ووضوح. ويصور الإهمال الصحي الذي ينخر في أجسام الطلاب، والإهمال الاجتماعي الذي يطيح بأخلاقهم، والتفكك في البيئة الجامعية الذي لا يحقق شيئًا من الثقافة العامة. وهي لا تقتصر على التخصص، في علم أو علوم، والذي ينفي ما يجب أن يتوافر للجامعي من الصفات الإنسانية الراقية، والآداب المثالية العالية.

حتى إذا فرغ من بيان أوجه النقص في هذا كله، وبيان أوجه الطب لهما جميعًا. بسط لك كفيه بالعوامل الهدامة التي تحول بينه وبين التنفيذ.. هذه العوامل تتلخص في تكتيف الجامعة بالنظام الحكومي المعقد، وبالاعتداء على استقلالها العلمي بين الحين والحين.

وليس التضييق على الجامعة بمفسد فيها الصحة والاجتماع فحسب، ولكنه يتناول شئونها التعليمية كلها، ويتناول تقاليدها الجامعية كلها، ويدخل السياسة وأهواءها إلى حرم الجامعة وحجراتها، فازدحام الطلاب دون توفير ما يجب لهم من المعامل والأساتذة، وإنجاح الطلاب بقوة القانون، والعفو عن المذنبين منهم برغم أحكام التأديب.. وكل شر وكل إفساد، إنما يأتي الجامعة من تدخل السلطة التنفيذية في أخص شئونها.

والحق مع الدكتور في هذا كله، وشكواه من تدخل السلطة التنفيذية في التعليم وشئونه قد لا يحتاج لتعليق منا ولا لبيان، لأن الجميع يشاركونه الرأي فيه، أما شكواه من تدخل وزارة

المالية فهو الذي قد يحتاج إلى الموازرة من كل مثقف، لأن لهذا التدخل وجهًا ظاهريًا من الحجة يجوز على كثيرين.

وزارة المالية في مصر شأنها عجيب. فهي تبتلع اختصاصات الوزارات كلها، وتكاد تشل عمل الوزارات كلها، وتطيل الإجراءات وتعقدها في الوزارات كلها، بحجة أنها المسئولة عن مالية البلاد!

فهي لا تكتفي بالرجوع إليها في النهاية عند تحديد ميزانية كل وزارة؛ وبيان الدرجات والمصروفات والإيرادات في كل وزارة؛ ثم تدع للوزارات المختلفة أن تتصرف في حدود ميزانياتها، وتسيير أمورها في يسر وسرعة كلما رأت حاجة إلى ذلك. بل لابد أن ترجع إليها في تفاصيل كثيرة كان يجب أن تستقل بها.

وهذا أثر من آثار الاحتلال لابد أن يُمحى. فقد كان المستشار المالي الإنجليزي يريد أن يركز السلطة في يده، وأن يعلم الإنجليز كل كبيرة وصغيرة تجري في الدولة كلها، عن طريق وزارة المالية. فكان هذا النظام المعقد المربك. والآن وقد استقلت البلد، وأصبح كل وزير ككل وزير، وكل وزارة ككل وزارة - يجب أن ترد الحرية للوزارات المختلفة، فتعمل في حدود ميزانياتها التي وافقت عليها المالية - وحسب هذه ضمانًا بذلك - ونرد للآلة الحكومية يسرها ونشاطها وسرعة إجراءاتها، بدل أن نزيدها عسرًا وتعقيدًا، وإذا تم هذا فلن يشكو الدكتور طه بك من هذه الوجهة ولن يشكو سواه.

* * *

المالية فهو الذي قد يحتاج إلى المؤازرة من كل مثقف، لأن لهذا التدخل وجهًا ظاهريًا من الحجة يجوز على كثيرين.

وزارة المالية في مصر شأنها عجيب. فهي تبتلع اختصاصات الوزارات كلها، وتكاد تشل عمل الوزارات كلها، وتطيل الإجراءات وتعقدها في الوزارات كلها، بحجة أنها المسئولة عن مالية البلاد!

فهي لا تكتفي بالرجوع إليها في النهاية عند تحديد ميزانية كل وزارة؛ وبيان الدرجات والمصروفات والإيرادات في كل وزارة؛ ثم تدع للوزارات المختلفة أن تتصرف في حدود ميزانياتها، وتسيير أمورها في يسر وسرعة كلما رأت حاجة إلى ذلك. بل لابد أن ترجع إليها في تفاصيل كثيرة كان يجب أن تستقل بها.

وهذا أثر من آثار الاحتلال لابد أن يُمحى، فقد كان المستشار المالي الإنجليزي يريد أن يركز السلطة في يده، وأن يعلم الإنجليز كل كبيرة وصغيرة تجري في الدولة كلها، عن طريق وزارة المالية. فكان هذا النظام المعقد المربك. والآن وقد استقلت البلد، وأصبح كل وزير ككل وزير، وكل وزارة ككل وزارة - يجب أن ترد الحرية للوزارات المختلفة، فتعمل في حدود ميزانياتها التي وافقت عليها المالية - وحسب هذه ضمانًا بذلك - ونرد للآلة الحكومية يسرها ونشاطها وسرعة إجراءاتها، بدل أن نزيدها عسرًا وتعقيدًا، وإذا تم هذا فلن يشكو الدكتور طه بك من هذه الوجهة ولن يشكو سواه.

* * *

التعليم الديني وضماناته

وفي خفة ورشاقة يتناول الدكتور حديث التعليم الديني، وما يجب لصاحبه من تنور الذهن، وثقافة العقل، حتى يستطيع التفاهم مع أبناء الوطن كله، وحتى يستطيع إرشادهم إلى الطريق السوي بأيسر مجهود.

ويرى - كما تقدم - أن تشرف الدولة على مرحلة التعليم العام في الأزهر، ويصور بحق عقلية الأزهر في هذه الأيام وهو ينافس الدولة بتخريج متعلمين منه كالذين تخرجهم، ومنحهم إجازات كإجازاتها، ومطالبته لهم بوظائف من وظائفها، ويرى أن هذه مزاحمة ومنافسة وليست مشاركة؛ لأن الدولة التي تمثلها وزارة المعارف لا تعلم شيئًا عن ثقافة من يدفعهم الأزهر إليها دفعًا، ولم تشترك في تكوين عقليتهم بما يضمن لها أنهم لن يكونوا سببًا في دفع العقلية العامة إلى الوراء.

ولا يقصر الحديث على رجال الدين الإسلامي بل يطالب بالثقافة وبإشراف الدولة كذلك على رجال الدين المسيحي، لأن المسيحيين شركاؤنا في الوطن، فيجب أن نضمن أن رجال دينهم لا يرجعون بهم إلى الوراء. ولا يلقنونهم ثقافة تعارض ما يتلقونه في المدارس العامة. ومن بين ما يطالب به ترجمة الكتاب المقدس ترجمة عربية صحيحة، بعيدة عن الأخطاء.

ونحن معه في ذلك كله معجبين بصراحته وقوة بيانه في جلاء هذه المسائل الشائكة.

الأدب والترجمة
والصحافة والمذياع والخيالة

ويجتاز الدكتور بعد هذا دائرة المدرسة إلى إدارة المجتمع، وإلى النشاط الحر الذي يضطرب فيه أبناء الوطن، فيدعو دعوة جاهرة إلى الإكثار من الترجمة حتى تتصل بالثقافات الإنسانية.

ثم يصور في براعة، جهاد رجال الأدب الحديث الذين كانوا روادًا عظامًا لعصر جديد، وما لاقوه في هذا الجهاد الشاق من عنت الأيام، وعنت الشعب، وعنت التقاليد والقوانين، وكل ما يحيط بهم، وكيف تغلبوا على هذا كله، ورفعوا رءوسهم شامخين.

وهنا لا يتمالك القارئ نفسه وهو يعجب بهؤلاء الرواد الأبطال الذين أعزوا الأدب واستعزوا.. أن يرسل أشد اللعنات على قوم من الطفيليين عبثوا بهذا الجهاد كله، وسخروا من هذا النصر كله، فراحوا يمرغون الأدب في الأوحال، ويقفون بهذا الأدب على الموائد والأعتاب، ويحرقونه قربانًا خسيسًا لذوي الجاه والسلطان، ويسفون به في المناسبات التافهة التي يفرح بها السوقة والعبيد.

ويرى الدكتور أننا بعد أن ظفرنا بالاستقلال لم ننهج نهجًا جديدًا في النهضة الأدبية والعلمية والاجتماعية، ولا نزال كما كنا قبل الاستقلال تسمع جعجعة ولا نرى طحنًا، ومع هذا نعيب الأدباء والعلماء بقلة الإنتاج.

والدكتور هنا مقتصد ـ على غير عادته ـ في تصوير هذا العبث الذي نلج فيه، فأريد أن أسأل: أين الأحزاب المصرية، وأين برامجها الجديدة، وأين آراؤها في مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية؟ إن لكل حزب في أوربا التي نقلدها رأيًا تفصيليًا في كل هذه المسائل، ومن هنا تختلف سياسة كل حزب في صبغ البلاد وصبغ المناهج الدراسية بخطته وغايته، فيكون إذ ذاك معنى لاختلاف الجامعات في طرائقها وعقلياتها، واختلاف الإنتاج الأدبي والفني في وجهته وقصده، ويكون ذلك النشاط العقلي الخصب الذي يغمر البلاد الحية.. فمتى يا ترى يكون لدينا أحزاب؟

ثم يدرج الدكتور إلى الصحافة والخيالة والمذياع فيرى أن ظروف مصر الاجتماعية توجب تنظيم حريتها، على ألا تكون إدارة المطبوعات أو إدارة الأمن العام هي التي تتولى ذلك. بل يوجب أن تنظم هيئات من المثقفين ثقافة عالية متنوعة للإشراف عليها، وذلك حتى لا تغلو هذه الهيئات في الحد من حريتها، وحتى توجهها الوجهة الصالحة الأمينة على نهضة البلاد ومستقبلها.

ولا يقصر الدكتور في إظهار عطفه على المسرح لأنه أداة راقية للثقافة فيجب أن نمنع عنه «خطر مزاحمة الخيالة له: لأنه أقرب منها إلى الفن الجميل، وهو يجمع بين جمال المنظر وسحره، وجمال الأدب، وسحر الأسلوب في الحوار».

* * *

كلمــة ختــاميــة

وقد حرصت على استعراض رأي الدكتور في هذه الشئون كلها، لأن هذا أدنى إلى توضيح ذلك العمل الشامل الذي قام به في كتابه القيم، وعلى حُسن فهمه لعوامل الثقافة في كل بيئة وكل مكان. وقليل منا من يربط هكذا بين وسائل الثقافة جميعًا.

وفي النـهـايـة أتـوجـه إلى الدكتور بإعـجـابـي بذلك المجهود العنيف، وبذلك الدستور الجامع، الذي قدمه للدولة، ولعلها لا تكسل عن مراجعته ومناقشته. فهذا خليق أن يزج بعقليتها التعليمية إلى الأمام خطوات على هدي هذا النور الوهاج.

* * *

المصادر والمراجع

د. أحمد حسين الصاوي: [المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة] طبعة القاهرة 1986م.

الأفغاني ـ جمال الدين: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة 1968م.

الجبرتي: [عجائب الآثار في التراجم والأخبار] تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي طبعة القاهرة 1969م.

: [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس] تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي، السيد إبراهيم سالم ـ طبعة القاهرة 1965م.

سلامة موسى: [اليوم والغد] طبعة القاهرة 1928م.

السنهوري باشا ـ عبد الرزاق: [إسلاميات السنهوري باشا] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة دار الوفاء 2006م.

سيد قطب: [معالم في الطريق] طبعة دار الشروق ـ القاهرة 1980م.

د. طه حسين: [مستقبل الثقافة في مصر] طبعة القاهرة 1938م.

: [الفتنة الكبرى] طبعة القاهرة 1984م.

: [قادة الفكر] طبعة القاهرة 1925. م

: [من الشاطئ الآخر] ترجمة: عبد الرشيد الصادق المحمودي ـ طبعة بيروت 1990م.

الطهطاوي ـ رفاعة رافع: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة بيروت 1973م.

علي عبد الرازق: [الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة 1925م.

د. محمد حافظ دياب: [سيد قطب: الخطاب والأيديولوجيا] طبعة القاهرة 1987م.

د. محمد الدسوقي: [طه حسين يتحدث عن أعلام عصره] طبعة القاهرة 1992.م

محمدعبده ـ الأستاذ الإمام: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت 1972م، والقاهرة 1993م و2006م.

د. محمد عمارة: [الصحوة الإسلامية أو التحدي الحضاري] طبعة القاهرة 1991م.

: [مقالات الغلو الديني واللاديني] طبعة القاهرة 2004م.

هيكل باشا ـ محمد حسين: [حياة محمد] طبعة القاهرة 1981م.

: [في منزل الوحي] طبعة القاهرة 1967م.

وثائق ودوريات

- محاضر لجنة الحريات ـ بمشروع وضع دستور جديد لمصر 1953م ـ طبعة وزارة الإرشاد القومي، القاهرة ـ بدون تاريخ.

- صحيفة «آفاق عربية» مقال: د. جابر قميحة ـ عدد 27 ـ 12 ـ 2001م.
- مجلة «الحج والعمرة».. مكة ـ المقال الافتتاحي ـ حسين محمد بافقيه ـ عددي محرم وصفر 1426هـ.
- صحيفة «الحياة» ـ لندن ـ مقال عبد الله إبراهيم ـ عدد 29 ـ 12 ـ 2007م.
- صحيفة «دار العلوم» دراسة سيد قطب «نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين» عددي إبريل 1939م وأكتوبر 2001م.
- صحيفة «وطني» مقال عادل جندي «المخططات الخطيرة» في 2 ـ 7 ـ 2006.

الفهرس

أحدث إصدارات

الدكتور
محمد عمارة

ضمن سلسلة (في التنوير الإسلامي)

1 - الصحوة الإسلامية في عيون غربية .	د . محمد عمارة
2 - الغرب والإسلام .	د . محمد عمارة
3 - أبو حيان التوحيدي .	د . محمد عمارة
4 - ابن رشد بين الغرب والإسلام .	د . محمد عمارة
5 - الانتماء الثقافي .	د . محمد عمارة
6 - التعددية . . الرؤية الإسلامية والتحديات .	د . محمد عمارة
7 - صراع القيم بين الغرب والإسلام .	د . محمد عمارة
8 - د . يوسف القرضاوي: المدرسة الفكرية والمشروع الفكري .	د . محمد عمارة
9 - عندما دخلت مصر في دين الله .	د . محمد عمارة
10 - الحركات الإسلامية رؤية نقدية .	د . محمد عمارة
11 - المنهاج العقلي .	د . محمد عمارة
12 - النموذج الثقافي .	د . محمد عمارة
13 - تجديد الدنيا بتجديد الدين .	د . محمد عمارة
14 - الثوابت والمتغيرات في اليقظة الإسلامية الحديثة .	د . محمد عمارة
15 - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم .	د . محمد عمارة
16 - التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي أم بالتجديد؟	د . محمد عمارة
17 - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين .	د . محمد عمارة
18 - الحضارات العالمية . . تدافع أم صراع؟	د . محمد عمارة
19 - الحملة الفرنسية في الميزان .	د . محمد عمارة
20 - الأقليات الدينية والقومية . . تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق؟	د . محمد عمارة
21 - مخاطر العولمة على الهوية الثقافية .	د . محمد عمارة
22 - الغناء والموسيقى حلال أم حرام؟	د . محمد عمارة
23 - هل المسلمون أمة واحدة؟	د . محمد عمارة .

24- السنة والبدعة .	تقديم وتحقيق / د . محمدعمارة
25- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .	تقديم وتحقيق / د . محمد عمارة
26- تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة .	د . محمد عمارة
27- القدس بين اليهودية والإسلام .	د . محمد عمارة
28- مأزق المسيحية والعلمانية في أوربا (شهادة ألمانية) .	تقديم وتعليق / د . محمد عمارة
29- السنة النبوية والمعرفة الإنسانية .	د . محمد عمارة
30- الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين .	د . محمد عمارة
31- مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية .	د . محمد عمارة
32- السنة التشريعية وغير التشريعية .	محمد الطاهر بن عاشور
	الشيخ / علي الخفيف
	د . محمد سليم العوا
	د . محمد عمارة
33- شبهات حول الإسلام .	د . محمد عمارة
34- المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية .	د . محمد عمارة
35- شبهات حول القرآن الكريم .	د . محمد عمارة
36- أزمة العقل العربي .	د . فؤاد زكريا
	د . محمد عمارة
37- في التحرير الإسلامي للمرأة .	د . محمد عمارة
38- روح الحضارة الإسلامية .	الشيخ / محمد الفاضل بن عاشور
	تعليق وتقديم / د . محمد عمارة
39- الغرب والإسلام افتراءات لها تاريخ .	د . محمد عمارة
40- السماحة الإسلامية .	د . محمد عمارة
41- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانياً؟!	د . محمد عمارة
42- صلة الإسلام بإصلاح المسيحية .	الشيخ / أمين الخولي
	تقديم / الإمام الأكبر الشيخ /
	محمد مصطفى المراغي
	تمهيد / د . محمد عمارة
43- بين التجديد والتحديث .	د . سيف الدين عبد الفتاح
	تقديم / د . محمد عمارة
44- الوقف والتنمية المستقلة .	د . إبراهيم البيومي غانم
	تقديم / د . محمد عمارة
45- أزمة الفكر الإسلامي المعاصر .	د . محمد عمارة

46- إسلامية المعرفة ماذا تعني؟	د. محمد عمارة
47- الإسلام وضرورة التغيير.	د. محمد عمارة
48- النص الإسلامي بين التاريخية.. والاجتهاد.. والجمود.	د. محمد عمارة
49- الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية.	د. محمد عمارة
50- الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده.	د. محمد عمارة
51- الإصلاح الديني في القرن العشرين (الشيخ المراغي نموذجا).	د. محمد عمارة
52- فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين.	د. محمد عمارة
53- اجتهاد الرسول ﷺ وقضاؤه وفتواه.	فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق تقديم/ د. محمد عمارة
54- شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام.	د. محمد عمارة
55- السلفية واحدة؟.. أم سلفيات؟	د. محمد عمارة

إصدارات أخرى للدكتور / محمد عمارة

- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام.
- القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار.
- الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية.
- الإصلاح بالإسلام.
- الإسلام والتحديات المعاصرة.
- الإسلام في مواجهة التحديات.
- الاستقلال الحضاري.
- الغارة الجديدة على الإسلام.
- مقام العقل في الإسلام.
- الفريضة الغائبة.
- الانتماء الحضاري للغرب؟.. أم الإسلام؟



الانتماء الحضاري

للغرب؟ .. أم الإسلام؟

- في المأثور النبوي:

"أن الوَلاء لُحمة كلُحمة النسب، لا يُباع ولا يُوهَب".

- ومنذ الحملة الفرنسية على بلادنا ـ قبل قرنين من الزمان ـ زاحمت المرجعية الحضارية الغربية، الوافدة ـ وهي علمانية لا دينية ـ زاحمت مرجعية الإسلام.

- ولقد انقسم المفكرون والمثقفون والساسة حول الانتماء الطبيعي لأمتنا في مشروع نهضتها المنشود.. أهو الانتماء للغرب.. أم للإسلام؟

- ولأن الانتماء الحضاري ـ في الأمة ـ هو كالنَّسَب ـ بالنسبة للإنسان ـ كانت قضية الانتماء الحضاري هي معيار التمييز بين أصحاب النسب الشرعي الصريح.. وبين "اللُّقَطاء".. بين أبناء الإسلام وأبناء نابليون!!

- ولاستعراض هذه القضية.. وموقف العلماء والمفكرين منها ـ على امتداد القرنين الماضيين ـ يصدر هذا الكتاب.

الناشر

